



جامعة القدس المفتوحة
عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي

دور الحوكمة الضريبية كمتغير وسيط بين أنظمة المعلومات والحد من
التهرب الضريبي لدى دائرة ضريبة الدخل في الضفة الغربية

**The role of tax governance as a mediating variable in the
relationship between information systems and the reduction
of tax evasion with the Income Tax Department in West Bank**

إعداد الباحث:

محمد عاطف ميداني

بإشراف:

الدكتور شاهر محمد عبيد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الإدارة والسياسات
العامة

جامعة القدس المفتوحة (فلسطين)

2021

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

وَقُلْ اَعْمَلُوا

فَسَيَرَى اللّٰهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ

وَالْمُؤْمِنُونَ

صدق الله العظيم
(التوبة - 105)

دور الحوكمة الضريبية كمتغير وسيط بين أنظمة المعلومات والحد من
التهرب الضريبي لدى دائرة ضريبة الدخل في الضفة الغربية

**The role of tax governance as a mediating variable in the
relationship between information systems and the reduction of
tax evasion with the Income Tax Department in West Bank**

إعداد الباحث:

محمد عاطف ميداني

بإشراف:

الدكتور شاهر محمد عبيد

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت في 12\09\2021م

أعضاء لجنة المناقشة

1. رئيس لجنة المناقشة الدكتور شاهر محمد عبيد
2. ممتحنا داخليا الدكتور رسلان أحمد محمد
3. ممتحنا خارجيا الدكتور عمر جبرائيل صليبي

التفويض

أنا الموقع أدناه محمد عاطف محمد ميداني، أفوض جامعة القدس المفتوحة بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص، عند طلبهم بحسب التعليمات النافذة في الجامعة.

الاسم: محمد عاطف محمد ميداني

الرقم الجامعي: 0330011910071

التوقيع: ... محمد ميداني ...

التاريخ: 2021\09\12م

إهداء

إلى من علمني معنى الحياة إلى من أمسك بيدي على دروبها
إلى من أجده معي في ضيقي إلى من أجده حولي في فرحي
إلى معلمي وحببي إلى من ينصحني إذا أخطأت أباي
الغالي.

إلى بهجة قلبي والنجمة التي تلمع في ليل همي إلى الملاك الساهر التي تحن
على أنفاس العبير إلى نبع الحنان والمحبة والعطاء إلى من منحني
الحب والحنان ما يكفي محبة الناس إلى من علمتني الصبر ما يكفي إلى
الكلمة الأولى أمي الحنونة.
إلى سندي وعوني في الحياة إخوتي الأعزاء.
إلى من عانقتني في رحلة الحياة، قربا وودا وحباً شريكة حياتي.
إلى أعز من في قلبي ابنتي "راما".
إلى الذين أزروني من أجل تحقيق الآمال الأهل والأصدقاء والزملاء جميعا
أهدي إليهم هذا الجهد المتواضع.

الباحث

محمد عاطف ميداني

شكر وتقدير

الحمد لله على إحسانه والشكر له على توفيقه وامتنانه وأشهد أن لا إله إلا الله
وحده لا شريك له تعظيماً لشأنه ونشهد أن سيدنا ونبينا محمد عبده ورسوله
الداعي إلى رضوانه صلى الله عليه وسلم.

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان والتقدير:

إلى من شرفني بإشرافه على رسالتي الدكتور " شاهر محمد عبيد"
الذي لن تكفي حروف هذه الرسالة إيفائه حقه وصبره الكبير، وتوجيهاته العلمية
التي لا تقدر بثمن والتي ساهمت في إتمام واستكمال هذا العمل.
كما أتقدم بخالص شكري وتقديري لأعضاء لجنة المناقشة
والأساتذة الموقرين على قبولهم عناء القراءة والتصحيح، وتقديم الملاحظات.
كما لا أنسى شكري إلى كل أساتذة برنامج ماجستير الإدارة والسياسات العامة..
وإلى كل من دعمني في عملي هذا من قريب أو من بعيد ولو بكلمة أو بسمه.
إلى كل من أنار لي درب النجاح.

الباحث

محمد عاطف ميداني

ملخص الدراسة باللغة العربية

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور الحوكمة الضريبية كمتغير وسيط بين أنظمة المعلومات والحد من التهرب الضريبي لدى دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي، من خلال تصميم استبانة كأداة لجمع البيانات، حيث تكون مجتمع الدراسة من جميع موظفي دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية والبالغ عددهم (200) موظفاً وموظفة، وتم اختيار العينة بالطريقة العشوائية البسيطة لتمثل مجتمع الدراسة وبلغت (132) مبحوثاً من موظفي دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية، ومن ثم تم تحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي **Smart - PLS**. وكان من أهم نتائج الدراسة: دور ابعاد الحوكمة الضريبية كمتغير وسيط ككل فقد كانت بدرجة متوسطة، وفيما يتعلق بأبعاد أنظمة المعلومات ككل فقد كانت بدرجة متوسطة، وهناك علاقة خطية قوية بين المقياس الكلي لأبعاد الحوكمة الضريبية والدرجة الكلية لمقياس ابعاد أنظمة المعلومات في الحد من التهرب الضريبي، كما بينت وجود دور لأبعاد الحوكمة الضريبية وابعاد أنظمة المعلومات في الحد من التهرب الضريبي لدى دائرة ضريبة الدخل في الضفة الغربية.

وكان من أهم توصيات الدراسة: ضرورة تطبيق كامل لأبعاد الحوكمة الضريبية في دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية، والعمل على استخدام أنظمة المعلومات التكنولوجية المتطورة والحديثة لتلبية احتياجات دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية وأعمال المكلف بالضريبة وذلك للحد من عمليات التهرب الضريبي التي تؤثر على إيرادات الدولة الفلسطينية.

كلمات مفتاحية: الحوكمة الضريبية، أنظمة المعلومات، التهرب الضريبي.

Abstract

This study aimed to know the role of tax governance as an intermediary variable between information systems and the reduction of tax evasion in the income tax departments in the West Bank. Income tax in the West Bank, which numbered (200) male and female employees, and the sample was chosen in a simple random way to represent the study population, and it amounted to (132) respondents from the income tax departments in the West Bank, and then the data was analyzed using the Smart - PLS statistical analysis program.

Among the most important results of the study: the role of the dimensions of tax governance as an intermediary variable as a whole, it was a medium degree, and with regard to the dimensions of information systems as a whole, it was a medium degree, and there is a strong linear relationship between the overall measure of the dimensions of tax governance and the total degree of the measure of the dimensions of information systems in reducing tax evasion. It also showed a role for the dimensions of tax governance and the dimensions of information systems in reducing tax evasion at the Income Tax Department in the West Bank.

Among the most important recommendations of the study: the necessity of fully implementing the dimensions of tax governance in the income tax departments in the West Bank, and working to use advanced and modern technological information systems to meet the needs of the income tax departments in the West Bank and the work of the taxpayer in order to reduce tax evasion operations that affect state revenues Palestinian.

Keywords: tax governance, information systems, tax evasion.

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
أ	الاستهلال 1
ب	أعضاء لجنة المناقشة 2
ت	التفويض 3
ث	الشكر والتقدير 4
ج	الإهداء 5
ح	ملخص الدراسة باللغة العربية 6
خ	Abstract 7
د	قائمة محتويات الدراسة 8
ش	قائمة الجداول 9
ص	قائمة الاشكال 10
ض	قائمة الملاحق 11
الفصل الأول: خلفية الدراسة ومشكلتها	
1	مقدمة 12
3	مشكلة الدراسة وأسئلتها 13
4	فرضيات الدراسة 14
5	أهداف الدراسة 15
5	أهمية الدراسة 16
6	حدود الدراسة ومحدداتها 17
6	محددات الدراسة 18
6	متغيرات الدراسة 19
7	التعريفات الإجرائية للمصطلحات 20
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	
11	مقدمة 21
12	المبحث الأول: الحوكمة الضريبية 22
12	ماهية الحوكمة الضريبية 23
12	مبادئ وضرورات ودوافع الحوكمة الضريبية 24

13 مبادئ الحوكمة الضريبية	25
15 أبعاد الحوكمة الضريبية	26
16 ضرورات ودوافع تطبيق الحوكمة الضريبية	27
16 أهداف الحوكمة الضريبية	28
17 أطراف وركائز الحوكمة الضريبية	29
19 مزايا وسلبيات تطبيق الحوكمة	30
20 المبحث الثاني: أنظمة المعلومات	31
20 مفهوم النظام	32
21 مفهوم أنظمة المعلومات	33
22 أهمية أنظمة المعلومات	34
23 أنواع أنظمة المعلومات	35
23 أهداف أنظمة المعلومات	36
24 وظائف أنظمة المعلومات	37
24 موارد أنظمة المعلومات	38
26 خصائص أنظمة المعلومات	39
28 المبحث الثالث: التهرب الضريبي	40
28 تعريف الضريبة	41
28 مفهوم التهرب الضريبي	42
29 أشكال التهرب الضريبي	43
31 الأسباب والأساليب المؤدية إلى التهرب الضريبي	44
32 طرق واليات مكافحة التهرب الضريبي	45
33 الآثار المباشرة وغير المباشرة للتهرب الضريبي	46
35 المبحث الرابع: العلاقة بين متغيرات الدراسة (الحوكمة الضريبية وأنظمة المعلومات والتهرب الضريبي)	47
35 أثر أنظمة المعلومات في الحوكمة الضريبية	48
36 أثر الحوكمة في الحد من التهرب الضريبي	49
37 أثر أنظمة المعلومات في الحد من التهرب الضريبي	50
38 المبحث الخامس: الدراسات السابقة	51
38 مقدمة	52
38 الدراسات العربية	53

46 الدراسات الأجنبية	54
49 التعليق على الدراسات السابقة	55
50 أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	56
50 مدى الاستفادة من الدراسات السابقة	57
51 الفجوة البحثية	58
53 المبحث السادس: وزارة المالية الفلسطينية	59
53 مقدمة	60
53 مفهوم وزارة المالية	61
53 نشأة وزارة المالية	62
54 رؤية ورسالة وأهداف وزارة المالية	63
54 مهام وواجبات وزارة المالية	64
56 دائرة ضريبة الدخل	65

الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات

58 الطريقة والاجراء	66
58 منهج الدراسة	67
58 مجتمع الدراسة	68
58 عينة الدراسة	69
60 أدوات الدراسة	70
61 أداة الدراسة	71
62 صدق الأداة وثباتها	72
62 إجراءات تطبيق الدراسة	73
65 متغيرات الدراسة	74
66 المعالجات الإحصائية	75

الفصل الرابع: نتائج الدراسة

67 مقدمة	76
68 منهجية المعادلة الهيكلية	77
68 معدل الاستجابات على أداة الدراسة	78
70 تحليل المؤشرات المتعلقة بمتغيرات الدراسة	79
81 التحليل الأولي للبيانات	80

81	معايير جودة نموذج الدراسة	81
83	نتائج تحليل بيانات الدراسة	82
94	تحليل النموذج الهيكلي	83
100	مناقشة فرضيات الدراسة	84

الفصل الخامس: تفسير النتائج ومناقشتها

102	مقدمة	85
102	ملخص نتائج الدراسة	86
112	توصيات الدراسة	87
113	الدراسات المقترحة	88
127	الملاحق	89

قائمة الجداول

59	جدول رقم (3.1) توزيع فقرات محور الحوكمة الضريبية	1
61	جدول رقم (3.2) توزيع فقرات محور أنظمة المعلومات	2
62	جدول رقم (3.3): مقياس ليكرت الخماسي	3
63	جدول رقم (3.4) معامل الارتباط بين كل عبارة والدرجة الكلية للمقياس	4
64	جدول رقم (3.5) نتائج الصدق التمايزي	5
65	جدول رقم (3.6) توزيع درجات الاستجابة لأفراد العينة على مقياس ليكرت الخماسي	6
68	جدول رقم (4.1): خصائص افراد العينة الديموغرافية	7
71	جدول رقم (4.2) التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاهمية النسبية واختبار المعنوية لمتغير التهرب الضريبي	8
72	جدول رقم (4.3) التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاهمية النسبية واختبار المعنوية لمتغير الحوكمة الضريبية بعد "مبدأ الشفافية"	9
73	جدول رقم (4.4) التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاهمية النسبية واختبار المعنوية لمتغير الحوكمة الضريبية بعد "مبدأ المساءلة"	10
74	جدول رقم (4.5) التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاهمية النسبية واختبار المعنوية لمتغير الحوكمة الضريبية بعد "مبدأ الإفصاح"	11
75	جدول رقم (4.6) التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاهمية النسبية واختبار المعنوية لمتغير الحوكمة الضريبية بعد "مبدأ الالتزام الأخلاقي"	12
76	جدول رقم (4.7) التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاهمية النسبية واختبار المعنوية لمتغير الحوكمة الضريبية بعد "مبدأ الكفاءة والفعالية"	13

77	جدول رقم (4.8) التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاهمية النسبية واختبار المعنوية لمتغير أنظمة المعلومات بعد "المستلزمات المادية"	14
78	جدول رقم (4.9) التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاهمية النسبية واختبار المعنوية لمتغير أنظمة المعلومات بعد "المستلزمات البرمجية"	15
79	جدول رقم (4.10) التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاهمية النسبية واختبار المعنوية لمتغير أنظمة المعلومات بعد "المستلزمات البشرية"	16
80	جدول رقم (4.11) التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاهمية النسبية واختبار المعنوية لمتغير أنظمة المعلومات بعد "المستلزمات التنظيمية"	17
81	جدول رقم (4.12) قيم كرومباخ ألفو وقيم ال Skewness وال Kortosis لمتغيرات الدراسة	18
82	الجدول رقم (4.13): جودة التنبؤ Q^2	19
82	الجدول رقم (4.14): جودة المطابقة GoF	20
84	الجدول رقم (4.15): معايير قبول عناصر الصدق التقاربي	21
86	الجدول رقم (4.16): نتائج تشعبات الأسئلة لكل ابعاد نموذج الدراسة قبل الحذف	22
89	الجدول رقم (4.17) نتائج تشعبات الأسئلة لكل ابعاد نموذج الدراسة بعد الحذف	23
92	الجدول رقم (4.18): نتائج الموثوقية المركبة CR	24
93	الجدول رقم (4.19): نتائج متوسط التباين المفسر AVE	25
94	الجدول رقم (4.20): نتائج الصدق التمايزي	26
96	الجدول رقم (4.21): معايير تقييم النموذج الهيكلي (النموذج الداخلي) Structural Model	27
97	الجدول رقم (4.22): نتائج معامل التفسير R^2	28
97	الجدول رقم (4.23): نتائج حجم الأثر f^2	29
100	الجدول رقم (4.24): نتائج اختبار فرضيات الدراسة	30

قائمة النماذج والاشكال

10	نموذج رقم (1) يوضح متغيرات الدراسة	1
15	نموذج رقم (2) يوضح مبادئ الحوكمة	2
18	نموذج رقم (3) يوضح ركائز الحوكمة	3
21	نموذج رقم (4) يوضح عمل نظم المعلومات	4
26	نموذج رقم (5) يوضح موارد أنظمة المعلومات	5
27	نموذج رقم (6) يوضح خصائص أنظمة المعلومات	6
85	شكل رقم (1) النموذج القياسي ويظهر قيم التشعبات قبل الحذف	7
92	شكل رقم (2): الموثوقية المركبة CR	8

93 Average Variance Extracted	شكل رقم (3): التباين المفسر	9
95	النموذج الهيكلي	10
98	P-Values لفرضيات الدراسة	11
99	T-Values لفرضيات الدراسة	12

قائمة الملاحق

134	الملحق (1) - نموذج تحكيم الاستبيان	1
140	الملحق (2) - الاستبيان بصيغته النهائية	2
145	الملحق (3) - أسماء الأساتذة محكمين الاستبيان	3
146	الملحق (4) - كتاب تسهيل مهمة	4

الفصل الأول خلفية الدراسة ومشكلتها

المقدمة

تعتبر الحوكمة أو كما يطلق عليها في الإنجليزية (governance) من أهم المتطلبات والضروريات الحتمية التي أضحت تطبيقها أساساً في الآونة الأخيرة، لضمان تنظيم العمل في منظمات القطاع العام والخاص على كل المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، بغرض وضع قواعد ومبادئ لإدارة المؤسسات والرقابة عليها، وتطبيق أسلوب ممارسة الإدارة الرشيدة فيها لتشمل هذه القواعد المتينة ليس فقط منظمات القطاع العام فحسب، بل مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص. وتستخدم الحوكمة السبل الكفيلة بالتطبيق الفعال لها بصورة تضمن استمرار العمل، وقد أصبحت الحوكمة تحتل مكانة كبيرة ذات أهمية على مستوى العالم بالوقت الحالي، في ظل التطور الكبير الذي يشهده عصرنا الحالي في تكنولوجيا المعلومات، لذا لا يمكننا العمل والبقاء دون استخدام وإدخال أجهزة الكمبيوتر والبرمجيات والاتصالات في أي مجال أو منحى من مناحي الحياة، لأن أنظمة المعلومات تمكننا من استرجاع البيانات بكل سهولة إضافة إلى نقلها ومعالجتها في أقل وقت وجهد وتحقيق نتائج فعالة وشفافة وخالية من الأخطاء أو تكاد تكون نسبة الخطأ لا تذكر.

ونتيجةً للتطور المتلاحق الذي يحدث في بيئة العمل، وما يتطلبه من مواكبة ومواءمة لأسلوب الإدارة بما يتناسب مع هذا التطور، فلقد أصبح في الآونة الأخيرة موضوع الحوكمة من المواضيع والمتطلبات التي تترجع على عرش إدارة المؤسسات من الناحية النظرية والناحية التطبيقية.

إن استخدام مبادئ وتطبيقات الحوكمة في إدارة المؤسسة ينعكس إيجابياً على أداء الموظفين في المؤسسة والمكلفين بالضرائب، ويعمل على رفع إنتاجية موظفي إدارة ضريبة الدخل وزيادة انتماهم الوظيفي وتحفيزهم على بذل جهد أكبر وتقديم جودة أفضل في أداء المهام المنوطة بهم مثل اتخاذ القرار الرشيد وزيادة فاعليته (السلامين، 2014).

وزاد الاهتمام بمفهوم الحوكمة في مجالات عديدة منها الاقتصادية الناشئة والمتقدمة خلال العقود الماضية، خاصة في الفترة الحالية، الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها العديد من الدول الآسيوية وعدد من دول أمريكا اللاتينية وروسيا في القرن العشرين، إضافة إلى ما شهدته الاقتصاد الأمريكي من انهيارات وتداعيات محاسبية ومالية، وعزت العديد من الدراسات سبب ذلك إلى هشاشة الحوكمة وضعف ممارستها واستخدامها (قباجة، 2011).

الحوكمة الضريبية تعتبر مشروعاً حيويًا لما تمثله من معيار حقيقي لتطور الدولة، باستخدام تكنولوجيا المعلومات أي أنظمة المعلومات سيؤدي هذا إلى ربط كافة مؤسسات الدولة ودوائرها بنظم معلومات

برمجية مميزة تؤدي الى القضاء على البيروقراطية والمركزية والفساد المالي والاداري، وستعمل على إنجاز كافة المعاملات المتعلقة بالمواطنين بسرعة أكبر وبوقت أقل (عمران، الجراح، 2014).

ونظرا لما حققته الحوكمة من ايجابية في النتائج على كافة المجالات وخاصة على الخدمات التي تقدمها المؤسسات العامة للمجتمع، ودورها في زيادة المعرفة والوعي لدى الأفراد، فقد أشار أبو جمعة (2017) أن الحوكمة الضريبية هي مفتاح بلوغ الدولة لأعلى مستويات القيمة والمضمون وهذا يعزز الاداء الضريبي ويحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

إن التطور التكنولوجي يقدم فائدة كبيرة من خلال مجموعة المميزات التي تقدمها تكنولوجيا المعلومات، إذ كان سابقا يتوجب على الموظفين لدى دوائر الضريبة بشكل عام ودوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية بشكل خاص القيام بجميع العمليات المالية باختلاف جوانبها بالإضافة الى الوقت والجهد الكبيرين المستغرقين لاستخراج المعلومات اللازمة، فمن هنا بدأ موظفي دوائر الضريبة تعليق آمالهم على هذه التكنولوجيا إذ إنها يمكن أن توفر عليهم الوقت والجهد. (Alhrout, 2018)

ومن خلال هذا التطور التكنولوجي تحول المفهوم لدى موظفي إدارة الضريبة بشكل عام وإدارة ضريبة الدخل في الضفة الغربية بشكل خاص من النظام التقليدي إلى نظام حديث يعتمد على أنظمة المعلومات حيث أصبح قادرا على تحقيق أهداف أفضل وذلك من خلال تخزين البيانات بكميات كبيرة جدا، وهذا سهل على المؤسسات متابعة تلك البيانات ومراقبة الاحداث عليها، وتحويل هذه البيانات الى معلومات ومن ثم إلى معرفة قابلة للفهم، والتي بدورها تقيّد موظفي دوائر ضريبة الدخل الوصول إلى القرار المطلوب وبالوقت المناسب. (ناصر، 2011)

عندما نتحدث عن أنظمة المعلومات فأنا نتحدث عن حوكمة الكترونية، فمصطلح الحوكمة الإلكترونية يعني العمليات التي تتم من خلالها تحديث الحوكمة التقليدية باستخدام تطبيقات وبرمجيات تكنولوجيا المعلومات لتسهيل الخدمات للمواطنين والمؤسسات، وتعتبر أيضا بأنها تطبيق التكنولوجيا في العمليات الحكومية وذلك لإضفاء البساطة في الإجراءات والمرونة والإفصاح والشفافية في عمليات تقديم وتنفيذ الخدمات وتعتبر هذه أهم مبادئ الحوكمة. (Qadri, 2014)

كما وتعد الضرائب الوسيلة المالية الأكثر شيوعا والتي تستخدمها الحكومات بهدف تحقيق أغراضها العامة، فهي عبارة عن الينايع التي تستقي منها الدولة الأموال اللازمة لسد نفقاتها العامة، ولما لم يصل المكلفين إلى التجرد من أنانيتهم بصورة كاملة من حيث النظر إلى الالتزام بدفع الضرائب كواجب وطني، فمن الطبيعي أن نتوقع من جانب المكلفين القيام بدفع الضريبة رد فعل يأخذ صورة الدفاع عن مصالحهم، وذلك من خلال تقادي الضريبة بشكلها الكلي او الجزئي وذلك من خلال تقليل الاقتطاع الضريبي المفروض على المكلفين، ومن هنا ظهرت ظاهرة "التهرب الضريبي". (ناصر، 2011)

ويعتبر التهرب الضريبي ليس وليد اللحظة، حيث نشأ التهرب الضريبي مباشرة بعد فرض الضرائب مباشرة، كما وتنوعت وتجددت وتطورت وسائل وطرق الاحتيال التي تستخدم لأغراض التهرب من الضريبة مرتبط ذلك بالتطور الحاصل على كافة مناحي وجوانب الحياة، بحيث أصبحت ظاهرة التهرب الضريبي تمثل ظاهرة عالمية تتواجد في مختلف دول العالم المتقدم والنامي إلا أنها تكون بدرجات متفاوتة حسب الظروف السياسية، والاقتصادية، والتشريعية، والاجتماعية والثقافية. (درغام، 2011) وهذا ما أدى إلى تبني سياسة ذات بعد محكم للتصدي لآفة التهرب الضريبي، التي أصبحت ظاهرة ليست فقط محليا وإنما إقليميا. ومن هنا أتى دور الحوكمة الضريبية بكافة وسائلها الوقائية والردعية في وقت واحد، بهدف تصحيح الاعوجاج في عمليات التحصيل الضريبي، وتخفيف حدة ظاهرة التهرب الضريبي.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

في ظل غياب تطبيق الحوكمة ومبادئها سيؤدي إلى إخفاء كثير من المعلومات المادية للمكلفين فيما يتعلق بالضرائب سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وذات تأثير مباشر أو غير مباشر على الوضع المالي للحكومة بشكل عام وإدارة ضريبة الدخل بشكل خاص، كما إن قضية التهرب الضريبي تعتبر من أهم القضايا التي تواجه الحكومة الفلسطينية في الضفة الغربية (طلحة، 2015)، لذلك أصبح لزاما استخدام أنظمة المعلومات التكنولوجية للحد من عمليات التهرب الضريبي التي تؤثر على اقتصاديات وإيرادات الدولة، وبما أن أنظمة المعلومات تقدم كما كبيرا هائلا من المعلومات والتي لا يمكن الوصول إليها بالطرق التقليدية، وذلك لما توفره التكنولوجيا المستخدمة في أنظمة المعلومات من بيانات ومعلومات لخدمة متخذي القرار.

إن نسبة التهرب الضريبي بشكل عام في فلسطين تصل إلى نسبة 35-40% وضريبة الدخل بشكل خاص في المؤسسات التي لا تقدم كشوف العاملين لديها تتراوح بين 50-60%، أي ما يقارب نصف مليار دولار سنويا، وهذا يؤثر على إيرادات الدولة والنمو الاقتصادي ويكبد الموازنة الفلسطينية خسائر كبيرة. (وزارة المالية، 2020)

لذلك أصبح مهما دراسة دور الحوكمة الضريبية كمتغير وسيط بين أنظمة المعلومات والحد من التهرب الضريبي.

والغرض من هذه الدراسة، معرفة دور الحوكمة الضريبية كمتغير وسيط بين أنظمة المعلومات والحد من التهرب الضريبي لدى ضريبة الدخل في الضفة الغربية. ولكي يتحقق هذا الغرض فإن الباحث سيحاول الإجابة عن السؤال الرئيس التالي: ما دور الحوكمة الضريبية كمتغير وسيط بين أنظمة المعلومات والحد من التهرب الضريبي لدى دائرة ضريبة الدخل في الضفة الغربية؟

وبناءً عليه، ستجيب هذه الدراسة عن الأسئلة الفرعية الآتية:

- 1-ما درجة تطبيق الحوكمة في دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية؟
- 2-ما درجة تطبيق نظم المعلومات في دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية؟
- 3-ما درجة توافر فرص التهرب الضريبي لدى المكلفين في دوائر ضريبة الدخل من وجهة نظر الموظفين؟
- 4-ما مدى تأثير أنظمة المعلومات في الحد من التهرب الضريبي في دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية؟
- 5-ما مستوى تأثير أنظمة المعلومات في الحوكمة في دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية؟
6. ما درجة تأثير الحوكمة في الحد من التهرب الضريبي في دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية؟

فرضيات الدراسة

- (1) H01: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة الاحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لأبعاد أنظمة المعلومات (المستلزمات المادية، المستلزمات البرمجية، المستلزمات البشرية، المستلزمات التنظيمية) في الحد من التهرب الضريبي في دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية.
- (2) H02: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة الاحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لأبعاد أنظمة المعلومات (المستلزمات المادية، المستلزمات البرمجية، المستلزمات البشرية، المستلزمات التنظيمية) لدرجة تطبيق قواعد الحوكمة (الشفافية، المساءلة، الإفصاح، الالتزام الأخلاقي، الكفاءة والفعالية) في دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية.
- (3) H03: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لدرجة تطبيق قواعد الحوكمة (الشفافية، المساءلة، الإفصاح، الالتزام الأخلاقي، الكفاءة والفعالية) في الحد من التهرب الضريبي في دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية.
- (4) H04: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لأبعاد أنظمة المعلومات في الحد من التهرب الضريبي في دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية من خلال تطبيق قواعد الحوكمة الضريبية.
- (5) H05: يتوسط تطبيق الحوكمة العلاقة بين أبعاد أنظمة المعلومات والتهرب الضريبي في دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية.

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة الى تحقيق التالي:

- 1) التعرف على مدى تطبيق مبادئ الحوكمة الضريبية في دوائر ضريبة الدخل.
- 2) معرفة مقدار توافر أبعاد أنظمة المعلومات في دوائر ضريبة الدخل.
- 3) تحديد درجة تأثير مبادئ الحوكمة الضريبية على الحد من التهرب الضريبي في دوائر ضريبة الدخل.
- 4) الكشف عن مدى تأثير أبعاد أنظمة المعلومات في الحد من التهرب الضريبي في دوائر ضريبة الدخل.
- 5) البحث عما إذا كان متغير الحوكمة الضريبية يتوسط العلاقة بين أنظمة المعلومات والحد من التهرب الضريبي في دوائر ضريبة الدخل.

أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة في كونها من الدراسات القليلة والمتكاملة مع الدراسات الأخرى التي تناولت موضوع الحوكمة الضريبية كمتغير وسيط بين أنظمة المعلومات والحد من التهرب الضريبي كما وتشكل هذه الدراسة فائدة لدوائر الضريبية في الضفة الغربية، لأن ظاهرة التهرب الضريبي تعتبر من أهم وأبرز العقبات التي تواجهها الدولة في رسمها وتنفيذها لسياساتها، وتتضح الأهمية النظرية والعلمية للدراسة كما يلي:

الأهمية النظرية

تتبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتناوله إذ تعد الحوكمة الضريبية واستخدامها لأنظمة المعلومات من الأدوات الناجحة للحد من ظاهرة التهرب الضريبي، كما وان تطبيق الحوكمة الالكترونية لها أثر كبير في تميز دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية.

الأهمية التطبيقية

تستمد الأهمية العلمية لهذه الدراسة من أهمية الموضوع الذي تناولته وذلك لكون هذه الدراسة تركز على دور الحوكمة الضريبية، وأنظمة المعلومات، في الحد من التهرب الضريبي، إذ تشكل الضريبة نسبة كبيرة من إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية، ولأن أنظمة المعلومات تقدم كم هائل من المعلومات لا يمكن الوصول إليها بالطرق التقليدية وذلك بسبب ما توفره التكنولوجيا المستخدمة في نظم المعلومات من معلومات وبيانات تكون متاحة لمتخذي القرار، لذلك أصبح ضرورة دراسة الحوكمة الضريبية كمتغير وسيط بين أنظمة المعلومات والحد من التهرب الضريبي.

حدود الدراسة ومحدداتها

تتمثل حدود الدراسة الحالية في الآتي:

الحدود البشرية: يقتصر تطبيق الدراسة على الموظفين العاملين لدى دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية

الحدود المكانية: ستطبق هذه الدراسة على دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية.

الحدود الزمانية: ستطبق هذه الدراسة في العام الجامعي 2021م.

الحدود المفاهيمية: ستقتصر الدراسة على الحدود المفاهيمية والمصطلحات الواردة في الدراسة.

الحدود الإجرائية: سيستخدم في هذه الدراسة المقياس المناسب، وهي بالتالي ستقتصر على الأدوات المستخدمة لجمع البيانات، ودرجة صدقها وثباتها على عينة الدراسة وخصائصها، والمعالجات الإحصائية المناسبة.

الحدود الموضوعية: الحد من التهرب الضريبي في الضفة الغربية من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة الضريبية باستخدام أنظمة المعلومات التكنولوجية، وألتي اقتصرت على أبعاد الحوكمة الضريبية الاتية (الشفافية، المساءلة، الإفصاح، الالتزام الأخلاقي، الكفاءة والفعالية)، وأبعاد أنظمة المعلومات الاتية (المستلزمات المادية، المستلزمات البرمجية، المستلزمات البشرية، المستلزمات التنظيمية) والتهرب الضريبي.

محددات الدراسة

قيدت هذه الدراسة بعدة عوامل منها قلة المراجع التي تناولت موضوع الحوكمة الضريبية كمتغير وسيط بين أنظمة المعلومات والتهرب الضريبي في حدود علم الباحث، وصعوبة الحصول على المعلومات، إضافة الى ان الدراسة محددة بنتائج إجابات أفراد العينة، ومرتبطة بفترة زمنية تتحكم في المعلومات التي يمكن جمعها والنتائج التي يمكن الحصول عليها.

متغيرات الدراسة

اشتملت متغيرات الدراسة على التالي:

1. المتغير المستقل: أنظمة المعلومات (المستلزمات المادية، المستلزمات البرمجية، المستلزمات البشرية، المستلزمات التنظيمية)
2. المتغير التابع: التهرب الضريبي.
3. المتغير الوسيط: الحوكمة الضريبية (الشفافية، المساءلة، الإفصاح، الالتزام الأخلاقي، الكفاءة والفعالية)

4. المتغيرات الديمغرافية: تتمثل في الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، الدرجة الوظيفية، المديرية.

التعريفات الإجرائية للمصطلحات

الحوكمة: عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تضمن رسم التوجه الاستراتيجي للمؤسسة، بهدف السيطرة على متغيرات بيئتها الداخلية، لتلبية متطلباتها والاستعداد لمواجهة متغيرات بيئتها الخارجية والتكيف معها (صالح والصالح، 2018)

الحوكمة الضريبية: تعتبر الجانب المؤسسي للسياسة الجبائية حيث تتألف من مجموعة من القواعد والإجراءات، التي تحدد كيفية اعداد الميزانيات العامة وتنفيذها ورصدها وتقييمها (2014، Alessandro Giosioli).

يعرف الباحث الحوكمة إجرائياً بأنها: هي مجموعة من القواعد والقوانين والمعايير والإجراءات التي تجري بموجبها إدارة المؤسسات، والرقابة الفاعلة عليها، ويقع على عاتقها مسؤولية تنظيم العلاقة بين الأطراف الفاعلة في المؤسسة، وأصحاب المصالح، وتساعد القائمين تحديد توجه وأداء المؤسسة. **الشفافية:** تعتبر الطريقة التي يمكن من خلالها عرض الأنظمة، والقوانين، والتعليمات الضريبية على المكلفين (درويش، 2007).

يعرف الباحث الشفافية إجرائياً على انها: تمكين العاملين في دائرة ضريبة الدخل والمكلفين بالضريبة بالاطلاع على كافة معاملاتهم المالية أولاً بأول من خلال الموقع الالكتروني لوزارة المالية الفلسطينية. **المساءلة:** تمثل المشاركة الجماعية في دائرة ضريبة الدخل، وتكون هذه المشاركة مستقلة أي كل فرد يكون مسؤولاً عن أفعاله، وتتمثل هذه المشاركة بمشاركة الإدارات العليا في المؤسسة، وموظفي المؤسسة بمختلف الدرجات الوظيفية (جعادي، 2019).

يعرف الباحث المساءلة إجرائياً على انها: من واجب كل مسؤول حكومي أو مؤسسة حكومية تفسير وتوضيح تصرفاتهم وتحمل مسؤولياتهم امام المكلفين بالضريبة. **الإفصاح:** يرتكز مبدأ الإفصاح على حرية الوصول للمعلومات وان تكون المعلومات في متناول الجميع (سليم، 2016).

يعرف الباحث الإفصاح إجرائياً على انه: إظهار كافة المعلومات التي تؤثر على اتخاذ القرار المتعلق بضريبة الدخل والمكلفين بالضريبة، من خلال إظهار المعلومات المتعلقة بضريبة الدخل على شكل تقارير وقوائم مالية.

الالتزام الأخلاقي: يتمثل في تعميق الحس الأخلاقي اللازم والضروري للمكلف بالضريبة، من خلال مجموعة من المبادئ والقواعد التي يتحدد من خلالها قيم وأخلاقيات وسلوكيات وممارسات المكلف. (جعادي، 2019)

يعرف الباحث الالتزام الأخلاقي على أنه: مجموعة من القواعد والمبادئ التي يحدد من خلالها سلوكيات وأخلاقيات وقيم المكلف بالضريبة.

الكفاءة والفعالية: تتمثل بالاستخدام الأمثل للإمكانات البشرية والموارد المادية، والإمكانات المالية والتنفيذية، لأن الفاعلية تعنى مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها المنشودة، من خلال استخدام الموارد التنظيمية لتحقيق أهداف المؤسسة التنظيمية، وفي حال نجاح المؤسسة باستخدام المواد المتاحة لها في تحقيق أهدافها وتعتبر المؤسسة فعالة (عمرو، 2014).

يعرف الباحث الكفاءة والفعالية إجرائياً على أنها: الاستفادة القصوى للموارد المتاحة لتحقيق غايات وأهداف دائرة ضريبة الدخل في الضفة الغربية المعلن عنها.

التهرب الضريبي: هو عبارة عن عدم دفع الضريبة المستحقة على المكلف ويكون ذلك جزءاً منها أو كلها ويحدث التهرب قبل بدء فترة الدفع أو خلالها وذلك باستخدام وسائل وطرق غير مشروعة كما ويعتبر التهرب الضريبي نوعاً من أنواع الاحتيال (وهبة، 2010).

الضريبة: عبارة عن مبلغ نقدي تفرضه الدولة بشكل إجباري ويتم تحصيلها من المكلف دون مقابل ويكون ذلك وفق قانون أو تشريع والهدف من فرض الضرائب هو مساهمتها في تغطية نفقات الدولة وتحقيق بعض من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف الدولة بالوصول إليها.

يعرف الباحث التهرب الضريبي إجرائياً بأنه: هو التخلص من العبء الضريبي بشكل كلي أو جزئي مما يؤثر على حصيلة الدولة من الضريبة.

النظام: عبارة عن مجموعة من العناصر التي ترتبط فيما بينها بسلسلة من العلاقات لأداء مجموعة من الوظائف أو وظيفة محددة (الهميلة، 2016).

أنظمة المعلومات: هي الأنظمة التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات وتكون عبارة عن مجموعة من الأفراد والبيانات والمعلومات والإجراءات والتي تتفاعل مع بعضها البعض بطريقة منظمة جداً لمعالجة البيانات وتزويد دوائر صنع القرار في المعلومات المطلوبة، وهي تشكل مجموعة من التجهيزات والأفراد والإجراءات والبرمجيات وقواعد البيانات، والتي تعمل جميعها على جمع المعلومات وتخزينها ومعالجتها من ثم إخراجها للمستفيد النهائي. (قندلجي، 2014).

المعلومات: تمثل النتيجة التي تظهر بعد معالجة البيانات المتمثلة في الاختيار، النقل، التحليل، وتظهر بشكل تقارير من هذه البيانات (سلطان، 2016).

البيانات: تعتبر مجموعة من الحقائق غير المنظمة وقد تكون على هيئة أرقام أو رموز أو كلمات، غير مرتبطة مع بعضها، أي ليس لها معنى حقيقي يؤثر على سلوك من يستقبلها (سلطان، 2016).

الملاءمة: تعني أن تكون المعلومات ذات قيمة وفائدة وتفيد الغرض الذي صممت لأجله.
المصادقية: يعني بتعبير آخر الموثوقية أي هي الإجراءات التي يجب اتباعها لكي تصبح المعلومات أكثر ثقة للمستخدمين ومتخذي القرارات (الرماحي، 2009).

الثبات: تعني الالتزام بتطبيق طرق المعالجة لنفس المعلومات من مدة إلى مدة زمنية أخرى.
قابلية المقارنة: وتعني أن تكون المعلومات قابلة للمقارنة مع سنوات سابقة أو معلومات مشابهة صادرة من مؤسسات أخرى (الرماحي، 2009).

المستلزمات المادية: تعبر عن أجهزة الحاسب الآلي وتوابعه، وتتكون من أجزاء رئيسية تؤدي وظائف ومهام مختلفة (العبيدي، 2012).

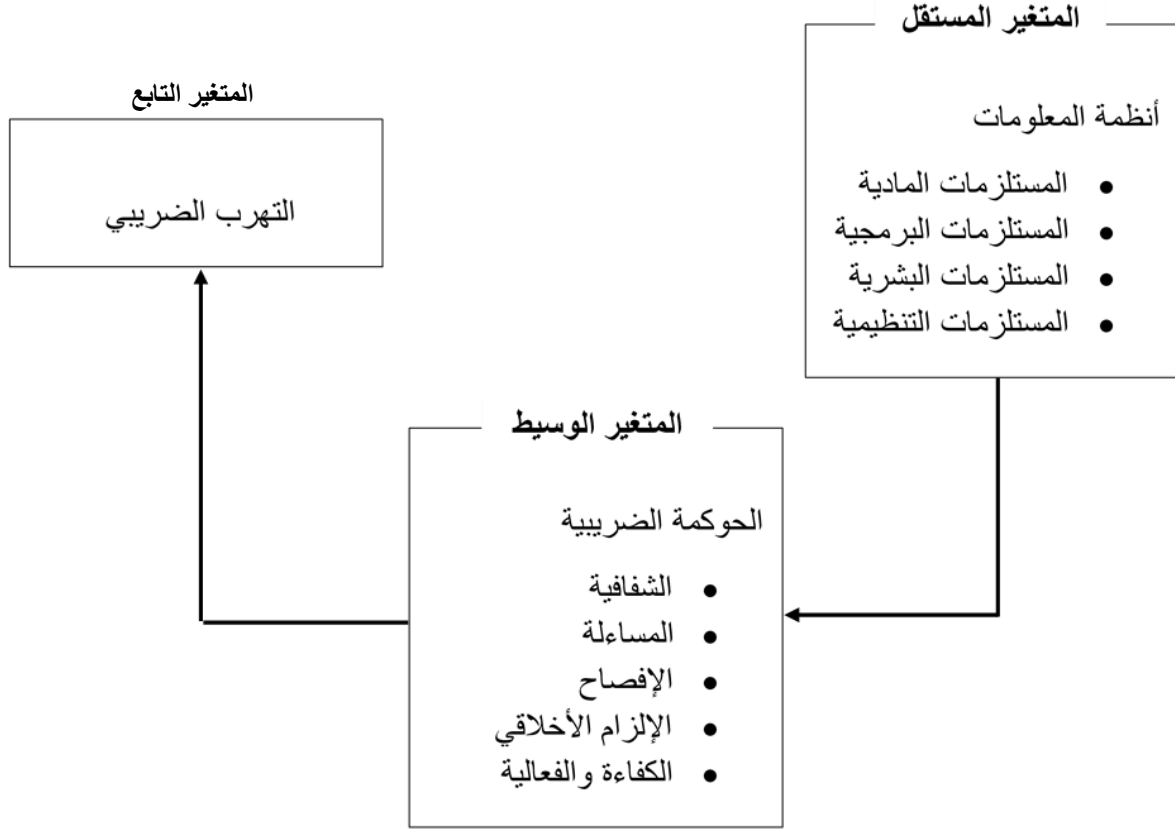
المستلزمات البرمجية: تعتبر العنصر الثاني من عناصر أنظمة المعلومات، ولا يمكن أن يتم أي عمل على الحاسوب دون وجود البرمجيات، وتعرف على أنها مجموعة الأوامر التي تعد من قبل المبرمج، وهدفها توجيه مكونات الحاسوب المادية للحصول على نتائج محددة، أي أنها تعتبر مجموعة من الخطوات التي توضح كيفية معالجة البيانات باختلاف أنواعها، وتكتب هذه الخطوات من قبل المبرمجين على شكل أوامر برمجية وتكون على شكل برنامج، مهمته إنجاز وظيفة معينة (قندلجي والسامرائي، 2009).

المستلزمات البشرية: يعتبر الفرد من العناصر الأساسية لتشغيل أنظمة المعلومات الإلكترونية، ولا يمكن لتلك الأنظمة أن تعمل دون وجوده، وهو مطلب ضروري لكافة العمليات والإجراءات في كل أنظمة المعلومات، ومن هؤلاء الأفراد يطلق عليهم باسم المستخدم النهائي End User، ويمكن أي يكونوا سكرتارياً، أو أطباء، أو فنيين، أو محللو أنظمة معلومات. (غنيم، 2011)

المستلزمات التنظيمية: يقصد بها كافة الإجراءات المتبعة لضمان سلامة تشغيل البيانات بشكل الكتروني، وتتضمن سلامة إجراءات صحة البيانات المدخلة، وآلية عمل البرنامج، وعملية حفظ وسلامة وأمن البيانات وعمل نسخ احتياطية لها. (قاعود، 2008)

يعرف الباحث أنظمة المعلومات إجرائياً بأنها: عبارة عن مجموعة من العناصر المرتبطة والمكملة لبعضها والمبنية على أسس حاجة دائمة ضريبة الدخل وتكون معتمدة على تكنولوجيا المعلومات الحديثة من حيث البيانات والمعلومات والإجراءات.

نموذج رقم (1) متغيرات الدراسة



المصدر: اعداد الباحث

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

مقدمة

سيقدم في هذا الفصل عرضٌ للإطار النظري والدراسات السابقة، ففي الجزء الأول منه سيكون العرض عن متغيرات الدراسة الرئيسية، المتمثلة في: الحوكمة الضريبية كمتغير وسيط بين أنظمة المعلومات في الحد من التهرب الضريبي لدى دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية، أما الجزء الثاني من هذا الفصل، فيتمثل في الدراسات السابقة التي لها صلة بالبحث الحالي، إذ وزعت بحسب متغيرات الدراسة، وتضمنت دراسات عربية وأخرى أجنبية. وفي ضوء ما تقدم سوف يتطرق هذا الفصل إلى ست مباحث:

- ❖ المبحث الأول: الحوكمة الضريبية.
- ❖ المبحث الثاني: أنظمة المعلومات.
- ❖ المبحث الثالث: التهرب الضريبي.
- ❖ المبحث الرابع: العلاقة بين متغيرات الدراسة (الحوكمة الضريبية وأنظمة المعلومات والتهرب الضريبي).
- ❖ المبحث الخامس: الدراسات السابقة.
- ❖ المبحث السادس: وزارة المالية الفلسطينية.

المبحث الأول الحوكمة الضريبية

ماهية الحوكمة الضريبية

مفهوم الحوكمة الضريبية: تمثل الحوكمة الضريبية مجموعة من الإجراءات والقواعد التي تستخدمها وتمارسها الإدارة الضريبية، بهدف ضمان سير العمل وزيادة الثقة بين المتعاملين معها، وذلك لتوفير الشفافية وتحقيق العدالة وتفعيل الرقابة والمساءلة لجميع العاملين، بهدف تحقيق أهداف التشريع الضريبي وزيادة الثقة بالنظام الضريبي والاقتصادي للدولة (العبيتي وعبد الرحمن، 2015).

وتعرف الحوكمة الضريبية من وجهة نظر (Alessandro, 2014) على أنها الجانب الرئيسي المؤسسي للسياسة الجبائية لأنها تتألف من عدد من العناصر الخاصة بالقواعد والإجراءات، التي بدورها تحدد أسلوب، وطريقة، وكيفية إعداد الميزانية العامة وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

وعرفها (Sandrine, 2014) كما ورد في (مليكاوي، 2018) بأنها " المؤسسات والأدوار الجديدة والحديثة الخاصة ب الإدارات الجبائية، هدفها تحقيق الرقابة الجبائية والشفافية المعتمدة بنقل وتحويل المعلومات الجبائية للجمهور .

وتعرف الحوكمة الضريبية أيضا على أنها "مجموعة الاجراءات المؤسسية التي تنظم سير عمل سياسة الجباية في الدولة، وتشمل هذه الأدوار على سبيل المثال لا الحصر: القوانين المتعلقة بالجباية، الإطار العام للميزانية المتوسطة الأجل، إنشاء هيئات مالية مستقلة" (Georgia, 2011).

والمفوضية الأوروبية للشؤون المالية والاقتصادية عرفت الحوكمة الضريبية بأنها "تلك الإجراءات والقواعد والأنظمة، التي تؤثر على السياسة الخاصة بميزانية التخطيط والموافقة عليها ومن ثم تنفيذها ومراقبتها" (بوخلوف، 2017).

ومن خلال التعريف السابقة يعرف الباحث مفهوم الحوكمة اجرائيا على أنها " مجموعة من الأسس والمبادئ والإجراءات والقواعد، التي تعمل بتناغم لضبط أداء الإدارة الضريبية، وتوفير الثقة والمصداقية بينها وبين أصحاب المصالح، والمحافظة على أموال الدولة من الضياع، وفرض الرقابة والمساءلة في حال إخلال العاملين بتلك القواعد، بهدف ضمان العدالة لحقوق الجميع"

مبادئ وضرورات ودوافع الحوكمة الضريبية :

سنسلط الضوء على مبادئ الحوكمة الضريبية، وما هي الضرورات والدوافع المطلوبة لتطبيق الحوكمة الضريبية كالتالي: (ناصر، 2014)

مبادئ الحوكمة الضريبية:

ركزت مبادئ الحوكمة الضريبية على الشفافية والافصاح والالتزام الأخلاقي والكفاءة والفاعلية والمشاركة والمساءلة وهذه المبادئ مستنبطة من مبادئ الحوكمة العامة لأنها جزء لا يتجزأ منها، ومنها ما يلي: (زغيب، 2013)

● مبدأ الشفافية: إن الشفافية الجبائية تعتبر الطريقة التي يمكن من خلالها عرض الأنظمة، والقوانين، والتعليمات الضريبية على المكلفين، لأن هذا بدوره يؤدي إلى زيادة قدرة المكلفين بالتعرف على قدر الضريبة المفروضة على دخلهم، بحيث يكون الهدف من الشفافية جعل الأمر واضح وشفاف، بعيداً عن الغموض وتعقيد الإجراءات. (بوخلوف، 2017)

فإن تحقيق الحوكمة الضريبية يتطلب توفير كافة المعلومات، والبيانات عن إجراءات وكيفية فرض الضريبة، فعلى دائرة الضريبة القيام بتجميع وتوحيد التعليمات التنفيذية للفحص الضريبي بهدف تحقيق ثقافة حرية المعلومات، إضافة إلى قيام دائرة الضريبة بنشرها وتحديثها بشكل مستمر.

وفي هذا المجال يمكننا الاستفادة من الشبكة الدولية للمعلومات، لتوفير البيانات والمعلومات والسماح بتبادلها بين المكلفين ودائرة الضريبة. (جعفر، 2017)

● مبدأ المشاركة والمساءلة: يقوم هذا المبدأ على المشاركة والمساءلة، أي هناك مشاركة جماعية في دائرة الضريبة، وتكون مشاركة مستقلة أي كل فرد يكون مسؤولاً عن أفعاله، وإن المشاركة الجماعية هي مشاركة الإدارات العليا في المؤسسة، وموظفي المؤسسة بمختلف الدرجات الوظيفية، ومؤسسات المجتمع المدني في رسم السياسات، وإصدار القرارات من خلال تبادل الرأي مع الآخر، والوقوف على التوصيات والاقتراحات التي تخرج عن الاجتماعات التشاركية، حيث يمكن كل طرف من الأطراف إمكانياته المادية والبشرية والفنية، لكي يتحقق هدف المشاركة وزيادة التنمية في المجتمع. (جعادي، 2019)

فالإدارة الضريبية هي الجهة المسؤولة عن اتجاه الموظفين حول قراراتهم، وإمكانية المكلفين باللجوء إلى المحاكم ورفع قضاياهم أمامها، والمساءلة تعني التمكين لذوي العلاقات من الأفراد داخل حدود دائرة الضريبة وخارجها، من خلال الرقابة على العمل دون أن يؤدي ذلك إلى الإساءة للآخرين أو تعطيل العمل، فضلاً عن تطبيق التعليمات والأنظمة والإجراءات بشكل شفاف على جميع موظفي دائرة الضريبة، والمساءلة تعتبر وجهاً من أوجه القيادة وبدونها تصبح القيادة دكتاتورية. (مليكاوي، 2018)

● مبدأ الإفصاح: يرتكز مبدأ الإفصاح على حرية الوصول للمعلومات وإن تكون المعلومات في متناول الجميع ويمكن ان يتحقق هذا المبدأ من خلال: (سليم، 2016)

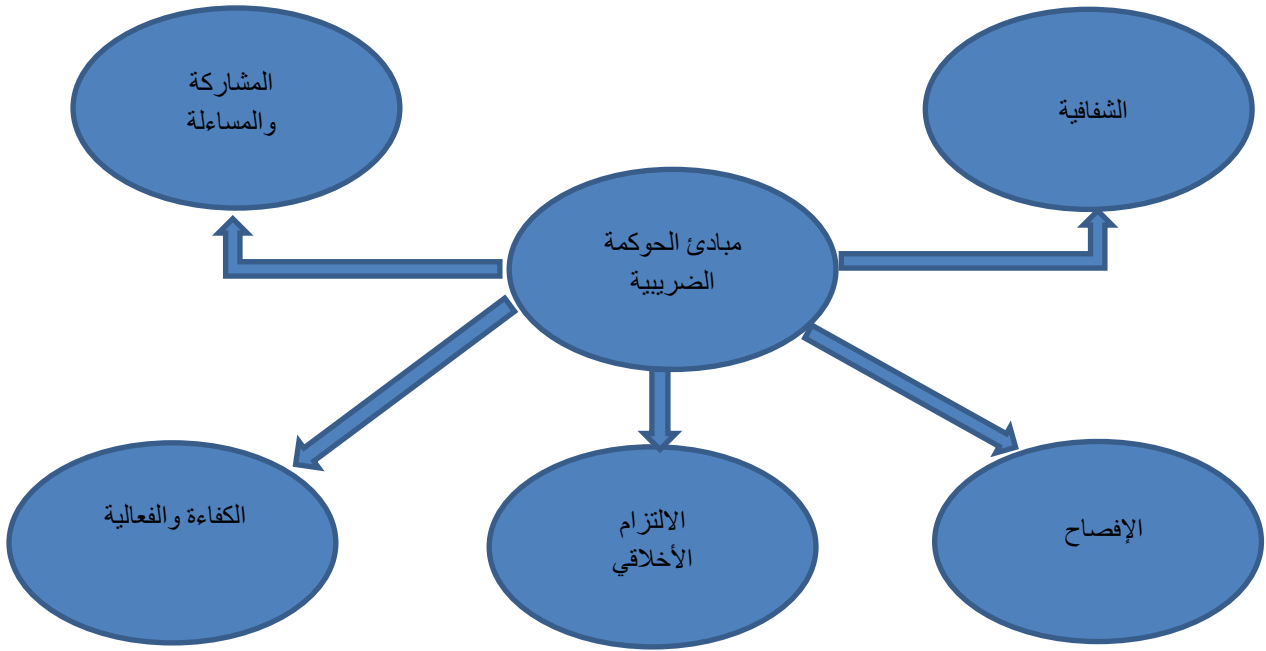
- ✓ تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة.
- ✓ الإعلان عن المعلومات قبل تسريبها.
- ✓ يجب أن يتم الإفصاح عن النتائج الختامية.
- ✓ التقارير المالية السنوية للمؤسسة يجب نشرها.

إن الإفصاح هو أساس ضمان النزاهة والعدالة والثقة في إجراءات دائرة ضريبة الدخل، وإدارة أفرادها وعملية اتخاذ القرارات الصائبة والرشيده. (مصطفى وحسين، 2015)

- مبدأ الالتزام الأخلاقي: ضمان المكلف بالالتزام السلوكي وأخلاقيات وقواعد الالتزام الضريبي من خلال تعميق الحس الأخلاقي اللازم والضروري له، من خلال مجموعة من المبادئ والقواعد التي يتحدد من خلالها قيم وأخلاقيات وسلوكيات وممارسات المكلف، وذلك لتحقيق التوازن في تحقيق مصالح الأطراف كافة المرتبطة بذلك، لأن القوانين لا تحكم الأخلاقيات والعكس صحيح، لأن الاخلاق هي أساس التحكم في تطبيق القوانين والالتزام بها، فالمشكلة ليست بقانون ضريبة الدخل وإنما الالتزام به. (جعادي، 2019)
- مبدأ الكفاءة والفاعلية: تتمثل بالاستخدام الأمثل للإمكانات البشرية والموارد المادية، والإمكانات المالية والتنفيذية، لأن الفاعلية تعنى مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها المنشودة، من خلال استخدام الموارد التنظيمية لتحقيق أهداف المؤسسة التنظيمية، وفي حال نجاح المؤسسة باستخدام المواد المتاحة لها في تحقيق أهدافها وتعتبر المؤسسة فعالة. (الخضيري، 2018)
- أما الكفاءة تتمثل بمدى نسبة النتائج إلى المدخلات، أي مدى قدرة المؤسسة على استغلالها الأقصى للموارد المتوفرة في عمليات إنجازها للأهداف، أي بعبارة أخرى تحقيق أعلى منفعة بأقل التكاليف. (عمرو، 2014)
- مبدأ وجود سياسات وإجراءات فعالة للحوكمة الضريبية: يجب على سياسات وإجراءات الحوكمة الضريبية في دائرة ضريبة الدخل في الضفة الغربية أن تعمل على تعزيز ورفع مستوى الكفاءة المالية والشفافية، بما يتماشى مع التشريعات وأحكام القانون، ويكون توزيع المسؤوليات بين الجهات المسؤولة والشريكة بشكل واضح، وركز مبدأ وجود سياسات وإجراءات فعالة للحوكمة الضريبية على الجوانب التالية: (براهمة، 2014)
- يجب وضع سياسات وإجراءات للحوكمة الضريبية، ذات تأثير على القطاع الاقتصادي، وبناء أسواق مالية تمتاز بالفعالية والشفافية.
- يجب أن توضح التشريعات مسؤوليات كل مؤسسة عن الأخرى، مع مراعاة تحقيق المصلحة العامة.

- يجب على الجهات التنظيمية، والإشرافية، والتنفيذية، أن يكون لديها القوة والسلطة والنزاهة إضافة إلى الموارد للقيام بواجباتها بكل موضوعية وتخصصية، فضلا على شفافية قراراتها وأحكامها. (بطين، 2015)

نموذج رقم (2) مبادئ الحوكمة



المصدر: من إعداد الباحث استنادا لدراسة (جرارة، 2021)

ويرى الباحث إن تطبيق مبادئ الحوكمة الضريبية هي حق لكل من دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية والمكلفين بالضريبة، وستزيد من ثقة المكلفين بدوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية، وهذا سيعمل على تعزيز العلاقة بينهم، ويؤدي إلى التزام المكلفين بالضرائب بتسديدها.

أبعاد الحوكمة الضريبية:

الحوكمة الضريبية لها عدد من الأبعاد، ويمكن التعبير عنها كما يلي: (الشيخ، 2014)

- 1) البعد الرقابي: يتعلق هذا البعد بتنفيذ وتدعيم آليات واجراءات الرقابة سواء كانت على المستوى الداخلي أو الخارجي لدائرة ضريبة الدخل، وتنفيذ نظم الرقابة الداخلية يكون على المستوى الداخلي، أما على المستوى الخارجي فيكون من خلال تناول القوانين واللوائح.
- 2) البعد الإشرافي: يتعلق بتنفيذ وتدعيم دور الإدارة العليا على أداء إدارة ضريبة الدخل، والأطراف ذات العلاقة.
- 3) البعد الأخلاقي: يتعلق بتحسين وخلق البيئة الرقابية بما تتضمنه من قواعد أخلاقية، وأمانة ونزاهة ونشر ثقافة الحوكمة الضريبية على مستوى المجتمع.

ضرورات ودوافع تطبيق الحوكمة الضريبية:

هناك الكثير من الضرورات والدوافع لتطبيق الحوكمة الضريبية منها: (جعفر، 2017)

- عدم فعالية المؤسسات.
 - عدم فاعلية وحاكمة المؤسسات سببها وجود الفساد الإداري والمالي وعدم احترام القانون وتتمثل الفاعلية والحاكمة للمؤسسات بما يلي:
 - ✓ عدم انخراط المؤسسة في قضايا فساد إداري.
 - ✓ احترام كافة الأنظمة والقوانين الضريبية.
 - ✓ تعزيز وتطبيق مبدأ الشفافية والحوكمة في إدارة المؤسسة.
 - ازدياد الأعباء الضريبية. (ولهي، 2013)
- ويرى الباحث أن سبب تزايد الأعباء الضريبية هو عدم التشريع الضريبي في الموازنة ما بين أطراف هذا العبء، سواء كانوا أشخاص بصفتهم الطبيعية أو المعنوية، والأعباء الضريبية تؤدي إلى تفاقم الخطر في الفحص الضريبي والمراجعة الضريبية، حيث أن الدول المتقدمة تحاول بكامل جهدها التركيز على العبء الضريبي على الشركات الخاصة أكثر من الدول النامية، التي لازال العبء الضريبي يتحمله الأشخاص العاديين.

أهداف الحوكمة وأهميتها:

إن تطبيق الحوكمة الضريبية بشكل شامل سيؤدي إلى اصلاح ضريبي، وبشكل متوازن بين كافة الأطراف الضريبية ذات العلاقة، مما جعل الحوكمة الضريبية تتمتع بأهمية بالغة، وتحقيقها لأهداف مهمة تخدم أطراف متعددة، وهنا سنتطرق إلى التالي: (حمدي، 2005)

أهمية الحوكمة الضريبية:

للحوكمة الضريبية أهمية كبيرة جدا بالنسبة للممولين وإدارة الضريبة، وهنا سنعرف أهميتها على الشكل التالي: (جعفر، 2017)

- من جهة إدارة الضريبة: إن الحوكمة التي توفر الحوكمة الضريبية تتمتع بفوائد كثيرة جدا، منها تقليل المنازعات والخلافات، وتحصيل الضريبة بشكل دقيق ومحكم، وتعمل أيضا على الزيادة في نسبة الحصيلة الضريبية ووجود مرونة داخل إدارة الضريبة، وهذا يساعد موظفيها بالقيام بكافة واجباتهم الوظيفية بدقة وفاعلية. (جعفر، 2017)
- بالإضافة إلى أن الحوكمة الضريبية مهمة من النواحي التالية: (الجنابي، 2009)

- ✓ تعمل على منع الفساد المالي والإداري.
 - ✓ تقليل الأخطاء إلى أكبر قدر ممكن باستخدام الرقابة.
 - ✓ تؤكد على حقوق العاملين.
 - ✓ تحقيق السلامة بعدم وجود أخطاء متعمدة أو غير متعمدة.
 - من جهة الممولين: وجود الحوكمة الضريبية يعود بالمنفعة والفائدة لكل ممول، بسبب الثقة والطمأنينة تجاه إدارة الضريبة، بعدم تعسفها باستخدام سلطتها، بل على العكس أنها تقوم على تنفيذ وتطبيق القوانين الضريبية، وحفاظها على حقوق الممول، ومراعاتها باستخدام الشفافية.
- تتمثل أهداف الحوكمة الضريبية كالتالي: (نھاري، 2017)

- ✓ رفع كفاءة المؤسسات.
 - ✓ تطبيق أنظمة رقابية ذات كفاءة.
 - ✓ تقليل مستوى تضارب المصالح والغش.
 - ✓ خلق إدارة ضريبية ذات كفاءة واحترام بالعمل وتطبيق إجراءات العمل.
 - ✓ رفع مستوى الوعي الضريبي لدى أفراد المجتمع وأهمية دفع الضرائب.
 - ✓ تحسين وتطوير الأنظمة الضريبية بشكل مستمر.
 - ✓ تعزيز المساءلة والشفافية ورفع درجة الثقة. (حسيبا، 2018)
- ويرى الباحث أن الهدف الرئيسي للحوكمة الضريبية هو خلق ثقة لدى المكلف بوجود منافع عامة تقدم للمجتمع من الدولة من خلال قيامه بواجباته من خلال دفع ضريبة الدخل المترتبة عليه، من خلال زيادة الشفافية والعدالة الضريبية بين المكلفين.**

أطراف وركائز الحوكمة الضريبية:

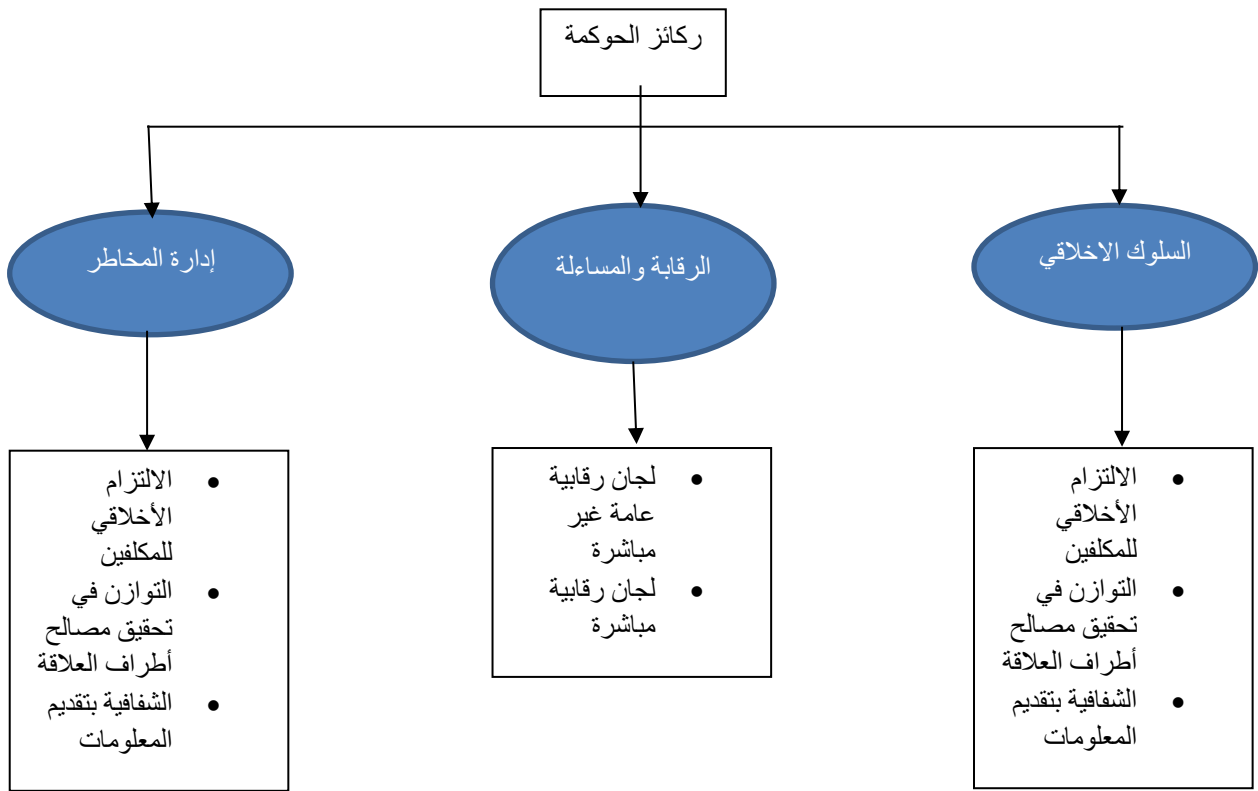
إن تطبيق الحوكمة الضريبية يعتمد على عدة أطراف وهي كما يلي: (العبيني، 2015)

المجتمع الضريبي وهو يمثل كافة الأشخاص الطبيعيين، المحاسبين القانونيين، التشريع الضريبي هو الذي يمثل كافة القوانين والانظمة والتعليمات التي يعتمد عليها في سن الضريبة، إدارة الضريبة تمثل كافة دوائر الدولة التي تعمل على تطبيق وتنفيذ الانظمة والقوانين الخاصة بضريبة الدخل في الدولة.

أما فيما يتعلق بركانز الحوكمة الضريبية فهي كما يلي: (درويش، 2007)

- ✓ قدرة المشرع الضريبي على تحقيق الملاءمة والتناسق فيما بين عناصر النظام الضريبي.
 - ✓ إيجاد آليات تتعلق بالرقابة الذاتية.
 - ✓ العدالة بين المكلفين وإدارة الضريبة من حيث التشريع الضريبي.
 - ✓ رفع مستوى الوعي الضريبي
 - ✓ إيجاد توازن بين الأهداف المالية، والاقتصادية، والاجتماعية بما يكون له أثر على العائد القومي للدولة.
 - ✓ قدرة إدارة الضريبة على فرض رقابة على كافة الأمور المحاسبية والمالية للشركات.
- ويرى الباحث بأن أهم ركائز الحوكمة الضريبية هي العدالة بين المكلفين من حيث اعتماد وتنفيذ قانون ضريبة الدخل على الجميع دون تمييز.

نموذج رقم (3) يوضح ركائز الحوكمة



المصدر: من إعداد الباحث استنادا لدراسة (حسيبا، 2018)

مزايا وسلبيات تطبيق الحوكمة.

هناك العديد من المنافع والمزايا والايجابيات للحوكمة في دائرة ضريبة الدخل، بل حتى في كامل الدولة سواء كانت ناشئة أو متقدمة، وتتمثل بالتالي: (الزاوي ونعمون، 2015)

- ✓ تؤدي الحوكمة الى تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد الإداري والمالي في الدولة.
- ✓ التقدم الاقتصادي ودفع عجلة التنمية من مزايا الحوكمة.
- ✓ كلما زادت الحوكمة كلما زاد جذب الاستثمارات الاجنبية الخارجية.
- ✓ تشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات العامة للحكومة.
- ✓ زيادة المنافسة بين الشركات الوطنية والعالمية.
- ✓ الوضوح والشفافية في قوائم الشركات المالية، وما يترتب عليها من اتخاذ القرارات.
- ✓ حماية المساهمين سواء أكانوا أغلبية او اقلية.

وكما يوجد مزايا لتطبيق الحوكمة الضريبة فهناك ايضا سلبيات لتطبيقها ومنها ما يلي (عبد المنعم، 2016):

✓ وجود تكلفة عالية.

✓ خلاف محتمل بين الحوكمة والادارة التنفيذية.

أن مزايا وسلبيات تطبيق الحوكمة يؤثر بشكل او باخر على طبيعة العمل للحوكمة داخل المؤسسات ذات العلاقة، بحيث أن مزايا تطبيق الحوكمة يكمن بالشكل الايجابي على أعمال المكلفين بدفع الضرائب ودائرة ضريبة الدخل، وتحتاج الحوكمة لكلفة عالية لتطبيقها داخل هذه المؤسسات.

ومما سبق يرى الباحث بأن الضرائب تعتبر مصدر أساسي لتمويل الخزينة العامة للدولة وإن هدف الحوكمة الضريبية هو تنمية حصيلة إيرادات الدولة لخلق بيئة استثمارية وجلب الاستثمارات، وهذا الهدف يعود إلى أن الحوكمة بشكلها العام والحوكمة الضريبية بشكلها الخاص تبحثان عن ثقة المستثمر في استثماراته في الدولة، وشيوع مبادئ ومفاهيم للحوكمة الضريبية في الدولة يعتبر عامل أساسي في بث الثقة في نفس المستثمر للاستثمار في الدولة، بالتالي لم يعد الحديث هل هناك حوافز او عدم وجود حوافز ضريبية وإنما يمتد إلى انه هل يوجد في الدولة حوكمة ضريبية ومطبقة او لا؟ وبوجود مبادئ وقواعد للحوكمة ضريبية مطبقة في دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية سيعزز الالتزام الأخلاقي للمكلفين تجاه واجبه بدفع الضرائب.

المبحث الثاني أنظمة المعلومات

مقدمة

تعتبر أنظمة المعلومات ذات أهمية في جميع مجالات الحياة والاقتصادية منها بشكل خاص، بحيث أن التطور الهائل والمتسارع في مجال أنظمة المعلومات، قد أكد على أهمية التطور العلمي والعملية في مجالات الضريبة وتعزيز مبادئ الحوكمة الضريبية، والحد من التهرب الضريبي، وذلك باستخدام الحاسب الآلي والبرمجيات والتطبيقات التي حددت لتخدم القطاع الضريبي في فلسطين. (عجمي، 2011) كما وتلعب أنظمة المعلومات دورا محوريا ومهما في القطاع الضريبي، لأنها تساعد في تشغيل، وتخزين، ومعالجة، ونقل، واستخلاص البيانات والمعلومات المالية، باستخدام الحواسيب والبرمجيات، ووسائل الاتصال، وقواعد البيانات وغيرها من الأمور الفنية والمادية، التي تساعد إدارة الضريبة على متابعة الامور الضريبية بكل يسر وكفاءة، لأن أنظمة المعلومات تقوم بمعالجة البيانات وتشغيلها ومن ثم تقديمها للمستخدمين بشكل تقارير سهلة الفهم لكي يستفيدوا من مخرجات هذه الانظمة بشكل كبير. (عجمي، 2011)

بحيث أن أنظمة المعلومات تتعامل مع كافة الانشطة المتعلقة بالمعلومات واتخاذ القرارات اللازمة لتطوير البيئة التي تعمل فيها، وتعمل أنظمة المعلومات على رفع الكفاءة والفعالية للمؤسسة بشكل كلي عن طريق توفير المعلومات لتدعيم قرارات الإدارة العليا.

مفهوم النظام:

يمثل النظام مجموعة من العناصر المرتبطة والمتفاعلة فيما بينها بشكل متناسق، لتحقيق هدف محدد أو أهداف مشتركة (فراونه، 2015). وعرفه (مسغوني، 2018) على انه مجموعة من العناصر والأجزاء المترابطة والمتفاعلة فيما بينها لتحقيق الأهداف المطلوبة والمشاركة، وكل نظام يتألف من مجموعة من الأنظمة الفرعية.

كما عرفه (عبد ربه، 2013) على أن النظام يمثل مجموعة من العناصر المتفاعلة والمتكاملة والمترابطة التي تهدف لتحقيق هدف واحد، ويجب أن تمثل هذه العناصر عنصرا واحدا، والعلاقة الرابطة بين عناصر النظام يجب أن تحقق هدفها، والنظام له مدخلات وعمليات ومخرجات. وعرفه (الفتلاوي، 2019) على أنه عبارة عن عدد من الأجزاء المتفاعلة والتي تعمل كوحدة واحدة ضمن نطاق وحدود معينة لتحقيق الغرض المطلوب منها.

وعرف الباحث النظام اجرائيا: أنه مجموعة من الاجزاء والعناصر التي تتفاعل مع بعضها بشكل متكامل من خلال محددات وعلاقات محددة بغرض تحقيق هدف او أهداف معينة.

مفهوم أنظمة المعلومات:

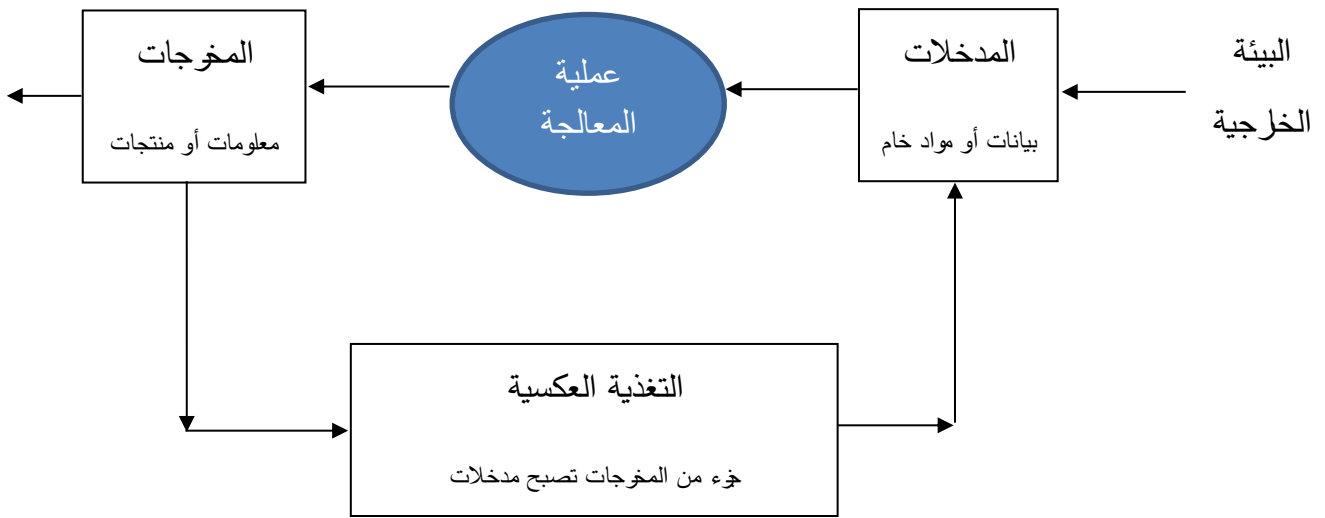
هي الأنظمة التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات وتكون عبارة عن مجموعة من الأفراد والبيانات والمعلومات والإجراءات والتي تتفاعل مع بعضها البعض بطريقة منظمة جدا لمعالجة البيانات وتزويد دوائر صنع القرار في المعلومات المطلوبة، وهي تشكل مجموعة من التجهيزات والأفراد والإجراءات والبرمجيات وقواعد البيانات، والتي تعمل جميعها على جمع المعلومات وتخزينها ومعالجتها من ثم إخراجها للمستفيد النهائي. (قندلجي، 2014)

أما المعلومات وتعتبر مجموعة من البيانات المعالجة لتصبح ذات قيمة ومعنى وقابلة للاستخدام بهدف اتخاذ قرارات معينة، كما ويمكن نشرها وتداولها، ودون المعلومات تصبح عملية اتخاذ القرارات عملية عشوائية غير منظمة. (رائد، 2013)

حيث أن نظام المعلومات هو نظام متكامل هدفه دعم المستفيد ومتخذ القرار من خلال تزويده بالمعلومات المهمة واللازمة، حيث أنها تقوم بتخزين المعلومات واسترجاعها ثم اتخاذ القرار في المستويات الادارية المختلفة. (العبيدي، 2012)

ويرى الباحث أن أنظمة المعلومات تقوم بخدمة الإدارة وتساعد على اتخاذ قرارات استراتيجية هامة ذات كفاءة باعتمادها على المعلومات المدخلة لها، حيث أن النظام يكون متكامل وهدفه دعم اصحاب القرار من خلال تزويدهم بالمعلومات واللازمة في الوقت المناسب، حيث ان هذه الانظمة تقوم بتخزين المعلومات واسترجاعها بكل سهولة.

نموذج رقم (4) يوضح عمل نظم المعلومات



المصدر: من إعداد الباحث استنادا لدراسة (الوحيدى، 2018)

أهمية أنظمة المعلومات:

تعتبر المعلومات أمراً أساسياً في اتخاذ القرار، ولكي يكون القرار صائباً وجيداً يجب أن يعتمد على معلومات ملائمة لهذا القرار، المعلومات المحاسبية لا تكون أقل أهمية من المعلومات الإدارية الأخرى التي تعمل بها دائرة ضريبة الدخل، وقد تكون هذه المعلومات المحاسبية والمالية كثيرة جداً وبحاجة إلى تصنيف حسب ما يحتاجه متخذ القرار، ويجب العمل المستمر من أجل تحقيق شروط توافر هذه المعلومات، ومن بين الحلول هي حوسبة الأعمال المحاسبية لدائرة ضريبة الدخل في الضفة الغربية (عجمي، 2011).

قد أصبحت أنظمة المعلومات والمعرفة العلمية والتنظيمية من المكونات الأساسية للثورة العلمية (ثورة المعلومات)، بحيث تعتبر براءات الاختراع وأساليب البحث والتطوير من أعلى عناصر الإنتاج وأندرها، فالحديث عن المعلومات يعني الحديث عن المعلومات التنظيمية والعلمية، وأدى التسارع في تطور تقنيات المعلومات إلى تغليب المعلومات على أشكال الثورة والتراجع بالنسبة لأهمية الموارد الطبيعية (بيلاوي، 2012).

فهناك ضرورة لإدخال أنظمة المعلومات وتفاعلها مع قدرة ومهارات المديرين إلى اتخاذ قراراتهم اللازمة لتطوير المؤسسة، والتي تساهم في تحقيق أهداف المؤسسة (العاني، 2018).
والجدير بالذكر أن أنظمة المعلومات ساهمت وساعدت الأفراد، والمؤسسات، بتقديم دعم كبير ومستمر لهم، للوصول إلى تحقيق أهدافهم، لما تمتاز به من توفر الأدوات، والوسائل، والتقنيات التكنولوجية المساعدة، لذلك فإن أنظمة المعلومات تعتبر: (حسن، 2007)

- 1) تعتبر من الموارد المهمة لتشكيل أبعاد العملية الإدارية للمؤسسة.
- 2) تعمل على تأمين وتوفير المعلومات للإدارات العليا لرسم سياسة المؤسسة.
- 3) تعمل على توليد المعرفة ونقلها، وذلك بسبب استجابتها لاحتياجات المستخدم بكل يسر وسهولة للوصول إلى بنية الكترونية، متكاملة من حيث القدرة والانظمة، ولها قابلية التطور والتوسع (العلي، 2019).

يرى الباحث أن أنظمة المعلومات من الأمور ذات التطور السريع والهائل في عصرنا الحالي، خاصة في المكونات البرمجية والمادية، إذ يتطلب من المؤسسات العامة والخاصة أن تواكب هذا التطور وتتفاعل معه من خلال اعتماد أحدث البرمجيات والتقنيات وتدريب الكادر البشري على هذه التقنيات الحديثة، لكون أنظمة المعلومات تعتبر من أسس بناء وتطوير المؤسسة.

أنواع أنظمة المعلومات:

يعتبر تصنيف الأنظمة أمراً ضرورياً مساعداً لعملية التحليل ودراسة الأنظمة، ويمكن تحديد أي نظام من ضمن الأنظمة الأربعة المبيّنة أدناه: (الشيخ، 2014)

- الأنظمة المغلقة: تمثل الأنظمة المعزولة عن البيئة المحيطة بها، وهذا يعني عدم وجود أي رابط خارجي بين هذه الأنظمة وأنظمة البيئة الخارجية المحيطة بها، فيكون التأثير الخارجي على هذه الأنظمة محدود جداً.
- الأنظمة المفتوحة: تمثل الأنظمة التي تتأثر بالبيئة المحيطة بها، وهذا يعني وجود مدخلات من البيئة المحيطة لهذه الأنظمة ومخرجات من الأنظمة إلى البيئة المحيطة.
- الأنظمة المعقدة والبسيطة: الأنظمة المعقدة تكون مركبتها كثيرة وفيها العديد من العلاقات المتشابكة والمتبادلة. أما الأنظمة البسيطة فتعتبر من أحد الأنظمة ذات المكونات القليلة وتتضمن القليل من العلاقات المتشابكة والمتبادلة.
- الأنظمة المتحكممة بالتغذية العكسية: تعتبر من الأنظمة التي تتم إعادة المخرجات إليها بشكل مدخلات للمساهمة في تحقيق أهداف هذه الأنظمة.

وهناك عدة أنواع من أنظمة المعلومات نستطيع تمييز بينها حسب نوع الخدمة التي تقدمها أي من منظور غاياتها وهي كالتالي: (الزعاين، 2007)

- الأنظمة الداعمة للقرارات.
 - الأنظمة الداعمة للإدارات العليا.
 - الأنظمة المختصة بمعالجات المعاملات.
 - أنظمة المعلومات الإدارية
 - أنظمة العمل المتعارف عليها.
- ويرى الباحث أن اعتماد أي نوع من أنواع أنظمة المعلومات المشار إليها بالأعلى يكون بناءً على طبيعة عمل المؤسسة والخدمات التي تقدمها.

أهداف أنظمة المعلومات:

كل المؤسسات تسعى لاستخدام أنظمة المعلومات، بهدف تحقيق الغايات التي وجدت من أجلها، وهدف أنظمة المعلومات هي كالتالي: (الشريف، 2006)

- ربط كافة أهداف المؤسسة مع بعضها، وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف الشاملة للمؤسسة.
- ربط الأنظمة الفرعية في نظام رئيسي متكامل، ينسق ويوفر المعلومات الصحيحة لطالبيها.

- إخراج التقارير اللازمة بهدف خدمة أهداف المشروع سواء كانت بيانات مالية، أو احصائية، أو تقارير يومية.
 - تسهل أنظمة المعلومات عملية اتخاذ القرارات في دوائر صنع القرار في كافة أنواعها ومستوياتها، وذلك من خلال توفير المعلومات الملائمة، ويتم إخراجها بشكل تقارير وفي وقتها المناسب.
 - توفير المعلومات الملائمة للرقابة والمتابعة.
 - مساعدة العاملين على تحديد المشاكل، وطرق حلها.
 - تبسيط إجراءات العمل في المؤسسة ما يعزز الشفافية والوضوح، والمسؤوليات.
- يتضح لنا مما سبق أن الهدف الرئيسي لأي نظام معلومات قد يتواجد في المؤسسة، هو مساعدة كافة المستخدمين والمنتفعين ومدعمهم بالمعلومات التي يحتاجونها لإتمام مهامهم الوظيفية، وهذا يكسبهم معارف ومهارات عملية تساعدهم في تحقيق أهدافهم التي يسعون إلى تحقيقها. (إدريس، 2007) (البياتي، 1992)

وظائف أنظمة المعلومات الأساسية:

- من أهم الوظائف التي تقوم بها أنظمة المعلومات هي ما يلي: (الزعانين، 2007)
- جمع البيانات وحفظها وتسجيلها وترميزها وفحصها، والتأكد من اكتمالها ودقتها، وسهولة نقل البيانات بين وحدات التخزين المختلفة.
- فرز البيانات وإجراء العمليات المطلوبة عليها للحصول على النتائج المطلوبة.
- إدارة البيانات من حيث، التخزين، الصيانة، الاسترجاع، التحديث.
- الحماية والرقابة على البيانات من أي عملية تلاعب أو اختراق.
- إنتاج معلومات وتقارير، من خلال استرجاع ومعالجة البيانات.

موارد أنظمة المعلومات:

- تتكون أنظمة المعلومات من عدة عناصر أساسية وهي كالتالي: (العبيدي، 2012)
- 1) المستلزمات المادية: تعبر عن أجهزة الحاسب الآلي وتوابعه، وتتكون من أجزاء رئيسية تؤدي وظائف ومهام مختلفة، وهذه الوحدات هي:
 - وحدات الإدخال: ويتم من خلالها إدخال كافة البيانات إلى جهاز الحاسوب ومنها، الفأرة، لوحة المفاتيح، قارئ الاقراص المدمجة، وغيرها من وحدات الإدخال.
 - وحدة المعالجة المركزية: تعمل على معالجة البيانات الخام وتحويلها الى معلومات ذات فائدة، وتقوم بالرقابة أجزاء الحاسب الآلي الاخرى، وتنسق العمل بين العمليات التي تتم

فيها، وتتفرد هذه الوحدة في تشغيل كل عمليات الحاسوب، سواء كانت منطقية او حسابية.

- وحدات التخزين: تتنوع ما بين وحدات تخزين رئيسية أو ثانوية، فالوحدات الرئيسية تقوم بعملية تخزين مؤقتة للتعليمات والبيانات خلال المعالجة، أما وحدات التخزين الثانوية فتعمل على تخزين البيانات التي لا تستخدم أثناء المعالجة.
- وحدات الإخراج: تعمل على عرض البيانات الالكترونية على شكل مفهوم للمستخدم النهائي، وتسمح بإخراج البيانات وعرضها على شكل تقارير مكتوبة، مرئية، مسموعة، مثل السماع والطابعة وشاشة جهاز الحاسوب.

(2) المستلزمات البرمجية: تعتبر العنصر الثاني من عناصر أنظمة المعلومات، ولا يمكن أن يتم أي عمل على الحاسوب دون وجود البرمجيات، وتعرف على أنها مجموعة الأوامر التي تعد من قبل المبرمج، وهدفها توجيه مكونات الحاسوب المادية للحصول على نتائج محددة، أي أنها تعتبر مجموعة من الخطوات التي توضح كيفية معالجة البيانات باختلاف أنواعها، وتكتب هذه الخطوات من قبل المبرمجين على شكل أوامر برمجية وتكون على شكل برنامج، مهمته إنجاز وظيفة معينة. (قندلجي والسامرائي، 2009)

(3) الشبكات: تشمل تكنولوجيا الاتصالات بمختلف أنواعها مثل الإنترنت، والشبكات الداخلية، والشبكات الخارجية، والتي أصبح وجودها ضروري للأعمال، لأنها تربط المؤسسة بالعالم الخارجي. (غنيم، 2011)

(4) موارد الوثائق: تعتبر الوثائق من أهم وسائل الاتصال داخل أنظمة المعلومات الإلكترونية، وتعتبر من أدوات الرقابة على الانظمة، فإذا كانت الوثائق في النظام اليدوي تعبر عن فواتير الشراء والبيع، وإيصالات السداد والقبض، حيث يتم تسجيلها في الدفاتر وبشكل يدوي، أما في أنظمة المعلومات الإلكترونية فيتم إدخال البيانات المتعلقة بهذه الوثائق، ويتم معالجتها الكترونياً ومن ثم إخراجها على شكل تقارير مفهومة للمستخدم. (قاعود، 2008)

(5) المستلزمات البشرية: يعتبر الفرد من العناصر الأساسية لتشغيل أنظمة المعلومات الإلكترونية، ولا يمكن لتلك الانظمة أن تعمل دون وجوده، وهو مطلب ضروري لكافة العمليات والإجراءات في كل أنظمة المعلومات، ومن هؤلاء الأفراد يطلق عليهم باسم المستخدم النهائي End User، ويمكن اي يكونوا سكرتاريا، أو اطباء، او فنيين، او محللو أنظمة معلومات. (غنيم، 2011)

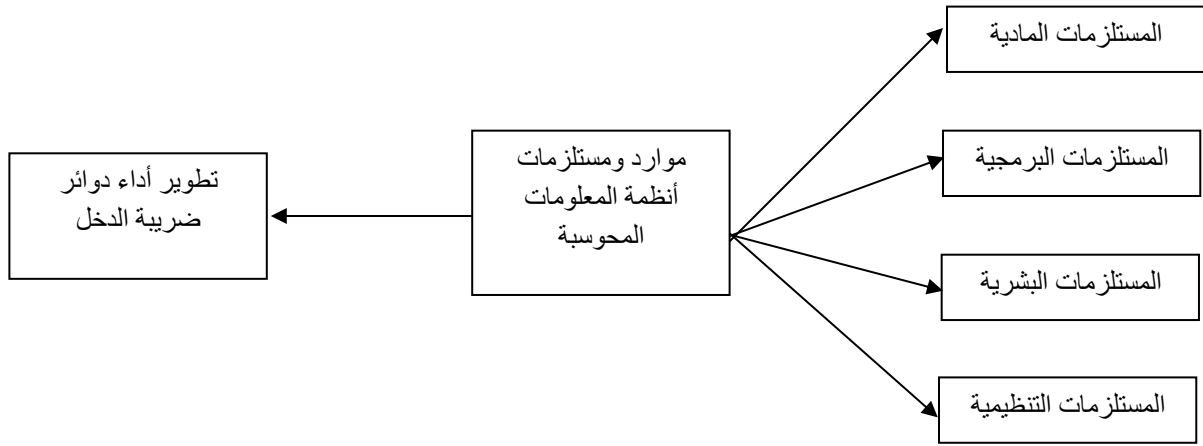
(6) موارد البيانات: تعبر عن المواد الخام التي تعتمد عليها أنظمة المعلومات الإلكترونية، وتمثل الأعداد، والحروف، والرموز، ويتم معالجتها لإخراجها بشكل مفهوم من قبل الإنسان، كما أن

البيانات تعتبر المرحلة الأساسية والهامة لأنظمة المعلومات الالكترونية، لأنها تمثل المدخلات والتي يجب أن تكون سليمة وواضحة. (قاسم، 2010)

(7) المستلزمات التنظيمية: يقصد بها كافة الإجراءات المتبعة لضمان سلامة تشغيل البيانات بشكل الكتروني، وتتضمن سلامة إجراءات صحة البيانات المدخلة، وآلية عمل البرنامج، وعملية حفظ وسلامة وأمن البيانات وعمل نسخ احتياطية لها. (قاعود، 2008)

(8) موارد الشبكات: تشمل هذه الموارد كل من تكنولوجيا المعلومات، وتكنولوجيا الاتصالات، ومختلف أنواع الشبكات مثل الشبكة العنكبوتية (الإنترنت)، والشبكات الداخلية والخارجية.

نموذج رقم (5) موارد أنظمة المعلومات



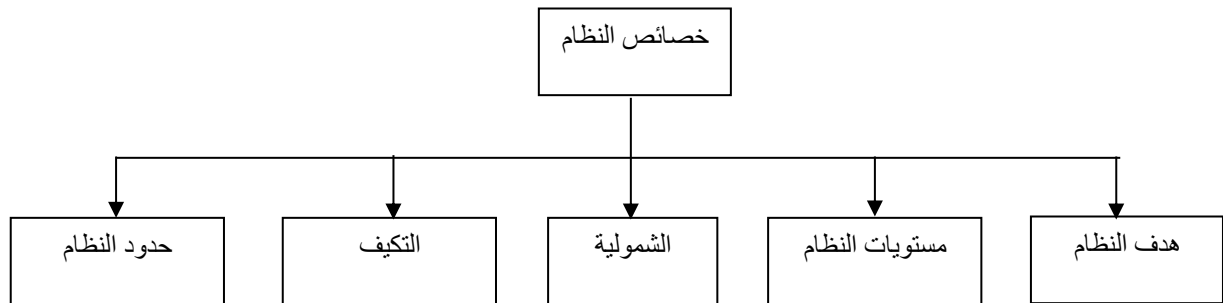
المصدر: من إعداد الباحث استناداً لدراسة (عبد الرحمن، 2015)

خصائص أنظمة المعلومات:

- تمتاز أنظمة المعلومات بعدد من الخصائص سنذكر أهمها وهي كالتالي: (الخالدي، 2015)
- ✓ توافق نظام المعلومات مع بيئته المحيطة: إن عمل مكونات نظام المعلومات مع بعضها بشكل متوافق هو أمر ضروري، ولكي يحقق نظام المعلومات الهدف المرجو منه يجب ان يتوافق النظام مع البيئة الحاضنة له.
 - ✓ الاتصال بين الانظمة: كي يعمل النظام بكامل وظائفه الأساسية بكفاءة وفعالية، يجب أن تحدد في نظام المعلومات قنوات وخطوط الاتصال بين النظام الرئيسي والانظمة الفرعية، وخطوط الاتصال تمثل حلقة الوصل التي يتدفق عبرها مدخلات ومخرجات النظام.
 - ✓ الاستفادة من المعلومات: ترتبط قيمة المعلومات بقدرة الاستفادة منها، لهذا فإن معد نظام المعلومات أن يكون له القدرة على إعداد المعلومات وفقاً للأساليب المتطورة والحديثة.

- ✓ التغذية الراجعة: من الصفات الواجب توفرها في نظام المعلومات أن يكون له القدرة على التعديل وفق الظروف التي يعمل بها، ولا يسمح هذا التعديل على التأثير على أنشطة النظام، ويتم هذا باستخدام التغذية الراجعة عن طريق استرجاع المعلومات من المستخدمين النهائيين وأخذ آرائهم.
 - ✓ الملاءمة: إن ملاءمة المعلومات تعتبر من أهم الخصائص لأي نظام معلومات إلكتروني، لأنها تظهر مدى تأثير هذه المعلومات على القرارات.
 - ✓ الموثوقية: لها علاقة بأمن المعلومات، ومدى إمكانية الاعتماد عليها، ومن أجل موثوقية المعلومات يجب أن تتميز بالثبات وقابليتها للمقارنة بين فترات زمنية مختلفة.
- ويرى الباحث بأن أنظمة المعلومات لها أهمية وقدرة على معالجة البيانات من مدخلات دوائر ضريبية الدخل في الضفة الغربية، وهذا يساعدها على إخراج معلومات مفيدة لإدارة العمليات المتعلقة بضريبة الدخل. ورغم الأهمية الكبيرة التي تحتلها أنظمة المعلومات إلا أنها واجهت عدد من المشاكل حتى في الدول المتقدمة التي تستخدم أنظمة وأدوات ومعدات متطورة، ومن هذه المشاكل عدم إشراك دوائر ضريبية الدخل في الضفة الغربية في عملية تحليل وتصميم نظام معلومات تكنولوجي. وإنما يكون تصميم وتحليل النظام من قبل الإدارة المختصة بتكنولوجيا المعلومات في وزارة المالية.

نموذج رقم (6) يوضح خصائص أنظمة المعلومات



المصدر: من إعداد الباحث استناداً لدراسة (ابن عون، 2016)

المبحث الثالث

التهرب الضريبي

تعريف الضريبة:

عرف (أبو نصار، 2011) الضريبة على أنها مبلغ مالي نقدي تفرضه أي هيئة محلية، أو الدولة وتكون بشكل إجباري، ودون مقابل، وتكون هذه الضريبة وفق التشريع والقانون، والهدف منها تغطية النفقات المختلفة للدولة وتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للدولة.

وعرفها أيضا (عفانة، 2004) على أنها فرض يدفع بشكل إجباري للدولة، وبشكل غير مجزئ، ودافعها يكون القطاع الخاص للقطاع العام، وتحدد بشكل مسبق، لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية. وعرف الباحث الضريبة إجرائيا على أنها مبلغ مالي تفرضه الدولة بشكل جبري، للمساهمة في الأعباء والتكاليف العامة.

وللضريبة عدة خصائص سنذكر منها: (الطلحة وعبد الله، 2015)

- الضريبة الإلزامية: إن من واجب كل من توفرت فيهم الشروط المحددة بالقانون الالتزام بدفع الضريبة.
- الضريبة النقدية: هي التي تطلبها الدولة على شكل نقدي، وتعتبر الأكثر ملاءمة في عصرنا الحالي، لأنها في العصور القديمة كانت تأخذ بشكل عيني.
- الضريبة دون مقابل: قيام المواطن (المكلف) بدفع الضرائب دون مقابل، أو أن يكون هناك منفعة مقابل دفع الضرائب.
- الضريبة والمصلحة العامة: تعتبر الضرائب من الإيرادات المهمة للدولة، لأنها تساعد في نفقاتها العامة، للقيام بتحقيق أهدافها الاجتماعية، والاقتصادية المختلفة، والتي تعود بالمنفعة العامة على المجتمع.

مفهوم التهرب الضريبي:

إن سوء الإدارة الضريبية يترتب عليه مجموعة من الآثار السلبية، التي تمس وبشكل مباشر كل من الضرائب والمكلفين بدفعها، ومن ثم خزينة الدولة العامة، وهذا بالإجماع يؤدي إلى ظاهرة التهرب الضريبي والتي بدورها تعتبر من أهم التحديات التي تواجه السياسة الضريبية في الدولة، لهذا أصبح واجبا مكافحتها والتخلص منها، وعملية المكافحة والتخلص من ظاهرة التهرب الضريبي لا تتم إلى من خلال معرفة وفهم هذه الظاهرة، من حيث أشكالها، أثارها، والأسباب التي تؤدي إليها، وكل الطرق التي

قد تعتبر منفذا لها، وذلك لأجل تكوين صورة واضحة وبسيطة توضح هذه الظاهرة وكيفية مكافحتها بطرق فعالة. (محرزي، 2017)

والتهرب الضريبي يعني التخلص الكلي أو الجزئي من عبء الضريبة، دون انتهاك أو مخالفة القانون الضريبي، حيث يقوم المكلف باستخدام حقه الدستوري، باعتبار أن حرته بالتصرف من عدمها تكون مضمونة بالدستور، ومن هنا لا يسأل المكلف بالضريبة عن تصرفه السلبي، لأنه لم يخترق وينتهك ويحتال على القانون. (محرزي، 2010)

وقد عرف جون كلود مارتينز التهرب الضريبي على أنه "فن التقياد من الوقوع في مجال مواد القانون الجنائي" (Martines, 1984). أي ان المكلف يقوم بالاستعانة بكافة الحيل التي تساعده على عدم دفع بعض الضرائب دون المساس بالقانون، ويكون هذا من خلال بعض الثغرات الموجودة في القانون الجنائي، حيث تقوم بعض الشركات الاساسية بتقسيم نفسها الى شركات فرعية مستقلة بالشكل القانوني، وترخيصها بشكل مستقل عن الشركة الأم.

أما (مراد، 2014) قد عرفه بأنه "ذلك السلوك الذي ينتهجه المكلف القانوني بعدم دفع الضريبة المستحقة عليه بشكل كلي أو جزئي، دون أن ينقل عبئها إلى شخص آخر، ولكي يتحقق التهرب الضريبي يعتمد المكلف على عدة طرق ووسائل وأساليب سواء أكانت مشروعة أو غير مشروعة".

وعرف (PirLo, 1987) التهرب الضريبي بأنه "التحايل على القانون الضريبي في الدولة، بهدف تخفيض الوعاء الضريبي للمكلف الخاضع له أو التخلص من فرض الضرائب"

ومن التعاريف السابقة للتهرب الضريبي يعرفه الباحث إجرائيا على انه ظاهرة ضريبة واقتصادية خطيرة جدا ذات تأثير على المجتمع والخدمات المقدمة من الدولة، ويتمثل التهرب الضريبي بقيام المكلف بالتخلص الكلي أو الجزئي من العبء الضريبي المكلف به، باستخدامه أعمال، وأساليب، سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة.

أشكال التهرب الضريبي:

للتهرب الضريبي العديد من الأشكال نلخصها فيما يلي: (معاشو، 2016)

أولا: أشكال التهرب الضريبي وفق مشروعيتها:

- التجنب الضريبي: تعتبر عملية مشروعة للتخلص من دفع الضريبة، وذلك من خلال اللجوء أو استخدام ثغرات موجودة في القانون أو التشريع الضريبي، أي بما يضمن عدم وجود مخالفة لنصوص القانون، ويقصد به أيضا امتناع الفرد بالقيام بأي تصرف يؤدي به إلى دفع الضريبة. (علام، 2012)

والتجنب الضريبي يمكننا التمييز بين ثلاث حالات لهذا التهرب وهي: (معاشو، 2016)

- ✓ تهرب ضريبي سببه تغير في سلوك المكلف.
- ✓ تهرب ضريبي ينظمه التشريع والقانون الضريبي.
- ✓ تهرب ضريبي ناتج عن إهمال المشرع الضريبي ببعض الأمور التشريعية الضابطة له.
- الغش الضريبي: يمثل السلوكيات والممارسات التي تنفذ بهدف تجنب دفع الضريبة، والتحايل، وهذا خارج إطار القانون الضريبي (محززي، 2017).
- وهنا سنوضح عدد من مظاهر الغش الضريبي تتمثل في التالي: (جمعة، 2005)
- ✓ التكيف الخاطيء: هدفه تمويه واقعة خلف إطار قانوني.
- ✓ صفقات وعمليات عامة: قيام صغار التجار وأصحاب المهن الحرة والصناعيين بإغفال تدوين وذكر بعض الصفقات والعمليات العامة، التي تعود بالأرباح الكبيرة لهم وتبقى خارج إطار حدود الضريبة بسبب التهرب.
- ✓ الأعباء والمصاريف: التعمد على تضخيم مصاريف وأعباء بعض المهن، من خلال استخدام أصحاب المهن المعدات والآليات، ووضع نفقاتهم الشخصية التي ليس لها علاقة بالمهنة في المصاريف العامة.
- ✓ الإخفاء المادي: يتمثل بإخفاء الشيء الخاضع للضريبة.
- ثانيا: أشكال التهرب الضريبي وفقا للشكل: (قدي، 2011)**
- ✓ الغش المركب: هو العمل الصريح من قبل المكلف لتضليل الإدارة الضريبية، يكون من خلال امتناعه من تقديم التصريح الضريبي، أو بتقديمه تصريح خادع.
- ✓ الغش البسيط: يتمثل بنسيان المكلف أو عدم انتظامه بحسن نية، وهو شائع كنسيان المكلف بعض عناصر المواد الخاضعة للضريبة.
- ثالثا: أشكال التهرب الضريبي وفقا لمكان حدوثه:**
- ✓ التهرب الضريبي الداخلي: هو التهرب والتدليس والغش الذي يقع داخل حدود الدولة، ويجد المكلف نفسه أمام سلطات الجباية في بلده بشكل دائم (صباح، 2014).
- ✓ التهرب الضريبي الخارجي: يمثل التهرب الدولي الذي يتجنب الخضوع الضريبي في دولة ما ذات جباية ضريبية مرتفعة، وتأديتها في دولة أخرى ذات جباية منخفضة، ويتم ذلك عادة باستغلال الإعفاءات والتسهيلات التي تقدمها بعض الدول، وتتميز بغياب الرقابة والسرية المصرفية على غير المقيمين داخل الدولة (بوزرورة، 2018).

الأسباب والأساليب المؤدية إلى التهرب الضريبي:

هناك عدة أسباب تؤدي إلى التهرب الضريبي ومنها ما هو مرتبط بالتشريعات الضريبية، وما هو متعلق بإدارة الضريبة، وما هو متعلق بالمواطن (المكلف)، وتتمثل هذه الأسباب فيما يلي: (ناصر، 2014)

- أسباب تتعلق بالتشريعات الضريبية: تتمثل بالتعقيدات الموجودة في القوانين الضريبية، من حيث الإعفاءات، والتخفيضات، وإضافات على قيمة الضريبة، فهذه الأمور تخلق مشاكل مالية وتؤدي إلى التهرب الضريبي (الطحلة، 2015).

إضافة إلى تعدد أنواع الضرائب مما يؤدي إلى زيادة التكلفة في عمليات تحصيل الضرائب، وهذا يؤدي إلى ترك بعض الثغرات التي تمكن المكلف من التهرب من الضريبة، فكلما كان هناك زيادة في قيمة الضريبة زاد عبؤها وهذا يؤدي إلى التهرب الضريبي (الطحلة، 2015).

- أسباب تتعلق بإدارة الضريبة: إن السياسة الضريبية لكي تكون ناجحة، فهي بحاجة إلى إدارة ضريبة ذات كفاءة، وخبرة ونزاهة، وتعتمد في عملها على الأساليب المرنة التي تتلاءم مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية العامة، لأن النظام الضريبي في أي دولة مرتبط ارتباط وثيق باقتصاد الدولة ونظامها الاجتماعي (مراد، 2013).

- أسباب تتعلق بالمكلف: غالباً ما تكون أسباب التهرب الضريبي مرتبطة بالمكلف نفسه ومن هذه الأسباب التالي (غضبان، 2018):

✓ المستوى الأخلاقي: إن ضعف المستوى الأخلاقي للفرد يحفز على التهرب الضريبي، وعدم أداء واجبه الضريبي والذي يعتبر واجب وطني، لذا يتولد لدى الفرد علاقة عكسية، بين الشعور الوطني في مصلحة المجتمع عامة، وشعوره بالمسؤولية في تحمل الأعباء العامة.

✓ الوعي الضريبي: إن ضعف المواطن بالشعور في واجبه تجاه وطنه، والتضحيات المالية التي يجب عليه بذلها، سببها عدم قيام الوسائل الإعلامية بدورها الفعال، لأنها تعتبر من أهم أدوات التأثير على المواطن بأهمية التزامه بدفع الضرائب، لأن عدم شعور الفرد بواجبه تجاه دولته يؤدي به إلى التهرب الضريبي.

- الظروف الاقتصادية: إن الأسباب الاقتصادية لها دور كبير في عمليات التهرب الضريبي، بسبب وجود علاقة طردية ما بين الوضع المتدهور للممول الاقتصادي وعوامل اقتصادية أخرى، وعمليات التهرب الضريبي (عبد الواحد، 2005).

لقد ابتدع المهربين طرق مختلفة بأشكالها ومضمونها وأساليبها، متعلقة بالتهرب الضريبي والهروب من أداء واجباتهم تجاه الضريبة، نذكر منها ما يلي: (بوزرورة، 2018)

- الاحتيال المادي: يقصد به إظهار صفة قانونية تبين مخالفة وضعية حقيقة، تتمثل في قيام المكلف بإخفاء المواد الأولية أو السلع، الخاضعة للضريبة، ويكون هذا الإخفاء كلي أو جزئي.

- ✓ الإخفاء الكلي: هذا النوع منتشر بشكل كبير، بسبب النقص في الرقابة الضريبية والإمكانات البشرية والمادية، وهذا يدفع المكلف إلى إنشاء منشآت صغيرة موزعة في المناطق المعزولة، وناتج هذه المنشآت لا يباع ضمن فواتير أو وثائق، وفي هذه الحالة لا يكون المكلف بالضريبة معروف لدى إدارة الضريبة (غضبان، 2018).
- ✓ الإخفاء الجزئي: هو عملية إخفاء أملاك المكلف أو المخزونات بشكل جزئي، والتي تكون خاضعة للضريبة ولكن يتم بيعها في السوق السوداء (معاشو، 2016).
- الاحتيايل القانوني: يتمثل بقيام المكلف بتقديم إقراره الضريبي، مستندا على سجلات وحسابات ودفاتر خاصة بمنشأته، وتكون عكس السجلات والدفاتر الحقيقية، بهدف تقليل الإيرادات وزيادة النفقات، ويكون هذا الاحتيايل على نوعين تخفيض الإيرادات، تضخيم التكاليف.
- ✓ تخفيض الإيرادات: يتمثل بتخفيض سعر بيع المنتج أو الخدمة المقدمة، وسهولة تزوير الفواتير تسهل عملية تخفيض الإيرادات بشكل كبير، ومستوردي السلع يستخدمون هذه الطريقة، بحيث تكون الكمية المستوردة مثبتة في بياناتهم في المالية، ويعتمد على التصريح بأرباح قليلة عكس الأرباح التي حققها، فيقوم بإخفاء رقم أعماله (داؤود، 2015).
- ✓ تضخيم التكاليف: يتمثل بزيادة التكاليف على المواد والسلع والنفقات الإدارية، أو زيادة نسبة التالف غير الصالح للاستخدام، بهدف تقليل الأرباح الظاهرة، بالتالي تسديد ضرائب أقل (الدالي، 2015).

طرق واليات مكافحة التهرب الضريبي:

- من أهم الوسائل المتبعة في مكافحة التهرب الضريبي هي كما يلي: (معاشو، 2016)
- تحسين النظام الضريبي: نتيجة التهرب الضريبي هي عدم تحسين فعالية النظام الضريبي، ولهذا فأن من أهم أمور التحسين هي:
- ✓ التشريع الضريبي: إذا كان التشريع الضريبي منسجم ومتربط ومتجاوز للثغرات، فلا يترك أي مجال للتهرب الضريبي، وعليه يجب صياغة النصوص التشريعية بإحكام، لتقويت الفرصة على المكلف بالاستفادة من بعض الثغرات ليقوم بعملية التهرب الضريبي.
- ✓ النظام الضريبي: كلما كان النظام الضريبي مبسط من حيث، الاجراءات الادارية التي لها علاقة بصورة مباشرة بتحصيل الضرائب، فضلا عن صياغة نصوص التشريع الضريبي بشكل مبسط ومفهوم من قبل المكلف.
- ✓ عدالة النظام الضريبي: إحساس المكلف بوجود تعسف ضريبي ومحاباة، تعتبر من أهم عوامل التهرب الضريبي، ومعالجة ذلك يجب عمل التالي: (الشيخ علي، 2019)

- ❖ الاعتدال في معدلات الضريبة.
- ❖ وضع إعفاءات ضريبية بشكل مدروس.
- ❖ الابتعاد عن ازدواجية الضريبة.
- ❖ أن تكون الضريبة معتدلة.
- ❖ المساواة بشكل كامل بين جميع المكلفين أمام قانون الضريبة.
- الجهاز الضريبي الإداري: إن تحسين الجهاز الضريبي من الناحية البشرية والإمكانيات المادية، من أهم العوامل إضافة الى التشريع الضريبي، في مواجهة التهرب الضريبي، في النظام الضريبي الجيد يوجد إدارة كفؤة تنفذه على أرض الواقع، فقلة الكادر البشري في إدارة الضريبة ونقص كفاءتهم المهنية، كانت من الصعوبات التي واجهت إدارة الضريبة، وأدت الى حدوث اختلال بين وظائف الإدارة وإمكانياتها البشرية.
- قلة الامكانيات المادية لإدارة ضريبة الدخل ومهامها المتعددة، هذا أدى الى عدم القيام بالمهام بالشكل المطلوب، وإن تعمل إدارة ضريبة الدخل وفق اللامركزية يهدف الى اعطاء المجال لاتخاذ قرارات ذات طابع عقلائي، وضمان فاعلية وسرعة إنجاز العمل.
- الرقابة الضريبية: تعتبر من الإجراءات الضرورية والمهمة لمكافحة عمليات التهرب الضريبي، ولها أهمية بالغة في النظام الضريبي، الذي يعتمد بدوره على الوثائق المقدمة من جهة المكلفين، وقد تكون هذه الوثائق لا تعكس الحقيقة، وهنا تنوعت اجراءات الرقابة الضريبية:
 - ✓ أهمية وجود أشكال مراقبة ضريبية متعددة.
 - ✓ أهمية العقوبات والغرامات الضريبية.
 - ✓ تنظيم الإطار القانوني للرقابة الضريبية.

الاثار المباشرة وغير المباشرة للتهرب الضريبي.

- أولاً: الآثار المباشرة للتهرب الضريبي: تتمثل الآثار المباشرة للتهرب الضريبي بما يلي: (وهبة، 2013)
- 1) الانخفاض في حجم الإيرادات العامة للدولة، بالتالي ستؤدي الى الانخفاض في الاستثمارات، والتقليل في نفقات الدولة مما سيؤدي الى تدني مستوى الخدمات العامة.
 - 2) تقوم الحكومة برفع قيمة الضريبة وفرض ضرائب جديدة لتعويض النقص الحاصل نتيجة التهرب الضريبي.
 - 3) اضطرار الحكمة اللجوء إلى القروض الداخلية والخارجية لسد العجز الناتج عن التهرب الضريبي، وهذا سيوقعها في مأزق سداد القروض ودفعها فوائد مترتبة على ذلك.
 - 4) عدم تحقيق للعدالة الضريبية بحيث يدفع بعض المكلفين بالضريبة ولا يدفعها البعض الآخر.

5) الفساد وعدم الأمانة في اداء الواجبات والعمل الذي يربي بدوره اجيال تحترف وتمتهن الاحتيال والنصب والتلاعب على القوانين.

ثانيا: الآثار غير المباشرة للتهرب الضريبي: تتمثل الآثار غير المباشرة للتهرب الضريبي بما يلي: (الدالي، 2015)

1) التأثير على جانب التنمية لأن التهرب الضريبي يؤدي الى عرقلة في مشاريع الدولة والحكومة بما يتعلق بالتنمية الاقتصادية.

2) التهرب الضريبي يؤثر على إدارة المشروعات من حيث عدم وجود شفافية البيانات المالية، بالتالي يؤدي الى انخفاض في اجتذاب أصحاب الأعمال والتمويل.

3) أثر التهرب الضريبي على المنافسة بين المشروعات، والشركة التي لا تدفع ضرائبها تقل كلفة إنتاجها نسبة الى تكلفة الشركات الدافعة للضرائب.

4) يؤثر التهرب الضريبي على الصناعات الوطنية، لأن المتهربين من الضرائب تزداد رؤوس اموالهم، وهذا يدفعهم الى استيراد السلع ذات المنشأ الأجنبي، خاصة إذا كان لهم القدرة على التهرب من الرسوم الجمركية، وهذا بدوره يضعف الصناعات المحلية.

ويرى الباحث أن التهرب الضريبي يعتبر ظاهرة عالمية إذ تعاني منها أغلب الدول في العالم سواء المتقدمة أو النامية، وتستخدم هذه الدول طرق وأساليب مختلفة لمعالجتها والحد منها، وأهم هذه الطرق هو صياغة القوانين الضريبية بشكل محكم وزيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين وتشديد الرقابة وتطبيق مبادئ الحوكمة ومكافحة الفساد المالي والإداري. وفي محاولة هذه الدول تحقيق الاستقرار الاقتصادي بشكل كلي قامت الحكومات باتخاذ التدابير لإعادة اصلاح الهيكل الإداري الذي كان يعاني من ثغرات ونقاط ضعف استغلها بعض المكلفين لعمليات التهرب الضريبي، والتهرب الضريبي له تأثير مباشر على الخزينة العامة للدولة والذي يؤدي الى تشوهات اقتصادية خطيرة. حيث ان التهرب الضريبي هو محاولة المكلف الخاضع للضريبة بعدم التزامه بواجباته اما الدولة من خلال عدم دفعه الضريبة كليا او جزئيا متبعا أساليب وطرق مخالفة للقانون تحمل في طياتها طابع الاحتيال والغش.

المبحث الرابع

العلاقة بين متغيرات الدراسة (الحوكمة الضريبية وأنظمة المعلومات والتهرب الضريبي)

مقدمة

يتناول الباحث العلاقة بين ثلاث متغيرات، تبين دور الحوكمة الضريبية كمتغير وسيط بين أنظمة المعلومات والحد من التهرب الضريبي لدى دائرة ضريبة الدخل في الضفة الغربية، ثم سيجاول الباحث أثبات أن متغير الحوكمة الضريبية يتوسط العلاقة بين أنظمة المعلومات والحد من التهرب الضريبي، لتحسين جودة العمل والخدمات المقدمة من دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية للمكلفين بالضريبة.

أثر أنظمة المعلومات في الحوكمة

العلاقة بين أنظمة المعلومات والحوكمة هي علاقة متبادلة لأن كلاهما يؤثر على الآخر، فإن أي تأخير في نشر المعلومات أو نقصانها أو عدم دقتها، سينعكس سلبا على حقوق ومصالح المكلفين بالدرجة الأولى، لذلك يجب توفير أسس وقواعد هدفها انتاج معلومات من خلال اعتمادها على التقارير والمعلومات المالية التي تمتاز بالشفافية والجودة والثقة، التي بدورها ستساعد على اتخاذ القرار. (سلطان، 2016) لذلك تعتبر دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية نظام مفتوح يتأثر بالمحيط الخارجي، ونظر لكثير من التطورات والتغيرات التي يشهدها العالم سواء اجتماعية، سياسية، اقتصادية، تكنولوجية، فأصبحت المعلومات تلعب دور فعال في هذه التطورات داخل المؤسسة، لذلك فان دوائر ضريبة الدخل تبنت ادخال أنظمة المعلومات التكنولوجية في إجراءات عملها، وأنظمة المعلومات التكنولوجية تساعد على تطبيق وإرساء مبادئ الحوكمة لان التدخل البشري في إجراءاتها يعتبر قليل جدا. (العاني، 2018) كما وان الحوكمة تعتبر من المفاهيم الحديثة التي تم إدخالها على عمل دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية، لأنها ترتبط بشكل وثيق ونييل ذو تأثير على المجتمع والمكلف، فالحوكمة تعمل على اشراف ودعم جميع أنشطة دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية، فهي ترتبط بإدارة وتسيير العمليات باعتمادها على أنظمة المعلومات التكنولوجية المتطورة الحديثة، وكلما كانت هناك معلومات دقيقة مستخرجة من أنظمة المعلومات التكنولوجية، وأفصح عنها للمكلفين في الوقت المناسب، سيؤدي ذلك إلى الارتقاء وتحسين أداء دوائر ضريبة الدخل وإرساء قواعد ومبادئ الحوكمة. (بيلوي، 2012)

ويرى الباحث لقد واجهت دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية تحديات كبيرة فرضت عليها ضرورة استخدام التكنولوجيا المتقدمة والمتطورة، بحيث أصبح ذلك امرا ومعيارا هاما في تطور دوائر ضريبة

الدخل، حيث افرزت البيئة الجديدة من المتغيرات التي لم تكن موجودة من قبل وفي ظل استخدام الاساليب التقليدية بدوائر ضريبة الدخل التي تعتمد على النظم اليدوية. فان أثر أنظمة المعلومات في الحوكمة له فائدة من خلال تطبيق وتنفيذ مبادئ الحوكمة بشكل الكتروني، وهذا بدوره سيعزز الشفافية والعدالة في وقت انجاز المعاملات المالية للمكلفين بنفس الوقت والمستوى الاجرائي ودقة المعلومات المالية ونشرها لجميع المكلفين دون تمييز. حيث تعتبر أنظمة المعلومات الالكترونية في أي مؤسسة هي محركها الأساسي، وذلك للدور المهم الذي تحتله هذه الأنظمة، فتعتبر الأداة التي تعمل على تحويل الرموز والبيانات إلى معلومات ذات مصداقية وموثوقية، كما أنها تساعد في عملية اتخاذ القرارات الرشيدة التي تلعب دور أساسي في تحسين أداء الإدارة. وتعتبر حوكمة تقنية المعلومات أحد أهم محاور حوكمة دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية لأن هذا المفهوم يحظى بأهمية واهتمام شديد على كافة المستويات التشريعية والحكومية وجهات الاشراف والرقابة على حد سواء، نظرا للمنافع والمزايا التي تحققها حوكمة تقنية المعلومات على المستوى الاقتصادي نتيجة تطبيق قواعد ومعايير ومبادئ الحوكمة الجيدة.

أثر الحوكمة في الحد من التهرب الضريبي

يؤدي التهرب الضريبي إلى الحاق ضرر كبير في خزينة الدولة، مما يؤثر بشكل سلبي على مواردها وخدماتها العامة. وللحد من التهرب الضريبي ومجابهته يجب معرفة دوافع وأسباب لجوء المكلفين إلى مثل هذه الممارسات، والتي قد ترتبط بتدني مستوى الالتزام الاخلاقي للمكلف، أو ضعف الرقابة الضريبية، أو أسباب تشريعية، أو عدم وجود مساواة من قبل دوائر ضريبة الدخل تجاه المكلفين، وقد تكون أسباب ذات بعد إداري كمحدودية الوسائل البشرية والمادية في دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية بالإضافة الى وجود إجراءات ضريبية معقدة، أو اسباب اقتصادية مرتبطة بالمكلف أو الدولة. (جعفري، 2017) إن تطبيق مبادئ الحوكمة الضريبية المتمثلة في (الشفافية، العدالة، الإفصاح، الالتزام الاخلاقي، الكفاءة والفاعلية) بشكل سليم وصحيح في دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية سيؤدي الى الحد من أسباب التهرب الضريبي، حيث أن هذه المبادئ توفر إطارا علاجيا ووقائيا لجميع الممارسات التي قد تؤثر بشكل سلبي على دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية من خلال تحصيلها لضريبة الدخل، فإن تطبيق هذه المبادئ بشكل صحيح سيؤدي الى تقليل الفساد الاداري والمالي وبالتالي تقليل حالات التهرب الضريبي، إن تبني مفهوم الحوكمة الضريبية في دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية، له أثر في تحسين جودة عمل الدوائر وحماية حقوق الأطراف ذات العلاقة (المكلفين) وتحقيق العدالة وضمان الإفصاح والالتزام الأخلاقي لدى المكلفين تجاه واجبه بدفع الضرائب. (جعفري، 2017)

ويرى الباحث إن أثر الحوكمة في الحد من التهرب الضريبي يعد من المسائل المهمة التي فرضها المحيط الاقتصادي الخارجي والداخلي، مما ترتب عليه زيادة الاهتمام بتطبيق مبادئ الحوكمة بشكل كامل كوحدة واحدة غير مجزئة في بيئة عمل دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية وتجاه المكلفين، والتي بدورها ستؤدي الى الحد من عمليات التهرب الضريبي، فمن خلال تطبيق دوائر ضريبة الدخل مبدئ الحوكمة بشكل جيد والتي هي كفيلة للكشف عن حالات التلاعب والفساد لدى بعض المكلفين، فهذا يعتبر مفخرة لها ويعزز تطورها في إجراءات عملها تجاه المكلفين ويسعدها في الحد من عمليات وأساليب التهرب الضريبي.

أثر أنظمة المعلومات في الحد من التهرب الضريبي

أن تحصيل الضرائب هو هدف لدوائر ضريبة الدخل وبما أن أنظمة المعلومات التكنولوجية تعتبر أداة من أدوات دوائر ضريبة الدخل وهو الأساس في الحصول على المعلومات عن المكلفين للضريبة، والتي تساعد أيضا التعرف على مصادر دخول المكلفين بصورة واضحة، سيساعد دوائر ضريبة الدخل في فرض الضرائب بالشكل المطلوب، لأنه كلما كانت المعلومات دقيقة وصحيحة ساعدة دوائر ضريبة الدخل على فرض الضرائب وبالتالي يساعد ذلك على زيادة إيرادات الدولة. (ادريس، 2007)

إن التطور الحاصل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذي يشهده العالم، وتدخل هذا التطور في المفاهيم الإدارية بشكل عام، لاسيما في الدوائر ذات العلاقة المباشرة بتقديم خدمات عامة للمواطنين، فمعظم تلك الدوائر مرتبطة ببعضها من خلال شبكات الحاسب الالي، فما تقدمه أنظمة المعلومات لدوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية من معلومات دقيقة وموثوقة وفي الوقت المناسب، ستسهل عملية التحاسب الضريبي بالنسبة للمكلفين إضافة الى انها ستحد من التهرب الضريبي. (عمار، 2017)

إن تكامل الأنظمة الفرعية في دوائر ضريبة الدخل سيؤدي الى رقابة أكثر فاعلية على المعاملات المالية للمكلفين، لأنها ستوفر معلومات محدثة على كافة المستويات الإدارية لدوائر ضريبة الدخل باختلاف حاجاتها. (الحسان، 2013)

ويرى الباحث إن على دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية تصميم أنظمة معلومات متطورة حديثة مرتبطة مع مؤسسات الدولة الاخرى والاعتماد عليها، لما لها من أهمية كبيرة في مجالات عدة ومنها بشكل خاص في التحاسب الضريبي بين دوائر ضريبة الدخل والمكلفين، ومما لا شك إن دوائر ضريبة الدخل لها فاعليتها وقدرتها في تنفيذ أحكام قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على المجتمع الضريبي، وهذا له أثر بالغ في الوقاية من عمليات وأساليب التهرب الضريبي المعتمدة لدى بعض المكلفين، فنجاح دوائر ضريبة الدخل باستخدامها أفضل أنظمة المعلومات المتطورة وتطوير الكادر البشري العامل لديها يحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

المبحث الخامس

الدراسات السابقة

مقدمة

هناك الكثير من الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع دور الحوكمة الضريبية وأنظمة المعلومات والتهرب الضريبي وتناولتها من زوايا مختلفة، وقد تنوعت هذه الدراسات ما بين العربية والأجنبية. وسوف تستعرض هذه الدراسة جملة من الدراسات التي تم الاستفادة منها مع الإشارة الى أبرز ما جاء فيها. مع تقديم تعليقاً عليها يتضمن جوانب الاتفاق والاختلاف وبيان الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية. كما ويود الباحث أن يشير الى أن الدراسات التي سوف يتم استعراضها جاءت في فترات زمنية مختلفة وشملت جملة من الأقطار والبلدان مما يشير إلى تنوعها الزمني والمكاني.

الدراسات العربية

الدراسات العربية التي تناولت موضوع الحوكمة الضريبية والتهرب الضريبي

دراسة (جرارعه، 2021) بعنوان "العوامل المؤثرة على التهرب الضريبي من وجهة نظر الموظفين في الدوائر الضريبية في الضفة الغربية" هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التهرب الضريبي وماهي العوامل والاساليب والصور التي تساعد على التهرب الضريبي، واسباب انتشار هذه الظاهرة والاثار السلبية لها على إيرادات الدولة، ولغرض تحقيق هدف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي والاستبانة كأداة للدراسة ومن ثم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS، وتمثلت عينة الدراسة ب(572) موظف وموظفة من موظفي دوائر ضريبة القيمة المضافة والجمارك والدخل. وتوصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها وجود تضرر لدى المكلفين بشعورهم بسوء الانفاق العام وتبذير المال العام في أمور لا تعود بالنفع على الصالح العام، إضافة الى العقوبات غير الرادعة للمتهربين من الضريبة وتنفيذ بعض العقوبات على مكلفين دون غيرهم. وأوصى الباحث بضرورة زيادة التنسيق بين دوائر الضريبة والدوائر الرسمية الاخرى التي قد تساعد في مكافحة التهرب الضريبي كما وعلى الدولة تحقيق النفع العام لصالح جميع الموظفين.

أما دراسة (الرشيدي، 2021) بعنوان " التهرب الضريبي من منظور موظفي الهيئة العامة للزكاة والدخل في المملكة العربية السعودية" هدفت إلى التعرف على أنواع وأسباب التهرب الضريبي من وجهة نظر موظفي الهيئة العامة للزكاة والدخل من خلال عمل مقابلات مفتوحة بهدف استكشاف آرائهم حول موضوع الدراسة بالإضافة اقتراحهم حلول قد تساهم في الحد من التهرب الضريبي، ولتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي من خلال مسح شامل لمجتمع الدراسة وتحليل البيانات باستخدام

برنامج SPSS وبلغت عينة الدراسة (135) موظف من الوظائف الإدارية التالية (مدراء إدارات، مشرفين، فاحصين). وتوصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها ضعف الكفاءة والرقابة لدى موظفي الهيئة العامة للزكاة والدخل إضافة إلى إخفاء بعض الأنشطة التجارية من طرف المكلف بهدف تخفيض مقدار الضريبة، وأوصى الباحث تطوير قانون ضريبة الدخل وفرض عقوبات رادعة لكل من يتهرب عن دفع الضريبة.

فيما دراسة (العلي، 2019) بعنوان "درجة فاعلية الإدارة الضريبية في مكافحة التهرب الضريبي في أعمال شركات التجارة الالكترونية في فلسطين" هدفت الدراسة إلى إظهار مدى فاعلية الإدارة الضريبية في مكافحة التهرب الضريبي في فلسطين، ولتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي من تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS وبلغت عينة الدراسة (61) من مدقي الضريبة في دوائر الضريبة في المحافظات الشمالية والوسطى، وتوصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها ضرورة تحديد التزامات وحقوق كل من دوائر الضريبة والشركات من خلال تحديث القانون الفلسطيني ليمنح المكلف حقه في سرية المعلومات وزيادة الاعفاءات الواردة في القانون ، وأوصى الباحث على ضرورة ملاءمة الأدوات المستخدمة وذات التأثير المباشر في نشر الوعي الضريبي والعمل إنهاء ملفات المكلف الضريبية بسرعة ورفع الوعي الضريبي لديه.

بينما دراسة (يامن، 2019) بعنوان "دور وطبيعة المعلومات الضريبية في الحفاظ على المال العام" هدفت هذه الدراسة على تبيان دور المعلومات الضريبية من حيث طبيعتها في حدها لظاهرة التهرب الضريبي في محافظة نابلس، وجنين، وقلقيلية، وطولكرم، ولتحقيق هدف الدراسة قامت الباحثة باستخدام المنهج الوصفي والاستبانة كأداة للدراسة، ومن ثم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS، وبلغت عينة الدراسة (36) من مقدري الضرائب في محافظة (قلقيلية، طولكرم، نابلس، جنين). وتوصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها وجود دور لمبدأ الشفافية والعدالة في دوائر الضريبة في الحفاظ على المالي العام. وأوصى الباحث بضرورة التزام دوائر الضريبة بالقوانين النازمة لعملها على جميع المكلفين دون تمييز ومحاباة بينهم.

فيما دراسة (عبيد واخرون، 2019) بعنوان "قواعد الحوكمة وأثرها في مكافحة ظاهرة الفساد في مؤسسات القطاع العام في الضفة الغربية" وهدفت الدراسة مدى تأثير مكافحة الفساد في مؤسسات القطاع العام من خلال تطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة، ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي والاستبانة كأداة للدراسة، ومن ثم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS، وبلغت عينة الدراسة (382) من موظفي مؤسسات القطاع العام في الضفة الغربية. وتوصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها إن مؤسسات القطاع العام في الضفة الغربية تطبق قواعد الحوكمة بدرجة غير مرضية وهذا بدوره يؤثر على جميع الخدمات التي تقدمها مؤسسات القطاع العام. وأوصى الباحث بضرورة اهتمام مؤسسات القطاع

العام في الضفة الغربية بتطبيق كامل لمبادئ وقواعد الحوكمة تجنباً للفساد الإداري والمالي ومكافحة هذه الظاهرة.

ودراسة (حسيبا، 2018) بعنوان "الوعي الضريبي لدى المكلفين وأثره على الإفصاح الضريبي في الضفة الغربية" هدفت هذه الدراسة على تبيان دور الوعي الضريبي لدى المكلفين في فلسطين شمال الضفة الغربية في الإفصاح الضريبي لديهم، ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي واستخدام العينة الطبقية العشوائية والاستبانة كأداة للدراسة، ومن ثم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS، وبلغت عينة الدراسة (550) من المكلفين في محافظات شمال الضفة الغربية في فلسطين. **وتوصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها** وجود استجابة بدرجة متوسطة للإفصاح الضريبي لدى المكلفين في فلسطين في محافظات شمال الضفة الغربية. **وأوصى الباحث** بضرورة وأهمية رفع مستوى الوعي الضريبي لدى المكلفين لأهميته في الإفصاح الضريبي من خلال تقديم بيانات مالية حقيقية وذات مصداقية، والعمل على رفع مستوى ثقة مأمور التقدير بصدقية البيانات المالية المقدمة من قبل المكلف. أما دراسة (العنزي، 2018) بعنوان "أثر الحوكمة الإلكترونية في تعزيز الشفافية والإفصاح في المصارف الإسلامية الكويتية" هدفت هذه الدراسة إلى معرفة قدرة الحوكمة الإلكترونية من تعزيز مبادئ الإفصاح والشفافية في البنوك الإسلامية في دولة الكويت، ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث باستخدام أسلوب الحصر الشامل والاستبانة كأداة للدراسة، ومن ثم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS، وبلغت عينة الدراسة (88) من موظفي البنوك الإسلامية في دولة الكويت. **وتوصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها** الحوكمة الإلكترونية لها دور كبير في تدعيم وتعزيز مبادئ الشفافية والإفصاح في المعاملات البنكية في البنوك الإسلامية في الكويت. **وأوصى الباحث** بضرورة قيام البنوك الإسلامية في الكويت بإتباع استراتيجيات عمل هدفها زيادة فاعلية الحوكمة الإلكترونية في هذه البنوك.

بينما دراسة (عوض، 2017) بعنوان "دور الهيئات المحلية في الحد من التهرب الضريبي لدى أصحاب المهن الحرة - فلسطين" إلى تبيان دور حوكمة الشركات، التي بدورها ستؤدي إلى إيقاف عمليات التهرب الضريبي وما هي العوامل والمسببات التي تؤدي إلى التهرب الضريبي، وذلك من وجهة نظر المقدر والمحاسب القانوني والمكلف، وبيان أثر التهرب الضريبي على اقتصاد الدولة وشرائح المجتمع ذات الدخل المحدود، ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث باستخدام المقابلات كأداة للدراسة، ومن ثم تحليل البيانات باستخدام برنامج EXCEL، وبلغت عينة الدراسة (178) من الهيئات المحلية وموظفي ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة. **وتوصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها** وجود دور مهم وفعال للهيئات المحلية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي ولنجاح هذا الدور لابد من وجود قوانين ولوائح وأنظمة تساعد في عمل ذلك. **وأوصى الباحث** بربط الخدمات التي تقدمها الهيئات المحلية ببراءة ذمة من

دوائر ضريبة الدخل والقيمة المضافة وذلك لضمان التزام المكلف بواجباتهم من دفعه للضرائب المترتبة عليه.

ودراسة (العمري، 2016) بعنوان "أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في الحد من التهرب الضريبي في الأردن" إلى تبيان دور حوكمة الشركات، التي بدورها ستؤدي إلى إيقاف عمليات التهرب الضريبي وما هي العوامل والمسببات التي تؤدي إلى التهرب الضريبي، وذلك من وجهة نظر المقدر والمحاسب القانوني والمكلف، وبيان أثر التهرب الضريبي على اقتصاد الدولة وشرائح المجتمع ذات الدخل المحدود، ولتحقيق هدف الدراسة قامت الباحثة باستخدام المنهج التاريخي، والاستقرائي، والوصفي التحليلي واستخدام العينة التطبيقية العشوائية والاستبانة كأداة للدراسة، ومن ثم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS، وبلغت عينة الدراسة (25) من الافراد العاملين في خمس شركات مختلفة. **وتوصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها** إن لمبادئ حوكمة الشركات دور كبير وفعال في الحد من التهرب الضريبي، وبيان علاقة ازدياد تطبيق المحاسبين القانونيين والمكلفين ومقدي الضرائب لمبادئ الحوكمة سيزيد مع الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، لأن الافصاح عن المكونات الرئيسية الأساسية للقوائم المالية المدققة يعتبر من الأمور الأساسية للحد من التهرب الضريبي. **وأوصى الباحث** بأن تطبيق الحوكمة الضريبية تؤدي الى زيادة جودة التقارير المالية للشركات، وستزيد من عدالة التشريع الضريبي.

فيما دراسة (البريم، 2016)، بعنوان "حوكمة الشركات ودورها في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي" هدفت إلى التعرف على دور الحوكمة وتطبيقاتها في الشركات للحد من ظاهرة التهرب الضريبي، وكان ذلك من خلال قيام الباحث بدراسة ميدانية على دوائر الضريبة العاملة في قطاع غزة - فلسطين، اعتمد الباحث على المنهج الوصفي أداة الدراسة الاستبانة، التي وزعت بشكل عشوائي على مجتمع الدراسة المكون من مفتشي وموظفي الضريبة في قطاع غزة المكون من (115) موظف وموظفة.

وتوصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها إن هناك أهمية لدور الحوكمة في الشركات على الحد من ظاهرة التهرب الضريبي من وجهة نظر دوائر الضريبة في قطاع غزة. **وأوصى الباحث** بوجود دور فعال للرقابة الضريبية سواء كانت بشكل مباشر او غير مباشر للحد من الفساد الحكومي الإداري والمالي.

ودراسة (نصبة، 2015) بعنوان "أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع العام - دراسة حالة - بلدية قمار الوادي" هدفت إلى تعريف نظام الحوكمة ومدى أهميته التي حظي بها على كافة مستويات المنظمات والمؤسسات المحلية والدولية والإقليمية، وهذا يعني التعامل والتعاطي بشكل جدي وواعي مع مفهوم ومبادئ الحوكمة من خلال خلق إطار مناسب وفعال لوضعه حيز التطبيق خاصة بالمؤسسات الحكومية. ولتحقيق هدف الدراسة قامت الباحثة باستخدام المنهج الوصفي واستخدام العينة العشوائية والاستبانة كأداة للدراسة، ومن ثم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS، وبلغت عينة الدراسة (98) من موظفي القطاع العام في بلدية قمار الوادي. **وتوصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها** أن تبني نظام

حوكمة شامل وفعال يعد الحل الأنسب لمواجهة مستويات الفساد المالي والإداري في المؤسسات الحكومية. وأوصى الباحث بضرورة تحديد العوامل المؤثرة على التهرب الضريبي وزيادة الأبحاث حول سلوك دافعي الضرائب.

أما دراسة (عبد الرحمن بكر، 2014) بعنوان "الحوكمة الضريبية وأثرها في الحد من التهرب الضريبي في مديريات الضرائب في الجزائر" هدفت إلى التحقق من مدى تطبيق مبادئ الحوكمة الضريبية وأثرها في الحد من التهرب الضريبي، ولتحقيق هدف الدراسة قامت الباحثة باستخدام المنهج الوصفي واستخدام والاستبانة كأداة للدراسة، ومن ثم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS، وبلغت عينة الدراسة (58) من موظفي الضرائب. وتوصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها أن تطبيق الحوكمة الضريبية سيؤدي إلى زيادة الثقة، والمصدقية في التقارير المالية التي تقدم لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات في المملكة الأردنية الهاشمية، وستؤدي أيضا إلى ظاهرة التهرب الضريبي، بالتالي سيحدد الوعاء الضريبي بشكل عادل لجميع المستفيدين. وأوصى الباحث بأن تفعيل الحوكمة بكافة أشكالها في المؤسسات العامة للدولة يساعدها في زيادة قدرتها للتصدي ومعالجة الفساد وعملياته، مما يحقق الحكم الرشيد والسليم للمؤسسات العامة للدولة.

ويرى الباحث أنه بعد استعراض الدراسات العربية السابقة ذات العلاقة بالحوكمة الضريبية والتهرب الضريبي والاطلاع على أهدافها وأهم النتائج والتوصيات لكل دراسة بصورة منفصلة، فقد أظهرت هذه الدراسات اهتمامها بقانون ضريبة الدخل وأثره على تحصيل ضريبة الدخل، والضرائب الأخرى المرتبطة وذات العلاقة بضريبة الدخل، وأهمية تطبيق مبادئ الحوكمة الضريبية في المؤسسات الحكومية بشكل كامل لما لها من أثر في مكافحة الفساد المالي والإداري والمحافظة على المال العام.

الدراسات العربية التي تناولت موضوع أنظمة المعلومات

دراسة (السرطان، 2019) بعنوان "أثر عوامل نجاح نظم المعلومات المحاسبية على جودة التدقيق الإلكتروني" هدفت هذه الدراسة إلى إظهار جودة التدقيق الإلكتروني من خلال استخدام نظم المعلومات المحاسبية في مكاتب التدقيق الأردنية، ولغرض تحقيق هدف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي والاستبانة كأداة للدراسة ومن ثم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS، وتمثلت عينة الدراسة ب (120) استبانة وزعت على (43) مكتب تدقيق معتمد في المملكة الأردنية الهاشمية. وتوصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها وجود عوامل نجاح لأنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة من حيث جودة النظام، وجودة المعلومات، وجودة الخدمات وتأثيرهم على جودة التدقيق الإلكتروني. وأوصى الباحث بالتأكد من مدى ثبات أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة ودقتها في توصيل المعلومات بسرعة ودقة بحسب الفترة المالية المطلوبة.

أما دراسة (عدوان، 2019) بعنوان "فاعلية نظم المعلومات الإدارية ودورها في تحسين إدارة الازمات" دراسة تطبيقية على وزارة العمل ووزارة التنمية الاجتماعية - قطاع غزة" هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور وقدرة أنظمة المعلومات وتأثيرها على إدارة الازمات في المؤسسات الحكومية - وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة العمل أنموذجا، ولغرض تحقيق هدف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي والاستبانة كأداة للدراسة ومن ثم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS، وتمثلت عينة الدراسة بـ (126) استبانة وزعت من يشغلون المناصب الاشرافية في وزارتي العمل والتنمية الاجتماعية. **وتوصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها** توجد وفرة بأنظمة المعلومات في وزارتي العمل والتنمية الاجتماعية وهذا ساعدهم في سرعة اتخاذ القرارات المطلوبة والملاءمة لواقع الازمة ان حدثت. **وأوصى الباحث** ضرورة اهتمام وزارتي العمل والتنمية الاجتماعية بنظام يتعلق بإدارة الازمات يمثل بمراحل ثلاثة وهي (قبل وأثناء وبعد حدوث الأزمة).

ودراسة (الوحيدى، 2018) بعنوان "أثر نظم المعلومات الإدارية في اتخاذ القرار في الأردن" هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بأنظمة المعلومات الالكترونية الحديثة، ومعرفة دوافع المؤسسة لاستخدامها واسترجاع المعلومات والوثائق وإدارة العمليات الادارية في المؤسسة، ولتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي، واستخدام برنامج SPSS لتحليل بيانات أداة الدراسة والتي هي الاستبانة، وتكون مجتمع الدراسة من (250) مدير فرع بنك في عمان. **وتوصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها** وجود أثر لأنظمة المعلومات الإدارية في الحد من المعوقات التنظيمية وتسهيل الاجراءات الادارية في دورة العمل، وجود فاعلية لهذه الأنظمة بالرقابة على أداء العاملين وسرعة إنجازهم للمعاملات وبالذقة المطلوبة. **وأوصى الباحث** أن استخدام أنظمة المعلومات الإدارية بدلا عن الطريقة التقليدية المتمثلة بإنجاز العمل يدويا من حيث تدوين البيانات وإنجاز المعاملات، والتركيز على استخدام أنظمة المعلومات الإدارية الحديثة والمتطورة لدى كافة المؤسسات في الأردن.

فيما دراسة (برهوم، 2018) بعنوان "أثر جودة التدقيق الداخلي في الحد من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية" هدفت هذه الدراسة إلى التعريف على دور أبعاد جودة التدقيق الداخلي (الاستقلالية، الموضوعية، التحسين المستمر، الأهلية، جودة أداء العمل) في حدها من مخاطر أنظمة المعلومات المحاسبية من حيث أبعادها (المخرجات، التشغيل، ادخال البيانات)، والتعرف أيضا على دور الموارد البشرية في العلاقة ما بين جودة التدقيق الداخلي ومخاطر أنظمة المعلومات، ولتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي، واستخدام برنامج SPSS لتحليل بيانات أداة الدراسة والتي هي الاستبانة واستخدام العينة القصدية، وتكون مجتمع الدراسة من (200) من موظفي بنوك عدد (10).

وتوصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها وجود أثر لجودة التدقيق الداخلي في الحد من مخاطر أنظمة المعلومات المحاسبية في البنوك، **وأوصى الباحث** بضرورة العمل على تبادل الخبرات بين موظفي البنوك

العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية وفتح قنوات اتصال بشكل دائم ومباشر بين المدققين الداخليين في هذه البنوك.

بينما دراسة (الأقرع، 2017) بعنوان "أثر نظم المعلومات المحاسبية على جودة التدقيق الداخلي من وجهة نظر مدققي ضريبة الدخل في الأردن" هدفت هذه الدراسة إلى التعريف على تأثير جودة التدقيق باستخدام أنظمة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر مدققي ضريبة الدخل، ولتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي، واستخدام برنامج SPSS لتحليل بيانات أداة الدراسة والتي هي الاستبانة واستخدام العينة القصدية، وتكون مجتمع الدراسة من (200) من مدققي ضريبة الدخل.

وتوصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها هناك تأثير على جودة التدقيق الضريبي باستخدام أنظمة المعلومات المحاسبية والرقابة الداخلية، وجود أثر لجودة التدقيق الداخلي في الحد من مخاطر أنظمة المعلومات المحاسبية في البنوك، **وأوصى الباحث** بضرورة اهتمام دوائر ضريبة الدخل في الأردن باستخدام أنظمة المعلومات المحاسبية ذات التقنيات الحديثة والمتطورة.

فيما دراسة (غنيم، 2017) بعنوان "أثر استخدام نظم المعلومات الإدارية في تعزيز بناء المنظمة الذكية دراسة ميدانية على الكليات التقنية بقطاع غزة" هدفت هذه الدراسة معرفة مدى قدرة ودور وتأثير أنظمة المعلومات الإدارية على بناء المنظمة الذكية من وجهة نظر من يشغل وظيفة إشرافية في الكليات التقنية في قطاع غزة، ولتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحث أسلوب الحصر الشامل، واستخدام برنامج SPSS لتحليل بيانات وأداة الدراسة والتي هي الاستبانة واستخدام العينة القصدية، وتكون مجتمع الدراسة من (77) من أصحاب الوظائف الإشرافية في الكليات التقنية عدد (5). **وتوصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها** هناك علاقة طردية بين موارد أنظمة المعلومات وتعزيز بناء المنظمات الذكية من حيث فهم بيئة العمل والرؤية الاستراتيجية، **وأوصى الباحث** على الكليات التقنية رفع كفاءة أنظمة المعلومات الإدارية التي تعمل عليها من خلال توفير أحدث المعدات والأجهزة لمواكبة التطورات.

ودراسة (ابن عون، 2016) بعنوان "تقييم استعمال نظم المعلومات وتكنولوجيا المعلومات في المنظمات الجزائرية: وجهة نظر المستخدم النهائي" إلى إظهار مدى استخدام نظم المعلومات وتكنولوجيا المعلومات في المنظمات الجزائرية، إضافة إلى تحديد مفهوم نظم المعلومات وتكنولوجيا المعلومات، كما استخدم الباحث المنهج الوصفي في هذه الدراسة، وقام الباحث بجمع البيانات باستخدام أداة الاستبانة التي تم اعدادها لهذا السبب، كما كان مجتمع الدراسة عبارة عن مجموعة من المنظمات التي تم اختيارها بشكل عشوائي ممثلة في (جامعات، وكالات، بنوك، مديريات، شركات تأمين) وكانت عينة الدراسة عبارة عن 191 عينة. **وتوصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها** هناك تأثير جيد لجودة النظام وجودة المعلومات على الاستعمال، وعلى رضا مستخدم النظم، وأظهرت الدراسة أن هناك تأثير للأداء الفردي على الأداء التنظيمي يوعز إلى استعمال نظم وتكنولوجيا المعلومات. **وأوصى الباحث** أن تشغيل المنظمات للأنظمة

بالاستعمال الإيجابي أو بما يسمى بنفعية الاستعمال، أي الدرجة التي يعتقد فيها المستخدم أن نظم المعلومات وتكنولوجيا المعلومات مفيدة له في إنجاز مهامه وعمله، وتعود بالنفع على المنظمة. أما دراسة (الموسوي، 2016) بعنوان "دور مكونات نظم المعلومات الإدارية في تحقيق جودة الخدمات الصحية، في المستشفيات الحكومية في النجف، جمهورية العراق" هدفت إلى قياس وتحليل دور نظم المعلومات في تحقيق جودة الخدمات المقدمة من المستشفيات الحكومية في محافظ النجف، ولتحقيق هدف الدراسة أستخدم الباحث المنهج الاستنباطي وبرنامج SPSS لتحليل بيانات وأداة الدراسة الاستبانة، وتكون مجتمع الدراسة من (169) موظف في المستشفيات الحكومية. **وتوصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها** هناك علاقة متبادلة بين نظم المعلومات وجودة الخدمات الصحية. **وأوصى الباحث** ضرورة تطوير نظم المعلومات باستخدام تكنولوجيا حديثة لتقديم خدمات صحية حكومية متطورة باعتمادها على شبكة الانترنت.

بينما دراسة (عبد الرحمن، 2015)، بعنوان "تأثير تطبيق نظم تكنولوجيا المعلومات على نمط صنع القرارات الإدارية في المنظمات العامة في الكويت" هدفت إلى معرفة ما هي الفوائد من تطبيق نظم تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات العامة، إضافة إلى تحليل تأثير تطبيق نظم تكنولوجيا المعلومات على أنماط اتخاذ القرارات الإدارية وصنع القرار في المؤسسات العامة، من خلال التركيز على دراسة النمط الجماعي والفردى واللامركزي والمركزي عند مستويات صناعة القرارات الإدارية، واعتمدت الباحثة منهج صنع القرار في الدراسة. ولتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي، واستخدام برنامج SPSS لتحليل بيانات أداة الدراسة والتي هي الاستبانة، وتكون مجتمع الدراسة من (64) موظف بمستوى مدير إدارة. **وتوصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها** إن نظم تكنولوجيا المعلومات تعتبر من أهم الآليات التي تستخدمها أغلبية المؤسسات العامة في جميع أعمالها سواء الإدارية أو الفنية، وهناك مجموعة من المواصفات القياسية والمعيارية التي تحدد دورها كفاءة أنظمة البيانات والمعلومات متمثلة في: الدقة، والتوقيت المناسب لإتاحة البيانات والمعلومات إلى مستخدميها، والكفاية، والاعتماد عليها، والاتساق وعدم تضارب البيانات، وسهولة الاستخدام، وما مدى قابلية البيانات للنقل والنشر، والفائدة المرجوة من تطبيق نظم تكنولوجيا المعلومات. **وأوصى الباحث** ضرورة توافر مجموعة من العوامل الداعمة والرئيسية لتحقيق الاستفادة القصوى من تطبيق هذه النظم تتمثل في الدعم والتأييد والقناعة بضرورة الاستفادة من التطبيقات الحديثة لاستخدام نظم تكنولوجيا المعلومات، وكفاءة الموارد البشرية المؤهلة لاستخدامها وتوافر الموارد المالية لتنفيذ الاستثمارات الخاصة.

ودراسة (الربيعي ورشيد، 2013) بعنوان "تقويم دور نظم المعلومات في الحد من التهرب الضريبي في الاردن" هدفت إلى إظهار الدور المهم لنظم المعلومات الضريبية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، إضافة إلى تقويم دور نظام المعلومات الضريبي المطبق والمعتمد لدى هيئة الضرائب العامة، وما مدى

تحقيق هذا النظام للأهداف المرجوة منه، وتشخيص أهم النواقص و أسبابها، وماهي متطلبات استكمالها ومعالجتها، حيث كمننت أهمية البحث بمعرفة العلاقة بين نظم المعلومات والحد من التهرب الضريبي، ودراسة ما هي الأسباب التي تقف وراء لجوء المكلفين إلى التهرب الضريبي، وكذلك إظهار دور نظام المعلومات في الحد من هذه الظاهرة. ولتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي وكانت أداة الدراسة وهي الاستبانة وتم توزيعها على العاملين في مصلحة الضرائب الأردنية، وتمثلت عينة الدراسة في (85) موظف. **وتوصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها هي عدم وجود استراتيجية واضحة ودائمة وعدم وجود قرار رسمي ملزم لتبني إعداد أنظمة المعلومات في الدوائر الحكومية.** **وأوصى الباحث** بضرورة البدء بوضع استراتيجية واضحة المعالم من قبل الهيئة العامة للضرائب يتم فيها توضيح أنظمة المعلومات المطلوبة للهيئة وماهي آليات تنفيذها وتوفير الأجهزة والمعدات والموارد البشرية للهيئة العامة للضرائب.

ويرى الباحث أنه بعد استعراض الدراسات العربية السابقة ذات العلاقة بأنظمة المعلومات والاطلاع على أهدافها وأهم النتائج والتوصيات لكل دراسة بصورة منفصلة، فقد أظهرت هذه الدراسات اهتمامها بتطبيق أنظمة معلومات تكنولوجية لحوسبة إجراءات العمل داخل الإدارات المختلفة بالدولة، لما لها من توفير المعلومات بالوقت والسرعة المناسبة لأصحاب القرار وتعزيز مبدئ الشفافية في العمل والتعامل.

الدراسات الأجنبية

الدراسات الأجنبية التي تناولت موضوع الحوكمة الضريبية والتهرب الضريبي

دراسة (Atkins, et al, 2020) بعنوان "الحوكمة المحاسبية والتفكير المتكامل في ظل جائحة كوفيد-19 في الهند"، وأستخدم الباحث المنهج الوصفي لمجتمع الدراسة وتحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS وبلغت عينة الدراسة (170) موظف وموظفة من موظفي هيئة الضريبة في الاردن **وتوصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها أن** التقارير المتكاملة تعتبر وسيلة مثالية لتوفير ضمانات للمستثمرين بشأن إفصاحات الشركات ذات الأهمية الحاسمة حول إدارة مخاطر. كما مكن أن تساعد آليات الحوكمة المتطورة أيضاً في المساهمة في زيادة فعالية الشركات وشفافيتها في إدارة مخاطر ومساءلة الشركات عن تأثيرات جائحة كوفيد-19، **وأوصى الباحث** أننا بحاجة إلى أطر المحاسبة ولا سيما التقارير المتكاملة، كجزء من إطار حوكمة الشركات الأوسع نطاقاً، ويعد هذا ضرورياً لتمكين قدر أكبر من المرونة في مواجهة الأزمات التي تؤثر على استمرارية الأعمال، وكذلك لحماية الأعمال التجارية والمجتمع من المزيد من الأوبئة وخاصة جائحة كوفيد-19.

بينما دراسة (Jebran, Chen, 2020) بعنوان "كيفية مساعدة ممارسات حوكمة الشركات للشركات على البقاء خلال أزمة كوفيد-19 في الصين". وعلى ممارسات حوكمة الشركات ومناقشة العديد من

المقالات التي تناولت الأزمات السابقة، وتحديد آليات حوكمة الشركات الرئيسية التي يمكن أن تكون فعالة في أزمة كوفيد- 19 المستمرة، كما سلطت الضوء على أن العديد من آليات الحوكمة التي قد تساعد الشركات على التعامل مع أزمة كوفيد- 19، وتشمل آليات الحوكمة لجان إدارة المخاطر، وتنوع مجالس الإدارة، والمديرين المستقلين، والمستثمرين الأجانب، والملكية المؤسسية، وتركيز الملكية، والأدوار المزدوجة للرئيس التنفيذي، وأستخدم الباحث المنهج الوصفي لمجتمع الدراسة وتحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS وبلغت عينة الدراسة (340) موظف وموظفة من موظفي الشركات الخاصة في الصين **وتوصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها أن لجان إدارة المخاطر المستقلة، والملكية المؤسسية، واستقلال مجلس الإدارة هي بعض من آليات الحوكمة الأساسية والفعالة مقارنة بخصائص الحوكمة الأخرى خلال أزمة كوفيد- 19، وأوصى الباحث بضرورة القيام بتحليلات أعمق لكيفية فعالية العوامل المختلفة المقترنة بممارسات إدارة الشركات في التخفيف من الآثار الضارة لأزمة كوفيد- 19.**

ودراسة (Joel, 2018) بعنوان "العدالة الضريبية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" هدفت إلى العمل على تحسين وتطوير الأنظمة الضريبية لتلبي مطالب المكلفين بزيادة العدالة الضريبية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتحديد الأعباء الضريبية واليات تظيف أنظمة الضريبة في الواقع العملي. وأستخدم الباحث المنهج الوصفي لمجتمع الدراسة وتحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS وبلغت عينة الدراسة (285) موظف وموظفة من موظفي هيئة الضريبة في شمال أفريقيا. **وتوصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها وجود غياب للعدالة الضريبية في كل من منطقة الشرق الأوسط ومنطقة شمال أفريقيا، بحيث إيرادات الضرائب تكون قليلة بسبب الدخل المتدني للشخص مقارنة ببلدان الاقتصاديات الصاعدة. وأوصى الباحث يجب العمل على تطوير ضريبة الدخل ووضع سياسات وخطط للحد من عمليات التهرب الضريبي وتطبيق مبادئ الحوكمة الضريبية.**

بينما دراسة (Zakariya, 2015) بعنوان "Tax Evasion Determinants: Evidence From Nigeria" هدفت إلى إظهار وتحديد العوامل المؤثرة على التهرب الضريبي، وذلك من وجهة نظر دافعي الضرائب النيجريين، واعتمد الباحث على المنهج المسحي، وعينة الدراسة كانت من ضمن مجتمع الدراسة والذي هو إجمالي عدد دافعي الضرائب في نيجيريا، واستخدم أيضا تحليل الانحدار المتعدد في تحليل البيانات التي جمعت. **وتوصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها أن النظام الضريبي في نيجيريا، ومستوى التعليم، ومستوى دخل الفرد لديها علاقة جيدة إيجابية هامة مع عمليات التهرب الضريبي، ووجد علاقة مهمة بين معدل الضريبة والفساد، وتشير هذه العلاقة إلى علاقة ايجابية ولكنها غير مرتبطة بشكل كبير مع التهرب الضريبي من دافعي الضرائب. وأوصى الباحث يجب على الحكومة النيجيرية القيام بعمليات وإجراءات تحسينية للنظام الضريبي المعمول به وذلك من خلال التشريعات والسياسات العامة.**

الدراسات الأجنبية التي تناولت موضوع أنظمة المعلومات

دراسة (Shakavart, 2016) بعنوان " Information Technology Competencies Organization Agility, and Firm Performance: Enabling and Facilitating Rolls p USA" هدفت الدراسة إلى معرفة قدرات تكنولوجيا المعلومات على أداء المنظمة وتأثيرها على رشاققتها، ولتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي، والاستبانة كأداة للدراسة وتم توزيع الاستبانة على عدد العينة المستهدفة وهي (110) وزعت على شركات عدد (428) عاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات في أمريكا ولإظهار النتائج تم استخدام برنامج SPSS، **وتوصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها** هناك تأثير مزدوج في بيئة العمل بين تكنولوجيا المعلومات والموارد البشرية وتؤثر تكنولوجيا المعلومات على رشاقة المنظمة، **وأوصى الباحث** بضرورة توفير الدعم المالي اللازم لهذه الشركات لتكوير قدراتها التكنولوجية.

أما دراسة (Munirat, 2016) بعنوان " The Impact of Management Information System (MIS) on the Performance of Business Organization in Nigeria" هدفت التعرف على أثر نظم المعلومات الإدارية على أداء منظمات الاعمال الصغيرة منها والمتوسطة في نيجيريا. ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليل وبرنامج SPSS لتحليل البيانات، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات وكان حجم العينة (120) من أصحاب المشاريع الكبيرة والمتوسطة في نيجيريا، **وتوصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها** وجود معيقات في نيجيريا تحد من تطور ونمو أنظمة المعلومات الإدارية وأداء هذه الأنظمة منخفض جدا، **وأوصى الباحث** بضرورة تجاوز هذه المعيقات واستخدام تكنولوجيا ونظم معلومات إدارية حديثة لمساعدة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة على ادارتها بشكل متقدم.

ودراسة (Fashiko, 2015) بعنوان "دراسة مقارنة لإدارة نظم المعلومات واستخدامها في الفعالية التنظيمية في كليات التربية في نيجيريا". وهدفت إلى تبيان المقارنة بين الفعالية التنظيمية و استخدام أنظمة المعلومات الإدارية في كليات التربية في نيجيريا، ولتحقيق هدف الدراسة الإحصاء الوصفي والاستدلالي والاستبانة كأداة للدراسة، وتمثلت العينة بعدد (1670) شملت (522) عضو غير اكاديمي و(895) عضو هيئة تدريس و (253) طالبة وطالب من كليات التربية في نيجيريا، **وتوصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها** ان كليات التربية في الاتحاد الفدرالي تستخدم أنظمة المعلومات الإدارية بشكل متوافق مع الفعالية التنظيمية، **وأوصى الباحث** بضرورة قيام باقي الكليات في نيجيريا تطوير أنظمتها الإدارية لتحقيق الفعالية التنظيمية.

بينما دراسة (Ramamurthy, 2014) بعنوان " Understanding the link between information technology capability and organizational agility – USA" هدفت الدراسة إلى إظهار وتحديد حجم وقدرة العلاقة بين أبعدا وقدرات تكنولوجيا المعلومات وعلاقتها برشاقة المنظمة،

ولتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي، والاستبانة كأداة للدراسة وتم توزيع الاستبانة على عدد العينة المستهدفة وهي (128) من المدراء العاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات ولإظهار النتائج تم استخدام برنامج SPSS، وتوصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها هناك علاقة بين تكنولوجيا المعلومات ورشاقة عمليات المنظمة المرتبطة برأس المال البشري، وأوصى الباحث بضرورة الاستثمار في البنية التحتية التكنولوجية بشكل مستمر ودوري وذلك لتعزيز قدرات تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في المؤسسة العامة.

فيما دراسة (Sarlak, 2013) بعنوان "أثر تطبيق نظم المعلومات الإدارية على صناع القرار في الجامعات - دراسة حالة: الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في مدينة قوم" هدفت الدراسة إلى مدى معرفة المدراء بتأثير أنظمة المعلومات على صنع القرار في البيئة الأكاديمية، واتبعت الدراسة طريقة العينة المسحية إضافة إلى البحث المكتبي لجمع البيانات البحثية، وتم توزيع الاستبانة على عدد العينة المستهدفة وهي (264) من موظفي الجامعات وتم استخراج النتائج باستخدام برنامج SPSS. وتوصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها وجود علاقة مباشرة بين استخدام أنظمة المعلومات وصنع القرار وأثرها الإيجابي لاستخدام أنظمة المعلومات في المؤسسات التعليمية. وأوصى الباحث العمل على إعطاء دورات تدريبية مكثفة لصناع القرار، وذلك من أجل مواكبة التطورات التكنولوجية والإدارية الحاصلة في أنظمة المعلومات الإدارية.

التعليق على الدراسات السابقة

بعد استعراض الدراسات السابقة، تتضح أهمية ودور الحوكمة الضريبية وأنظمة المعلومات للحد من التهرب الضريبي في دائرة ضريبة الدخل في الضفة الغربية والتي مثلت بيئة تطبيق هذه الدراسة. وقد استعرض الباحث (31) دراسة سابقة منها عربية ومنها أجنبية، وأهم بان تكون حديثة قدر الإمكان فكانت جميعها من خلال الفترة (2015-2021) وقد تناولت جميع الدراسات ثلاث متغيرات وهي:

1. الحوكمة الضريبية والتهرب الضريبي: بلغ عدد الدراسات العربية لهذين المتغيرين (12) دراسات، والأجنبية عدد (4) دراسة، جميعها تنوعت ما بين دراسات فلسطينية وعربية وأجنبية.
2. أنظمة المعلومات: بلغ عدد الدراسات العربية لهذا المتغير (10) دراسات، والأجنبية عدد (5) دراسات، جميعها تنوعت ما بين دراسات فلسطينية وعربية وأجنبية.

أوجه الاختلاف والاتفاق مع الدراسات السابقة

من خلال تصفح الباحث للدراسات السابقة، تبين التالي:

1. لا توجد دراسة فلسطينية أو عربية أو اجنبية ناقشت العلاقة بين المتغيرات الثلاثة (الحوكمة الضريبية، أنظمة المعلومات، التهرب الضريبي)، حسب علم الباحث، وعليه تكون هذه الدراسة العربية هي الأولى التي تناولت العلاقة بين الثلاث متغيرات.
2. يوجد تنوع في البيئة التي طبقت عليها المتغيرات منها (التعليمية، البنوك، دوائر الضرائب الدخل، الكليات التقنية، كليات التربية، دوائر ضريبة القيمة المضافة)، إلا أن هذه الدراسة الوحيدة تناولت دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية في قياس الثلاث متغيرات.
3. جميع الدراسات السابقة المتعلقة بالحوكمة الضريبية والتهرب الضريبي قدمت متغير الحوكمة الضريبية كمتغير مستقل وتابع فقط، كذلك الدراسات السابقة التي تناولت موضوع أنظمة المعلومات قدمت متغير أنظمة المعلومات كمتغير مستقل وتابع فقط، أما هذه الدراسة قدمت متغير الحوكمة الضريبية كمتغير وسيط بين أنظمة المعلومات كمتغير مستقل والتهرب الضريبي كمتغير تابع.
4. تميزت الدراسة الحالية باستخدامها برنامج Smart-PLS في التحليل الاحصائي خلافا عن الدراسات السابقة التي استخدمت برنامج SPSS للتحليل الاحصائي.
5. اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة باستخدامها التهرب الضريبي كمتغير تابع.
6. اتفق منهج الدراسة الحالية مع معظم منهج الدراسات السابقة وهو المنهج الوصفي، واستخدام الاستبانة كأداة قياس للدراسة، لكن نسبة العينة اختلفت ما بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة، عدا دراسة (العنزي، 2018) اعتمد الباحث منهج الحصر الشامل، ودراسة (العمرى، 2016) اعتمد الباحث على المنهج التاريخي والاستقرائي إضافة إلى المنهج الوصفي، ودراسة (غنيم، 2017) استخدم الباحث فيها منهج الحصر الشامل، ودراسة (الموسوي، 2016) استخدم الباحث فيها المنهج الاستنباطي، ودراسة (Sarлак, 2013) استخدم الباحث المنهج البحثي المكتبي.

مدى الاستفادة من الدراسات السابقة

- ❖ التعرف على المتغيرات الثلاثة (الحوكمة الضريبية، أنظمة المعلومات، التهرب الضريبي) بشكل جيد وعميق.
- ❖ التمكن من صياغة التعريفات الإجرائية للدراسة.
- ❖ الاستفادة من الدراسات السابقة في تكوين هيكل الإطار النظري للدراسة الحالية.
- ❖ الاطلاع على المقاييس التي استخدمت في الدراسات السابقة، وتصميم الأنسب للدراسة وتحكيمة واعتماده.

❖ استخدام المنهج المناسب للدراسة الحالية (المنهج الوصفي) من خلال الاطلاع على منهج الدراسات السابقة.

الفجوة البحثية

جدول رقم (2.5.1) يوضح الفجوة البحثية

تركيز الدراسة الحالية	الفجوة البحثية	تركيز الدراسات السابقة		
		التهرب الضريبي	أنظمة المعلومات	الحكومة الضريبية
<p>قدمت الدراسة الحالية إضافة علمية، حيث أنه حسب علم الباحث لا توجد دراسة واجدة تشمل المتغيرات الثلاثة أي ناقشت دور الحكومة الضريبية كمتغير وسيط بين أنظمة المعلومات والحد من التهرب الضريبي لدى دائرة ضريبة الدخل في الضفة الغربية. وحسب علم الباحث تعتبر الدراسة العربية الأولى التي تبين دور الحكومة الضريبية كمتغير وسيط بين أنظمة المعلومات والحد من التهرب الضريبي لدى دائرة ضريبة الدخل في الضفة الغربية.</p>	<p>لم تتناول الدراسات السابقة متغير الحكومة الضريبية كمتغير وسيط بين أنظمة المعلومات والحد من التهرب الضريبي. كما لم يتم ربط متغير أنظمة المعلومات بالتهرب الضريبي. وحسب علم الباحث تأتي هذه الدراسة لمعرفة دور الحكومة الضريبية كمتغير وسيط بين أنظمة المعلومات والحد من التهرب الضريبي لدى دائرة ضريبة الدخل في الضفة الغربية.</p>	<p>تنوعت الدراسات السابقة بتناولها للتهرب الضريبي كمتغير تابع ومدى تأثيره بتطبيق مبادئ الحكومة الضريبية وأنظمة المعلومات الالكترونية، مثل دراسة (Munirat, 2021)، (الرشدي، 2021)، (Joel, 2021)، (2018).</p>	<p>الدراسات السابقة تنوعت في تناولها للأنظمة المعلومات كمتغير مستقل وعلاقته بالحد من التهرب الضريبي، وتم ربطها بعدة مستلزمات (المادية، البرمجية، البشرية، التنظيمية)، مثل دراسة (الوحيدى، 2018)، (عبد الرحمن، 2015)، (الأقرع، 2017).</p>	<p>الدراسات السابقة تنوعت في تناول متغير الحكومة الضريبية في دراسة علاقتها في الحد من التهرب الضريبي ومدى تأثيرها على الحد من التهرب الضريبي من خلال مبادئها (الشفافية، المساواة، الالتزام الأخلاقي، الإفصاح، الإجراءات التنظيمية) مثل دراسة (جرارة، 2021)، (حسيبا، 2018)، (البريم، 2016)، (يامن، 2019).</p>
<p>بالتالي تمكن دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية من الحد من التهرب الضريبي باستخدامها أنظمة المعلومات التكنولوجية المبنية حسب مبادئ الحكومة الضريبية</p>	<p>جميع الدراسات السابقة الفلسطينية، والعربية، والأجنبية تناولت متغير الحكومة الضريبية كمتغير مستقل فقط، أما الدراسة الحالية تناولته كمتغير وسيط</p>	<p>جاء التهرب الضريبي في جميع الدراسات السابقة كمتغير تابع</p>	<p>لم يستخدم متغير أنظمة المعلومات كمتغير مؤثر في الحد من التهرب الضريبي.</p>	<p>أغلب الدراسات السابقة تناولت موضع الحكومة الضريبية كمتغير مستقل وليس وسيط.</p>
<p>وعليه ستكون هذه الدراسة الأولى فلسطينياً وعربياً حسب علم الباحث لتناولها الحكومة الضريبية كمتغير وسيط في دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية، وتوسطها أنظمة المعلومات والحد من التهرب الضريبي.</p>	<p>يعتقد الباحث أن هذه الدراسة هي الأولى في فلسطين والعالم العربي، التي طبقت متغير الحكومة الضريبية كمتغير وسيط في دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية</p>		<p>لم يتم ربط متغير أنظمة المعلومات في جميع الدراسات مع متغير التهرب الضريبي بشكل مباشر وواضح.</p>	

تعد هذه الدراسة المحلية الفلسطينية الأولى التي تدرس دور الحوكمة الضريبية كمتغير وسيط بين أنظمة المعلومات والحد من التهرب الضريبي.			لم يجد الباحث متغير أنظمة المعلومات مطبق في جميع الدراسات السابقة على دوائر ضريبة الدخل.	
تعتبر هذه الدراسة الوحيدة التي بادرت إلى دراسة دور الحوكمة الضريبية كمتغير وسيط بين أنظمة المعلومات والحد من التهرب الضريبي لدى دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية				

الملخص:

بعد قيام الباحث باستعراض الدراسات السابقة، تتضح أهمية موضوعات الحوكمة الضريبية وأنظمة المعلومات والحد من التهرب الضريبي في وزارة المالية دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية، بحيث استعرض الباحث (31) دراسة سابقة ما بين محلية وعربية وأجنبية، وحرص الباحث على أن تكون هذه الدراسة حديثة قدر المستطاع، علماً بأن الباحث يزعم بأنها الدراسة العربية الأولى التي ربطت بين المتغيرات الثلاثة (الحوكمة الضريبية، أنظمة المعلومات، التهرب الضريبي)، والدراسة المحلية الأولى التي تناولت متغير الحوكمة الضريبية كمتغير وسيط، وعليه يأمل الباحث ان يتم تطبيق هذه الدراسة في دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية.

ويرى الباحث أن الدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة الحالية لا تتصل بموضوعها اتصالاً مباشراً مما دفع الباحث إلى ضرورة إجراء هذه الدراسة بهدف التعرف على دور الحوكمة الضريبية كمتغير وسيط بين أنظمة المعلومات والحد من التهرب الضريبي لدى دائرة ضريبة الدخل في الضفة الغربية، إذ لم تجمع الدراسات السابقة بين متغيرات الدراسة الحالية مجتمعة، وبذلك سوف يتمتع موضوع هذه الدراسة بالحدثة والأصالة، حيث لم تتم دراسته من قبل في فلسطين والدول العربية.

وعليه فقد تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها تناولت موضوعاً جديداً، يختلف عن المواضيع التي تناولتها الدراسات السابقة في فلسطين، وسعت هذه الدراسة قدر الامكان إلى الربط بين أنظمة المعلومات والحد من التهرب الضريبي باستخدام الحوكمة الضريبية كمتغير وسيط، والتي ستكون إضافة للنقص الموجود في الدراسات السابقة، التي ركزت اهتمامها بتناول الموضوعين بشكل منفصل.

المبحث السادس

وزارة المالية الفلسطينية

مقدمة

تعتبر وزارة المالية من المؤسسات الحكومية التي تتبع السلطة التنفيذية، ومن مسؤولياتها الأساسية رسم السياسات المالية العامة لدولة فلسطين، بالإضافة إلى الإشراف على تنفيذ هذه السياسات بضمان المساهمة الفعالة لتحقيق التكامل بين السياسات المالية والنقدية والاقتصادية، إضافة إلى تحقيق التكامل والتناسق بين أدواتها لتشكيل منظومة للاستقرار الاقتصادي ونموه، بما يساهم ذلك في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع الفلسطيني في مختلف المجالات، وتدعيم قوة الاقتصاد الفلسطيني القومي وتوطيده في وجه كافة التحديات الصغيرة والكبيرة التي تواجهه على الصعيد المحلي والخارجي، كما وإن وزارة المالية تعمل على موازنة دولة فلسطين من خلال تحصيلها للإيرادات المحلية المتحققة من الضرائب وإدارة الإيرادات من مصادر التمويل الخارجية وقيامها بالأعمال والمسؤوليات المناطة بها من خلال خطة عمل داعمة لخطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية، ضمن نهج شفاف يسعى للوصول إلى التنمية المستدامة.

مفهوم وزارة المالية

تعتبر وزارة المالية من إحدى أهم الوزارات في الحكومة الفلسطينية لأنها تتحمل مسؤولية معقدة في ظل معطيات وظروف صعبة. فهي توازن ما بين الإيرادات المتأثرة في الصعوبات الداخلية والخارجية من خلال تحصيل الإيرادات المحلية وإدارة الإيرادات الخارجية دون تعرضها لضغوط قاهرة من قبل الممول. (موقع وزارة المالية، 2018)

نشأة وزارة المالية

مع قدوم السلطة الفلسطينية إلى أرض الوطن عام 1994 عملت على تأسيس وزارة المالية وأعطتها مسؤولية إعداد ميزانيات السلطة الوطنية الفلسطينية ورسم السياسة المالية والاقتصادية في فلسطين. وقد حظيت وزارة المالية باهتمام القيادة السياسية الفلسطينية باعتبارها من أهم الوزارات السيادية لدورها المهم في توفير المال العام لإدارة شؤون الدولة الفلسطينية وتقديم الخدمات العامة للمجتمع الفلسطيني. كما وتسعى الوزارة إلى تطوير

طاقمها لمواكبة كافة التطورات الحاصلة على المستوى الإداري والمستوى التكنولوجي. (موقع وزارة المالية، 2020)

رؤية ورسالة وأهداف وزارة المالية

رؤية وزارة المالية.

تتمثل بمساهمتها في نمو واستقرار الاقتصاد الوطني والوصول به إلى الازدهار من خلال تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتوفير حياة كريمة لمواطني دولة فلسطين. (وزارة المالية، 2021)

رسالة وزارة المالية.

هي إدارة وتوظيف المال العام بكفاءة وفعالية وذلك من خلال ترشيد النفقات العامة وتنمية الإيرادات من خلال استخدام أنظمة مالية نزيهة وشفافة مدعمة بإجراءات رقابية صارمة. (وزارة المالية، 2021)

ويرى الباحث أن وزارة المالية الفلسطينية استطاعت النهوض برسالتها من خلال تحقيق أهداف التنمية المستدامة باستخدامها أمرين مهمين وهما ترشيد النفقات وتنمية الإيرادات سواء داخلية (ضرائب) أو خارجية (منح).

أهداف وزارة المالية. (وزارة المالية، 2021)

- ❖ إدارة وتطوير الإنفاق العام.
- ❖ إدارة وتطوير الإيرادات.
- ❖ تطوير وتفعيل نظام الجباية.
- ❖ تطوير اليات التدقيق الداخلي.
- ❖ تطوير اليات وإجراءات الرقابة الداخلية.
- ❖ رسم سياسات مالية وتطوير التشريعات.
- ❖ تخطيط استراتيجي لمقدرات الدولة المالية
- ❖ تدريب وتطوير أداء الكادر الوظيفي للوزارة.

مهام وواجبات وزارة المالية. (وزارة المالية، 2021)

دعم وتحقيق غايات السلطة الوطنية الفلسطينية من خلال رسم سياساتها المالية.

- ❖ المساهمة في تحقيق أهداف الإستراتيجية الحكومية المبينة في خطة التنمية والإصلاح.
- ❖ دراسة الوضع النقدي والاقتصادي والمالي وتحليله وتقييم الإجراءات والسياسات الضريبية وذلك بالتنسيق مع جميع الجهات المعنية ذات العلاقة.

- ❖ التخطيط المالي الذي يوفر توقعات التدفقات النقدية، المبني على دراسات وتحليل مالي.
- ❖ مساهمتها في توجيه المساعدات الخارجية بما يتناسب ويتوافق مع الأجندة الفلسطينية، وذلك من خلال حساب خزينة الدولة.

إعداد الموازنة وتطويرها وتنفيذها من خلال وسائل متطورة

- ❖ إعداد الموازنة العامة لدولة فلسطين وموازنات الوزارات.
- ❖ استخدام الموازنة كأداة رقابة وتعزيز أدائها.
- ❖ الموازنة بين مطالب الانفاق.
- ❖ تنفيذ الموازنة العامة لدولة فلسطين.

جباية الإيرادات الجمارك والضرائب والجمارك

- ❖ متابعة تحقق الإيرادات الضريبية من مكوس وجمارك وضريبة القيمة المضافة، وضريبة الدخل والعمل على جبايتها.
- ❖ استخدام برنامج محاسبي لتوحيد المعلومات الضريبية باستخدام قاعدة بيانات واحدة.

جباية ضريبة الأملاك

- ❖ متابعة عمليات جباية ضريبة الأملاك وتوريدها لحسابات البلديات والمجالس القروية.
- ❖ تطوير أنظمة دوائر ضريبة الأملاك.

زيادة المنح المقدمة لدولة وفلسطين وإدارتها

- ❖ إجراء اتصالات الجهات المانحة ومتابعتها.
- ❖ إدخال المنح لحساب الخزينة العامة.
- ❖ توثيق وتسجيل كافة المنح في السجلات المالية لدولة فلسطين.

إدارة النقد والدين الحكومي

- ❖ إدارة التدفقات النقدية لدولة فلسطين، ومصادر التمويل المختلفة.
- ❖ إدارة أصول دولة فلسطين المالية.
- ❖ إدارة الدين الحكومي.
- ❖ التوقيع على اتفاقيات القروض الخاصة بالوزارات والمؤسسات العامة في دولة فلسطين.
- ❖ إعداد وإصدار الحسابات الختامية وتنظيم الحسابات العامة.

إدارة الإنفاق العام والاملاك الحكومية

- ❖ صرف النفقات العامة التشغيلية والرأسمالية والتطويرية. والإشراف على عمليات الصرف.

- ❖ تطوير عمليات اصلاح النظام المالي.
- ❖ استخدام شبكة حاسوب موحدة وأمنة.
- ❖ الحفاظ على ممتلكات ومقدرات دولة فلسطين.

توفير المشتريات واللوازم الحكومية

- ❖ رسم السياسة العامة لإدارة اللوازم العامة.
- ❖ شراء اللوازم وفق قانون الشراء العام.
- ❖ تطوير إدارة اللوازم واعتماد مواصفات قياسية.

رواتب الموظفين

- ❖ العمل على اعداد وصرف الرواتب الشهرية لموظفي القطاع العام.
- ❖ حوسبة وإدارة السجلات والحسابات المتعلقة برواتب موظفي القطاع العام.
- ❖ إصدار التقارير والبيانات المالية المتعلقة برواتب موظفي القطاع العام.

الرقابة المالية على السجلات والنفقات

- ❖ الرقابة على مدى التزام المؤسسات بمخصصات الموازنة والتأكد من التزام الوزارات والمؤسسات الحكومية بالقوانين والأنظمة المالية.
- ❖ التأكد والرقابة من صحة التسويات والحسابات البنكية.

التوعية العامة للمجتمع

- ❖ تقوم وزارة المالية بإعداد برامج توعية تستهدف المواطنين وتوضح أهمية تسديدهم للضرائب، ومدى انعكاس ذلك على الاقتصاد الوطني وتأثره به، ومصصلحة المواطن.

دائرة ضريبة الدخل

لقد قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بإصدار قانون رقم (17) لسنة 2004، سمي بقانون ضريبة الدخل وبدأ تطبيقه في عام 2005، ومن ثم تم ادخال تعديلات عليه تهدف إلى زيادة الإعفاءات الممنوحة للمكلفين بالضريبة. (أبو هلال، 2014)

وقد عملت السلطة الوطنية الفلسطينية منذ العام 2008 على اتخاذ سياسات مالية مشددة في مجال الانفاق، وسياسات مالية غير مشددة في مجال الإيرادات، بحيث كانت هذه الإجراءات في قانون ضريبة الدخل المعدل، الذي قام السيد الرئيس الفلسطيني بإصدار قانون رقم (8) لعام 2011 بتاريخ 27-09-2011، ونشر بمجلة الوقائع بتاريخ 24-10-2011 على ان يبدأ العمل به من تاريخ نشره. (خلف، 2014)

ويرى الباحث بأن ضريبة الدخل هي التي تفرض على المكلفين العاملين في أرض دولة فلسطين ويتم جبايتها من قبل دوائر ضريبة الدخل، كما انها تتوزع على معظم القطاعات الاقتصادية المختلفة.

رؤية الإدارة العامة لضريبة الدخل: بناء نظام ضريبي فعال وكفاء، يحقق الإيرادات الضريبية المطلوب استهدافها وتعزيز المناخ الامن والمناسب للاستثمار وتقديم الخدمة بشكل شفاف وعادل للمكلفين. (وزارة المالية الفلسطينية، 2021)

رسالة الإدارة العامة لضريبة الدخل: رفع فعالية وكفاءة الكادر البشري في إدارة تقدير الضريبة وتحصيلها، لتحقيق الهدف الوطني من خلال نشر الوعي الضريبي للمجتمع الفلسطيني، والحد من حالات التهرب الضريبي وتوسيع قاعدة الضريبة. (الإدارة العامة لضريبة الدخل، 2015: موقع الكتروني: www.pmf.ps/91) وللإدارة العامة لضريبة الدخل مكاتب عدد (10) موزعة في محافظات الضفة الغربية (رام الله، جنين، نابلس، طوباس، قلقيلية، الخليل، أريحا، بيت لحم، سلفيت، طولكرم)

الفصل الثالث الطريقة والإجراءات

الطريقة والإجراء

من أجل تحقيق هدف الدراسة وهو تبيان دور الحوكمة الضريبية كمتغير وسيط بين أنظمة المعلومات والحد من التهرب الضريبي لدى دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية، من وجهة نظر العاملين في إدارة ضريبة الدخل في الضفة الغربية، فقد تضمن هذا الفصل وصف يوضح منهج الدراسة، ومجتمعها وعينتها، وسيعطي وصفا مفصلا لأداة الدراسة وصدقها وثباتها، إضافة الى الإجراءات التي اعتمدت في الدراسة والمعالجة الإحصائية التي استخدمها الباحث في استخلاص نتائج الدراسة وتحليلها.

منهج الدراسة

استخدم الباحث المنهج الوصفي لتحقيق أهداف الدراسة، حيث تم تصنيف البيانات التي جمعت من أفراد العينة، ومن ثم تحليلها باستخدام الطرق والأساليب الإحصائية المناسبة، ومناقشتها وربطها بالإطار النظري والدراسات السابقة (عبيدات وآخرون، 2006).

مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من موظفي دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية والبالغ عددهم 200 موظفا وموظفة بناء على إحصائية من وزارة المالية الفلسطينية لعام 2021، وإن الدراسة استهدفت إدارة ومديريات ضريبة الدخل التالية (رام الله، نابلس، طولكرم، بيت لحم، اريحا، جنين، قلقيلية، طوباس، سلفيت، الخليل).

عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من (132) موظفا وموظفة من موظفي دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية، أي بما نسبته (66%) من المجتمع الكلي والذي كان عدده (200)، وتم اختيار العينة بالطريقة العشوائية البسيطة. تم ادخال أسماء موظفي دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية وعددهم 200 موظفا وموظفة في الحاسب الآلي واختير منهم 132 موظفا وموظفة، وقام الباحث بتوصيل الاستبانة لكل الأفراد الذين وقع عليهم الاختيار العشوائي، وتم جمع الاستبانات وادخالها الى الحاسب الآلي وتم اختيار حجم العينة حسب معادلة ستيفين ثامبسون

$$n = \frac{N \times P(1 - P)}{[(N - 1) \times (d^2 \div z^2)] + P(1 - P)}$$

حيث:

N تمثل حجم المجتمع

Z تمثل الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة () = (1.96)

D تمثل نسبة الخطأ وتساوي 0.05.

P تمثل نسبة توفر الخاصية والمحايدة وتساوي (0.5)

$$\begin{aligned} n &= 200 * 0.50 (1 - 0.50) / [200 - 1 * \{(0.05)^2 / (1.96)^2\} + 0.50 (1 - 0.50)] \\ &= 200 * 0.50 * 0.50 / [199 * (0.0025 / 3.841)] + 0.50 * 0.50 \\ &= 200 * 0.25 / [199 * 0.00065] + 0.25 \\ &= 50 / 0.12935 + 0.25 \\ &= 50 / 0.37935 = 131.804 = 132 \end{aligned}$$

والجدول التالي يوضح توزيع أفراد العينة بحسب المتغيرات: المديرية، سنوات الخبرة، والمسمى الوظيفي.

الجدول (3.1): توزيع أفراد العينة بحسب متغير المديرية، سنوات الخبرة، والمسمى الوظيفي

النسبة	التكرار	خصائص افراد عينة الدراسة
الدرجة الوظيفية		
1.5%	2	مدير عام
12.9%	17	مدير دائرة
6.8%	9	نائب مدير دائرة
12.9%	17	رئيس قسم
65.9%	87	موظف
سنوات الخدمة		
22%	29	5 سنوات فأقل
26.5%	35	من 5-10 سنوات
51.5%	68	أكثر من 10 سنوات
المديرية		
18.2%	24	رام الله
7.6%	10	بيت لحم
5.3%	7	اريحا

9.1%	12	جنين
6.8%	9	قليلية
5.3%	7	طوباس
9.8%	13	طولكرم
3.8%	5	سلفيت
23.5%	31	نابلس
10.6%	14	الخليل

أدوات الدراسة:

بهدف جمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة، وظف الباحث أداة للدراسة تكونت من (ثلاث مقاييس) وهم كما يلي: مقياس الحوكمة الضريبية، ومقياس أنظمة المعلومات، ومقياس التهرب الضريبي، وذلك بعد الرجوع الى الأدبيات النظرية والبحث في الدراسات التي اهتمت بموضوع الحوكمة الضريبية وأنظمة المعلومات والحد من التهرب الضريبي.

أولاً: مقياس الحوكمة الضريبية:

قام الباحث بإعداد مقياس الحوكمة الضريبية بهدف قياس درجة تطبيق أبعاد الحوكمة الضريبية لدى دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية، من خلال مراجعة الإطار النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة لا سيما دراسة (Zakariya، 2015)، ودراسة (Joel، 2018)، ودراسة (يامن، 2019)، ودراسة (طه، 2016)، ودراسة (حسيبا، 2018)، حيث تكون هذا المقياس في صورته الأولية من (30) فقرة، موزعة على (5) أبعاد.

ثانياً: مقياس أنظمة المعلومات:

قام الباحث بإعداد مقياس أنظمة المعلومات بهدف قياس درجة تطبيق أبعاد أنظمة المعلومات لدى دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية، من خلال مراجعة الإطار النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة لا سيما دراسة (Shakavart، 2016)، ودراسة (Munirat، 2016)، ودراسة (برهوم، 2018)، ودراسة (عبد الرحمن، 2015)، ودراسة (الربيعي ورشيد، 2013)، ودراسة (غنيم، 2017) حيث تكون هذا المقياس في صورته الأولية من (24) فقرة، موزعة على (4) أبعاد.

ثالثاً: مقياس التهرب الضريبي:

قام الباحث بإعداد مقياس التهرب بهدف قياس درجة الحد من التهرب الضريبي لدى دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية، من خلال مراجعة الإطار النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة لا سيما دراسة (ابن عون،

(2016)، دراسة (الربيعي ورشيد، 2013)، ودراسة (طه، 2016)، ودراسة (البريم، 2016)، ودراسة (Zakariya, 2015)، حيث تكون هذا المقياس في صورته الأولية من (10) فقرات.

أداة الدراسة

بعد إطلاع الباحث على أدبيات الدراسات السابقة والحالية ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بموضوع الدراسة، قام الباحث باستخدام استبانة موجه للموظفين العاملين في دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية، كأداة لجمع البيانات بالاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي، بهدف التعرف على آراء أفراد العينة نحو دور وتأثير الحوكمة الضريبية معتمدة على أنظمة المعلومات في الحد من التهرب الضريبي، حيث أن الاستبيان مثل الأداة المناسبة والأكثر ملاءمة لموضوع الدراسة، وخصصت أوزان ترجيحية عدد خمسة وذلك لإيجاد الأوساط الحسابية لآراء عينة الدراسة، بحيث خصص الوزن (5) لحالة موافق بشدة، و(4) لحالة موافق، و(3) لحالة محايد، و(2) لحالة غير موافق، و(1) لحالة غير موافق بشدة (عبد الفتاح، 2007).

طريقة تحضير الاستبانة:

تضمن الاستبيان مجموعة من الاسئلة تتمحور حول موضوع الدراسة، وتم تقسيمه على النحو التالي:

- ✓ تمهيد: هدفه شرح هدف الاستبيان وموضوع الدراسة
- ✓ القسم الأول: يتعلق بالمتغيرات الديموغرافية للعينة، بهدف التعرف على الخصائص والمعلومات الشخصية والوظيفية لأفراد العينة المبحوثة، حيث ضمت خمسة أسئلة حول: الجنس، المؤهل العلمي، الدرجة الوظيفية، سنوات الخدمة، المديرية.
- ✓ القسم الثاني: يتعلق بمحاور الدراسة حيث قسم الى ثلاثة محاور وهم كما يلي:
- المحور الأول: تتضمن 30 فقرة حول أبعاد الحوكمة الضريبية، وزعت على خمس مبادئ وهي: الشفافية، والمساءلة، الإفصاح، الالتزام الأخلاقي، الكفاءة والفعالية.

جدول رقم (3.2): توزيع فقرات محور الحوكمة الضريبية

رقم	المبدأ	عدد الفقرات
1	الشفافية	6
2	المساءلة	6
3	الإفصاح	6
4	الالتزام الأخلاقي	6
5	الكفاءة والفعالية	6
	المجموع	30

- المحور الثاني: تضمن 24 فقرة حول أبعاد أنظمة المعلومات، وزعت على أربعة مبادئ وهي: المستلزمات المادية، المستلزمات البرمجية، المستلزمات البشرية، المستلزمات التنظيمية.

جدول رقم (3.3): توزيع فقرات محور أنظمة المعلومات

رقم	المستلزمات	عدد الفقرات
1	المادية	6
2	البرمجية	6
3	البشرية	6
4	التنظيمية	6
	المجموع	24

- المحور الثالث: تضمن 10 أسئلة تمحورت حول التهرب الضريبي.

صدق الأداة وثباتها

بعد الانتهاء من إعداد أداة الدراسة المقترحة، تم إجراء اختبارات الثبات (reliability)، والصدق (validity) للتحقق من جودة الاستبيان وصدق مقاييس الدراسة، قام الباحث باتباع الإجراءات التالية:

أولاً: الصدق الظاهري:

اختبر الباحث صدق أداة الدراسة من خلال عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين المختصين في تخصص الإدارة العامة والمحاسبة وإدارة الأعمال واللغة العربية، وقد طُلب من المحكمين إبداء الرأي في فقرات أداة الدراسة من حيث صياغة الفقرات، ومدى مناسبتها للمجال الذي وُضعت فيه، إما بالموافقة عليها، أو تعديل صياغتها، أو حذفها لعدم أهميتها، أو إضافة فقرات جديدة، ولقد تم الأخذ برأي أعضاء لجنة المحكمين في عملية التحكيم، وبذلك يكون قد تحقق صدق المحتوى للاستبيان، وأصبحت أداة الدراسة في صورتها النهائية (الملحق 2).

ثانياً: صدق البناء:

للتحقق من صدق بناء مقاييس الدراسة، ستطبق المقاييس على عينة استطلاعية مكونة من (132) من مجتمع الدراسة، وتستخدم معامل ارتباط بيرسون لاستخراج قيم معاملات ارتباط الفقرة بالبعد الذي تنتمي إليه، بالمعيار المعتمد لقبول الفقرة حسب ما جاء به جارسيا (Garcia, 2011) أن قيمة معامل الارتباط التي تقل عن (0.30) تعتبر ضعيفة، والقيم التي تقع ضمن المدى (-0.30 - أقل أو يساوي 0.70) تعتبر متوسطة، والقيم التي تزيد عن (0.70) تعتبر قوية.

ثالثاً: للتحقق من الثبات لمقاييس الدراسة، استخدم الباحث طريقة ثبات التجانس الداخلي (Consistency) وحساب معامل التجانس (كرومباخ الفا) (Cronbach Alpha) وذلك للتأكد من ثبات الاستبيان، وهذا النوع من الثبات يشير إلى قوة التجانس في أداة الدراسة.

جدول (3.4): معامل الارتباط بين كل عبارة والدرجة الكلية للمقياس

الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط
1	0.710**	17	0.654**	33	0.680**	49	0.622**
2	0.700**	18	0.634**	34	0.690**	50	0.694**
3	0.726**	19	0.662**	35	0.696**	51	0.688**
4	0.692**	20	0.652**	36	0.682**	52	0.716**
5	0.716**	21	0.654**	37	0.660**	53	0.722**
6	0.704**	22	0.676**	38	0.658**	54	0.630**
7	0.686**	23	0.672**	39	0.656**	55	0.700**
8	0.676**	24	0.656**	40	0.672**	56	0.704**
9	0.678**	25	0.622**	41	0.666**	57	0.702**
10	0.690**	26	0.696**	42	0.658**	58	0.698**
11	0.698**	27	0.690**	43	0.692**	59	0.720**
12	0.682**	28	0.716**	44	0.698**	60	0.724**
13	0.684**	29	0.720**	45	0.700**	61	0.712**
14	0.700**	30	0.676**	46	0.636**	62	0.704**
15	0.698**	31	0.688**	47	0.664**	63	0.708**
16	0.630**	32	0.682**	48	0.656**	64	0.782**

يوضح الجدول (3.4) أن معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات مقياس الحوكمة الضريبية والدرجة الكلية للمقياس تراوحت ما بين (0.622 و0.782) وهي معاملات ارتباط دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05) مما يشير إلى تمتع المقياس بصدق الاتساق الداخلي.

ثالثاً: الصدق التمايزي

يشير معيار الصدق التمايزي Discriminant Validity إلى درجة تباعد المتغيرات عن بعضها البعض أو بمعنى آخر أن كل متغير يمثل نفسه ولا يمثل غيره من المتغيرات وذلك من أجل التأكد من ان المتغيرات المستخدمة غير مكررة. تم استخدام معيار (Fornell and Larcker (1981) وحتى يكون هناك صدق تمايزي لأداة الدراسة يجب ان يكون معيار Fornell-Larcker لكل متغير من متغيرات الدراسة أكبر ما يمكن مقارنة ببقية المتغيرات، أي أن المتغير يمثل نفسه أكثر من تمثيله لبقية المتغيرات، وبالتالي لا يكون هناك تداخل بين متغيرات الدراسة. **Error! Reference source not found.** يوضح انه لا يوجد تداخل بالتالي معيار الصدق التمايزي لأداة الدراسة محقق.

جدول رقم (3.5): نتائج الصدق التمايزي

أنظمة المعلومات	الحوكمة الضريبية	التهرب الضريبي	
		0.801	التهرب الضريبي
	0.717	0.770	الحوكمة الضريبية
0.729	0.698	0.771	أنظمة المعلومات

بناءً على ما سبق، تظهر النتائج صحة الاسئلة المستخدمة في قياس المتغيرات من خلال تحليل النموذج القياسي Measurement Model بشقيه الصدق التقاربي Convergent validity والصدق التمايزي Discriminant validity فانه من الممكن البدء بتحليل النموذج الهيكلي (النموذج الداخلي) Structural Model والذي سيتم مناقشته في القسم التالي.

بعد كل ما سبق من اجراءات استقرت خطوات العمل على النحو التالي:

1. إعداد أداة الدراسة بصورتها النهائية.
2. تحديد أفراد عينة الدراسة.
3. توجيه كتاب من عمادة كلية الدراسات العليا في جامعة القدس المفتوحة، الى الإدارة العامة للشؤون الإدارية في وزارة المالية الفلسطينية، لتسهيل مهمة جمع بيانات الدراسة (ملحق 4).
4. قام الباحث بتوزيع أداة الدراسة على عينة الدراسة، واسترجاعها، وتم توزيع (148) استبانة، وتم استرجاع (137) استبانة وجد منها (132) استبانة صالحة للتحليل.
5. تم تفريغ البيانات في برنامج Smart PLS3.
6. استخراج النتائج، وتحليلها، ومناقشتها، ومقارنتها مع الدراسات السابقة، واقتراح التوصيات المناسبة.

بعد كل ما سبق من اجراءات استقر مقياس الحوكمة الضريبية، أنظمة المعلومات، التهرب الضريبي على النحو التالي:

الجزء الأول: تكون من خطاب موجه لأفراد عينة البحث.

الجزء الثاني: اشتمل على المتغيرات الديموغرافية المتعلقة بأفراد عينة البحث، وهي: الجنس، المؤهل العلمي، الدرجة الوظيفية، سنوات الخدمة، المديرية.

الجزء الثالث: تكون من مقياس الحوكمة الضريبية، مقياس أنظمة المعلومات، مقياس التهرب الضريبي، بحيث تكون مقياس الحوكمة الضريبية في صورته النهائية من (30) فقرة، موزعة على (5) أبعاد هي (الشفافية، المساءلة، الإفصاح، الالتزام الاخلاقي، الكفاءة والفعالية)، ومقياس أنظمة المعلومات تكون في صورته النهائية من (24) فقرة، موزعة على (4) مستلزمات هي (المادية، البرمجية، البشرية، التنظيمية)، ومقياس التهرب الضريبي تكون في صورته النهائية من (10) فقرات.

حيث صيغت جميع هذه الفقرات صياغة ايجابية كمؤشرات على الحالة الإيجابية لتطبيق مبادئ الحوكمة الضريبية باستخدام أنظمة المعلومات للحد من التهرب الضريبي في ادارة ضريبة الدخل في الضفة الغربية، وطلب من أفراد العينة الإجابة عليها وفقاً لسلم ليكرت الخماسي: موافق بشدة (5)، موافق (4)، محايد (3)، غير موافق (2)، غير موافق بشدة (1)، أي بمعنى أنه كلما زادت درجات المقياس كان ذلك مؤشراً على توافر الحكم الرشيد والعكس صحيح، ولتفسير استجابات أفراد عينة الدراسة على المقياس استخدم المعيار النسبي الآتي:

(الحد الاقصى للاستجابة - الحد الادنى) ÷ عدد الدرجات

$$0.80 = 5 \div 4 = 5 \div (1-5) =$$

وعليه يصبح تقدير توزيع درجات الاستجابة لأفراد العينة على مقياس ليكرت الخماسي حسب ما يتضمنه الجدول الآتي:

جدول (3.6): توزيع درجات الاستجابة لأفراد العينة على مقياس ليكرت الخماسي

الدرجة	كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
مدى الدرجة	5-4.21	4.20-3.41	3.40-2.61	2.60-1.81	1.80-1

متغيرات الدراسة

لقد اشتملت الدراسة على متغير وسيط، مستقل، تابع وهو كالاتي:

المتغير الوسيط: تمثل المتغير الوسيط بالحوكمة الضريبية والذي شكل أساس الفرضيات، كما واشتمل هذا المتغير على الأبعاد التالية: (الشفافية، المساءلة، الإفصاح، الالتزام الأخلاقي، الكفاءة والفعالية).

المتغير المستقل: تمثل المتغير المستقل بأنظمة المعلومات ومدى تأثيره في الحد من التهرب الضريبي، وتضمن على الأبعاد التالية: (المادية، البرمجية، البشرية، التنظيمية).

المتغير التابع: تمثل المتغير بالتهرب الضريبي.

وسيقوم الباحث: بدراسة الحوكمة الضريبية كمتغير وسيط، وأنظمة المعلومات كمتغير مستقل، والتهرب الضريبي كمتغير تابع.

المعالجات الإحصائية

بعد جمع إجابات أفراد العينة، جرى ترميزها وإدخال البيانات باستخدام الحاسوب، ثم تمت معالجة البيانات إحصائياً باستخدام برنامج التحليل الإحصائي المتقدم 3 SMART PLS ومن المعالجات الإحصائية المستخدمة لاختبار نموذج الدراسة وإثبات صحة أو نفي الفرضيات ما يلي:

أولاً: تحليل النموذج القياسي Measurement Model

يمكن تحليل نتائج النموذج القياسي من خلال التحقق من المعايير التالية:

1. الصدق التقاربي Convergent validity وتتم من خلال

(A) الاتساق الداخلي - التشعبات Factor Loading

(B) ثبات المقياس Reliability - الموثوقية المركبة Composite Reliability (CR)

(C) متوسط التباين المفسر Average Variance Extracted (AVE)

2. الصدق التمايزي Discriminant validity وذلك من خلال معيار (Fornell and Larcker (1981)

ثانياً: تحليل النموذج الهيكلي Structural Model

يمكن تحليل نتائج النموذج الهيكلي من خلال التحقق من المعايير التالية:

(A) معامل التفسير coefficient of determination (R^2)

(B) حجم التأثير Effect size (f^2)

(C) اختبار الفرضيات

ثالثاً: اختبار جودة نموذج الدراسة: يتم اختبار جودة نموذج الدراسة من خلال التحقق من المعايير التالية:

(A) جودة التنبؤ Q^2

(B) جودة المطابقة Goodness of Fit (GoF)

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

المقدمة

تميزت هذه الدراسة باستخدام الحوكمة الضريبية كمتغير وسيط بين أنظمة المعلومات والحد من التهرب الضريبي، وذلك من خلال عرض وحصر أهم المواضيع المتعلقة بموضوع الدراسة من حيث الجانب النظري والتطبيقي، لذلك علينا أن نختم هذه الدراسة من خلال تأكيدنا على أن الحوكمة الضريبية والتهرب الضريبي يعتبران من أهم المواضيع المطروحة كونهما مرتبطان بأنظمة المعلومات التكنولوجية، كون الضريبة تعتبر من أهم المصادر للدولة من حيث الإيرادات، فهي تلعب دور فعال في دفع وتقدم اقتصاد الدولة باتجاه الرقي والتقدم، لذلك تعتبر الحوكمة الضريبية الركيزة الأساسية التي يقوم عليها النظام الضريبي بصفة عامة ودائرة ضريبة الدخل في الضفة الغربية بصفة خاصة، لذا لا بد من تطبيق مبادئ الحوكمة الضريبية في الإدارة العامة للمضرائب بشكل عام ودوائر ضريبة الدخل بشكل خاص في الضفة الغربية، نظرا للأهمية التي تتبع عن الحوكمة الضريبية وتؤثر بشكل فعال في النظام الضريبي، لأنها تعتبر جزء من المكونات التي يتكون منها النظام الضريبي، و الحوكمة الضريبية وأنظمة المعلومات لهم أثر مهم في تحقيق الأهداف السياسية الضريبية للدولة والتي تتمثل في الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ولهذا فإن تطبيق مبادئ الحوكمة الضريبية باستخدام أنظمة المعلومات التكنولوجية له أهمية خاصة في دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية.

إما بالنسبة للتهرب الضريبي فهو يعتبر ظاهرة عالمية وليست خاصة فقط في فلسطين، لأنه لا يقتصر على الدول التي تخطو نحو النمو فقط دون غيرها بل إن التهرب الضريبي ملازم للنظام الضريبي، بحيث يعتبر التهرب الضريبي أحد المعوقات الأساسية للتقدم والتنمية الاقتصادية والوفرة المالية للدولة، فهو يؤدي إلى إلحاق أضرار كبيرة بالخزينة العامة للدولة مما يؤثر بشكل سلبي على مواردها المالية، إلا أن مكافحة هذه الظاهرة ليس بالأمر الهين والبسيط، وذلك بسبب الأشكال المتنوعة التي يتخذها والتقنيات التي يتبعها المكلفون بالضريبة في استعمال الطرق الاحتياالية.

وعلى هذا الأساس حاولنا من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على الحوكمة الضريبية كمتغير وسيط بين أنظمة المعلومات والحد من التهرب الضريبي لدى دائرة ضريبة الدخل في الضفة الغربية، والتركيز على مدى تطبيق مبادئ الحوكمة الضريبية والتكنولوجيا لمكافحة ظاهرة التهرب الضريبي.

وبعد الانتهاء من جمع البيانات عن طريق استبيان اعد من خلال الباحث بغرض جمع البيانات اللازمة لاختبار نموذج الدراسة، بلغ حجم العينة (132) من مجتمع الدراسة المستهدف وهو (200) موظفا وموظفة في دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية. وفي هذا الفصل تم تحليل البيانات وعرض نتائجها، وذلك من اجل التحقق أو نفي صحة الفرضيات التي تم طرحها في نموذج الدراسة المقترح. وفي سبيل التحقق من نفي او اثبات صحة الفرضيات فان الدراسة الحالية قامت بتحليل البيانات باستخدام منهجية المعادلات الهيكلية Structural Equation (Modeling) SEM باستخدام برنامج التحليل الاحصائي المتقدم Smart-PLS3.

منهجية المعادلات الهيكلية SEM (Structural Equation Modeling)

تعد طريقة SEM (Structural Equation Modeling) من افضل الطرق الحديثة التي تستخدم لاختبار النماذج متعددة المتغيرات، وذلك لأنها تعطي للباحث امكانية اختبار العلاقة بين هذه المتغيرات دفعة واحدة مع تحديد مدى ملائمة النموذج للبيانات التي يتم تجميعها من خلال مجموعة مؤشرات يطلق عليها مؤشرات جودة المطابقة (Hair Jr, Hult, Ringle, & Sarstedt, 2016). وبناءً عليه تم استخدام نموذج المعادلات الهيكلية (SEM) من اجل اختبار مدى ملائمة النموذج المقترح، وذلك من خلال برنامج التحليل الاحصائي المتقدم Smart-PLS3، والذي يستخدم للتأكد من مدى ملائمة النموذج مع بيانات العينة المستخدمة وأنها تقيس فعليا ما وضعت من اجل قياسه.

معدل الاستجابات على أداة الدراسة

تمثلت طريقة توزيع الاستبيان في التوجه الشخصي لعينة الدراسة المكونة من موظفي ضريبة الدخل في الضفة الغربية، بحيث تم توزيع الاستبيان على عينة عشوائية بلغت (132) موظف من مجتمع الدراسة المكون من (200) موظفا وموظفة في ضريبة الدخل في الضفة الغربية، وبعد انتهاء عملية الجمع تم الحصول على 132 استبانة بواقع (66%) من مجتمع البحث الأصلي، وهذه النسبة تعد كافية جدا وممثلة لمجتمع البحث، (الجدول رقم 4.1) يبين الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة.

جدول رقم (4.1): خصائص افراد العينة الديموغرافية

النسبة	التكرار	خصائص افراد عينة الدراسة
الجنس		
66.7%	88	نكر
33.3%	44	انثى
المؤهل العلمي		

14.4%	19	دبلوم فأقل
68.9%	91	بكالوريوس
16.7%	22	دراسات عليا
الدرجة الوظيفية		
1.5%	2	مدير عام
12.9%	17	مدير دائرة
6.8%	9	نائب مدير دائرة
12.9%	17	رئيس قسم
65.9%	87	موظف
سنوات الخدمة		
22%	29	5 سنوات فأقل
26.5%	35	من 5-10 سنوات
51.5%	68	اكثر من 10 سنوات
المديرية		
18.2%	24	رام الله
7.6%	10	بيت لحم
5.3%	7	اريحا
9.1%	12	جنين
6.8%	9	قلقيلية
5.3%	7	طوباس
9.8%	13	طولكرم
3.8%	5	سلفيت
23.5%	31	نابلس
10.6%	14	الخليل

يتضح من الجدول رقم 4.1 اعلاه ان (66.7%) من افراد العينة ذكور وان (33.3%) منهم اناث، وتوزعت عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي فكان من يحملون الدبلوم فأقل نسبتهم (14.4%) ومن يحملون شهادة البكالوريوس (68.9%) ومن يحملون شهادات عليا كانت نسبتهم (16.7%)، اما بالنسبة للدرجة الوظيفية فكان ما نسبته (1.5%) مدير عام وهي اقل نسبة واكبر نسبة كانت للموظفين بنسبة (65.9%)، وكانت اعلى نسبة من حيث سنوات الخدمة هي لمن كان لهم خبرة اكثر من 10 سنوات بنسبة (51.5%) واقل نسبة لمن لهم خبرة خمس سنوات فأقل (22%)، وتوزعت عينة الدراسة حسب المديرية الى رام الله

(18.2%)، بيت لحم (7.6%)، اريحا (5.3%)، جنين (9.1%)، قلقيلية (6.8%)، طوباس (5.3%)، طولكرم (9.8%)، سلفيت (3.8%)، نابلس (23.5%)، الخليل (10.6%).

تحليل المؤشرات المتعلقة بمتغيرات الدراسة

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الرئيس

دور الحوكمة الضريبية كمتغير وسيط بين أنظمة المعلومات والحد من التهرب الضريبي لدى دائرة ضريبية الدخل في الضفة الغربية؟

وينبثق من هذا السؤال الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي:

- 1- ما درجة تطبيق الحوكمة في دوائر ضريبية الدخل في الضفة الغربية؟
 - 2- ما درجة تطبيق نظم المعلومات في دوائر ضريبية الدخل في الضفة الغربية؟
 - 3- ما درجة توافر فرص التهرب الضريبي لدى المكلفين في دوائر ضريبية الدخل من وجهة نظر الموظفين؟
 - 4- ما مدى تأثير أنظمة المعلومات في الحد من التهرب الضريبي في دوائر ضريبية الدخل في الضفة الغربية؟
 - 5- ما مستوى تأثير أنظمة المعلومات في الحوكمة في دوائر ضريبية الدخل في الضفة الغربية؟
 6. ما درجة تأثير الحوكمة في الحد من التهرب الضريبي في دوائر ضريبية الدخل في الضفة الغربية؟
- وللإجابة على هذه الأسئلة، تم استخراج النتائج التي تتعلق بالقسم الثاني من اداة الدراسة للعيينة التي تم اختيارها، والتي تتعلق بدراسة المحاور الخاصة والمرتبطة بالحوكمة الضريبية، وأنظمة المعلومات، والتهرب الضريبي، وتم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لفترات ومحاور الأداة، وقام الباحث بتحديد خمس فترات للفصل بين الدرجات المرتفعة والمنخفضة؛ إذ حسب طول المدى وهو (5-1 = 4) ثم قسمه على 5 فترات (5/4 = 0.8) وعليه فإن طول الفترة هو (0.8) وعليه اعتمد الباحث التقدير التالي، للفصل ما بين الدرجات، وبيان ذلك فيما يلي:

- المتوسط الحسابي (4.21 فأكثر ويعادل 84.2% فأعلى) درجة كبيرة جداً.
 - المتوسط الحسابي (3.41- 4.20 ويعادل 68.2% - 84.0%) درجة كبيرة.
 - المتوسط الحسابي (2.61-3.40 ويعادل 52.2% - 68.0%) درجة متوسطة.
 - المتوسط الحسابي (1.81-2.60 ويعادل 36.2% - 52.0%) درجة قليلة.
 - المتوسط الحسابي (أقل من 1.81) درجة قليلة جداً.
- أما الأساس الذي تم الاعتماد عليه في توزيع هذه الفئات فهو الوصف الإحصائي القائم على توزيع المتوسطات بين فئات التدرج على مقياس ليكرت الخماسي الذي يبدأ بالدرجة (موافق بشدة) وتعطى (5)

درجات، ثم (موافق) وتعطى (4) درجات، ثم (محايد) وتعطى (3) درجات، ثم (غير موافق) وتعطى درجتين، وينتهي ب (غير موافق بشدة) وتعطى درجة واحدة فقط. والجداول التالية توضح ذلك.

أ- تحليل المؤشرات المتعلقة بمتغير التهرب الضريبي

جدول رقم (4.2) التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاهمية النسبية واختبار المعنوية لمتغير التهرب

الضريبي

#	المتغير التابع: التهرب الضريبي	النسبة المئوية لإجابات المبحوثين					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	اختبار المعنوية	القرار الاحصائي	ترتيب الأهمية
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة						
1	يقوم المكلفون باستغلال بعض الثغرات الموجودة بالقانون الضريبي	6.3	15.6	19.2	39.3	19.6	3.50	1.156	70.00%	0.000	معنوية	9
2	نادرا ما يقوم المكلفون بالتصريح العادل للدخل عند تقديم الإقرار الضريبي	4.9	20.1	21	25.9	28.1	3.52	1.231	70.40%	0.000	معنوية	7
3	يسنعين المكلف بالضريبة بأهل الاختصاص لمعرفة الطرق المستخدمة للتهرب من الضريبة	4.9	12.9	28.1	33.9	20.1	3.51	1.100	70.20%	0.000	معنوية	8
4	تقديم المكلف البيان الضريبي السنوي باعتماده على سجلات ودفاتر حسابات مصطنعة تخالف ما هو موجود بالدفاتر الحقيقية	8.5	12.1	21.9	37.1	20.5	3.49	1.190	69.80%	0.000	معنوية	10
5	يقوم المكلفون بشكل مستمر بتخفيض قيمة الدخل الخاضع للضريبة بتخفيض قيمة الدخل الخاضع للضريبة بشكل مستمر	5.8	12.1	19.6	41.1	21.4	3.60	1.124	72.00%	0.000	معنوية	3
6	يقوم المكلفون عادة بعمليات شراء وهمية لتضخيم المصروفات	4	17.9	21.9	24.6	31.7	3.62	1.214	72.40%	0.000	معنوية	2
7	المكلفون يقدمون فواتير مزورة من أجل تخفيض قيمة الضريبة	8	9.4	25.9	32.1	24.6	3.56	1.189	71.20%	0.000	معنوية	4
8	يتم إخفاء بعض عمليات البيع بغرض التقليل من العائدات	3.1	15.2	27.7	34.4	19.6	3.52	1.067	70.40%	0.000	معنوية	6
9	شعور المكلف بتدني عدالة النظام الضريبي	2.7	21.9	21.4	26.3	27.7	3.54	1.186	70.80%	0.000	معنوية	5
10	شعور بعض المكلفين بالمبالغة في تقدير الاعباء الضريبية عليهم	2.2	8.5	14.3	46.4	28.6	3.91	.982	78.20%	0.000	معنوية	1

يتبين من الجدول السابق ان الدرجة الكلية لبعدها التهرب الضريبي حسب موظفي ضريبة الدخل في الضفة الغربية كانت متوسطة، بمتوسط حسابي (3.577)، و تراوحت قيم المتوسطات الحسابية ما بين (3.49-3.91) وهي اعلى من المتوسط الحسابي النظري، وللمزيد من التحقق الاحصائي فقد تم اختبار قيمة المعنوية والذي اشار الى وجود فوارق ذات دلالة احصائية فقد جاءت اعلى فقرة من حيث الاهمية النسبية هي فقرة "شعور بعض المكلفين بالمبالغة في تقدير الاعباء الضريبية عليهم" بمتوسط حسابي (3.91) وانحراف معياري (0.982)، وفي المرتبة الثانية جاءت فقرة "يقوم المكلفون عادة بعمليات شراء وهمية لتضخيم المصروفات" بمتوسط حسابي (3.62) وانحراف معياري (1.214)، و اقل فقرة ذات اهمية نسبية كانت فقرة "تقديم المكلف

البيان الضريبي السنوي باعتماده على سجلات ودفاتر حسابات مصنعة تخالف ما هو موجود بالدفاتر الحقيقية" بمتوسط حسابي (3.49) وانحراف معياري (1.190).

ب- تحليل المؤشرات المتعلقة بمتغير الحوكمة الضريبية

البعد الأول/ مبدأ الشفافية

جدول رقم (4.3) التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاهمية النسبية واختبار

المعنوية لمتغير الحوكمة الضريبية بعد "مبدأ الشفافية"

#	البعد الأول/ مبدأ الشفافية	النسبة المئوية لإجابات المبحوثين					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	اختبار المعنوية	القرار الاحصائي	ترتيب الاهمية
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة						
1	اللوائح والأنظمة متاحة لكافة الموظفين في الدائرة	5.4	8.5	31.3	35.7	19.2	3.55	1.062	71.00%	0.000	معنوية	3
2	تتم إجراءات العمل بشكل مبسط يسمح بأداء الأنشطة دون تعقيد من قبل الموظفين	4.9	17.9	19.6	37.9	19.6	3.50	1.140	70.40%	0.000	معنوية	5
3	ترفع الأنظمة والتشريعات المطبقة في الدائرة مستوى الشفافية والكفاءة في التقارير المالية	5.4	9.4	29	28.6	27.2	3.63	1.141	72.60%	0.000	معنوية	1
4	تقدم الدائرة تقاريرها بشكل واضح لوزارة المالية	5.4	16.5	24.1	34.4	19.6	3.46	1.140	69.20%	0.000	معنوية	6
5	تنشر الدائرة المعلومات الضريبية حول عمليات التحصيل الضريبي للمكلفين بالضريبة بطريقة عادلة	3.6	15.2	22.8	37.1	21.4	3.58	1.094	71.60%	0.000	معنوية	2
6	تنشر الدائرة القوائم المالية بطريقة تمكن المكلفين الاطلاع عليها في اي وقت	3.1	15.2	27.7	34.4	19.6	3.52	1.067	70.00%	0.000	معنوية	4

يتبين من الجدول السابق ان الدرجة الكلية لبعد مبدأ الشفافية حسب موظفي ضريبة الدخل في الضفة الغربية كانت متوسطة، بمتوسط حسابي (3.544)، و تراوحت قيم المتوسطات الحسابية ما بين (3.46-3.63) وهي اعلى من المتوسط الحسابي النظري، وللمزيد من التحقق الاحصائي فقد تم اختبار قيمة المعنوية والذي اشار الى وجود فوارق ذات دلالة احصائية فقد جاءت اعلى فقرة من حيث الاهمية النسبية هي فقرة " ترفع الأنظمة والتشريعات المطبقة في الدائرة مستوى الشفافية والكفاءة في التقارير المالية" بمتوسط حسابي (3.63) وانحراف معياري (1.141)، وفي المرتبة الثانية جاءت فقرة " تنشر الدائرة المعلومات الضريبية حول عمليات التحصيل الضريبي للمكلفين بالضريبة بطريقة عادلة " بمتوسط حسابي (3.58) وانحراف معياري (1.094)، واقل فقرة ذات اهمية نسبية كانت فقرة " تقدم الدائرة تقاريرها بشكل واضح لوزارة المالية" بمتوسط حسابي (3.46) وانحراف معياري (1.140).

البعد الثاني/ مبدأ المساءلة

جدول رقم (4.4) التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاهمية النسبية واختبار المعنوية لمتغير

الحوكمة الضريبية بعد "مبدأ المساءلة"

#	البعد الثاني/ مبدأ المساءلة	النسبة المئوية لإجابات المبحوثين					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	اختبار المعنوية	القرار الاحصائي	ترتيب الاهمية
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة						
1	يوجد لجان تفتيش ومراقبة من خارج الدائرة للتأكد من سير العمل وفق السياسة العامة للدائرة	7.1	16.1	28.1	23.7	25	3.43	1.226	68.60%	0.000	معنوية	3
2	يتم التدرج في نوع العقوبة بما يتناسب نوع المخالفة وتكرارها	2.7	20.5	27.2	35.3	14.3	3.38	1.048	67.60%	0.000	معنوية	6
3	يوجد نظام فعال في الدائرة للرقابة والتدقيق	10.7	15.6	20.5	30.4	22.8	3.39	1.287	67.80%	0.000	معنوية	5
4	يتوفر في الوزارة موقع إلكتروني يتضمن كافة المعلومات والبيانات اتخاذ القرار	7.1	9.8	31.7	33.5	17.9	3.45	1.111	69.00%	0.000	معنوية	2
5	تعاقب الدائرة كل من يخالف القانون او يثبت تورطه بقضية فساد	7.1	15.6	18.8	38.4	20.1	3.49	1.183	69.80%	0.000	معنوية	1
6	تسمح البيانات المساءلة في الدائرة بالمراجعة في أي وقت	6.3	19.6	25.4	24.1	24.6	3.41	1.228	68.20%	0.000	معنوية	4

يتبين من الجدول السابق ان الدرجة الكلية لبعد مبدأ المساءلة حسب موظفي ضريبة الدخل في الضفة الغربية كانت متوسطة، بمتوسط حسابي (3.43)، و تراوحت قيم المتوسطات الحسابية ما بين (3.38-3.49) وهي اعلى من المتوسط الحسابي النظري، وللمزيد من التحقق الاحصائي فقد تم اختبار قيمة المعنوية والذي اشار الى وجود فوارق ذات دلالة احصائية فقد جاءت اعلى فقرة من حيث الاهمية النسبية هي فقرة " تعاقب الدائرة كل من يخالف القانون او يثبت تورطه بقضية فساد" بمتوسط حسابي (3.49) وانحراف معياري (1.183)، وفي المرتبة الثانية جاءت فقرة "يتوفر في الوزارة موقع إلكتروني يتضمن كافة المعلومات والبيانات اتخاذ القرار" بمتوسط حسابي (3.45) وانحراف معياري (1.111)، و اقل فقرة ذات اهمية نسبية كانت فقرة "يتم التدرج في نوع العقوبة بما يتناسب نوع المخالفة وتكرارها" بمتوسط حسابي (3.38) وانحراف معياري (1.048).

البعد الثالث/ مبدأ الإفصاح

جدول رقم (4.5) التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاهمية النسبية واختبار

المعنوية لمتغير الحوكمة الضريبية بعد "مبدأ الإفصاح"

ترتيب الاهمية	القرار الاحصائي	اختبار المعنوية	الاهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية لإجابات المبحوثين					#	البعد الثالث/ مبدأ الإفصاح
						موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
3	معنوية	0.000	68.40%	1.043	3.42	14.3	37.9	27.2	17	3.6	1	تفصح الدائرة عن خططها فيما يتعلق بالإجراءات المنوي القيام بها
1	معنوية	0.000	70.00%	1.238	3.50	27.7	25.4	21.4	20.1	5.4	2	يتم عرض حسابات الدائرة وفقا لمبادئ المحاسبة الحكومية المستندة لقانون ضريبة الدخل الفلسطيني
2	معنوية	0.000	69.80%	1.128	3.49	20.5	32.6	27.2	14.3	5.4	3	يساعد الإفصاح على تعديل الأخطاء الضريبية وتحسين طرق معالجتها
6	معنوية	0.000	63.00%	1.272	3.15	17	29.5	14.3	30.4	8.9	4	تفصح الدائرة في خططها المستقبلية عن حجم الأداء المتوقع من خلال موقعها الإلكتروني على الانترنت
4	معنوية	0.000	65.40%	1.137	3.27	13.4	32.6	30.8	14.3	8.9	5	تقوم الدائرة بالإفصاح عن المعلومات المالية من خلال موقعها الإلكتروني
5	معنوية	0.000	63.40%	1.260	3.17	17.4	29.5	13.8	31.7	7.6	6	يتم الإفصاح من خلال المنشورات عن السياسات العامة للدائرة

يتبين من الجدول السابق ان الدرجة الكلية لبعد مبدأ الإفصاح حسب موظفي ضريبة الدخل في الضفة الغربية كانت متوسطة، بمتوسط حسابي (3.37)، و تراوحت قيم المتوسطات الحسابية ما بين (3.15-3.50) وهي اعلى من المتوسط الحسابي النظري، وللمزيد من التحقق الاحصائي فقد تم اختبار قيمة المعنوية والذي اشار الى وجود فوارق ذات دلالة احصائية فقد جاءت اعلى فقرة من حيث الاهمية النسبية هي فقرة " يتم عرض حسابات الدائرة وفقا لمبادئ المحاسبة الحكومية المستندة لقانون ضريبة الدخل الفلسطيني" بمتوسط حسابي (3.50) وانحراف معياري (1.238)، وفي المرتبة الثانية جاءت فقرة "يساعد الإفصاح على تعديل الأخطاء الضريبية وتحسين طرق معالجتها" بمتوسط حسابي (3.45) وانحراف معياري (1.111)، و اقل فقرة ذات اهمية نسبية كانت فقرة " تفصح الدائرة في خططها المستقبلية عن حجم الأداء المتوقع من خلال موقعها الإلكتروني على الانترنت" بمتوسط حسابي (3.15) وانحراف معياري (1.272).

البعد الرابع/ مبدأ الالتزام الأخلاقي

جدول رقم (4.6) التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاهمية النسبية واختبار

المعنوية لمتغير الحوكمة الضريبية بعد "مبدأ الالتزام الأخلاقي"

#	البعد الرابع/ مبدأ الالتزام الأخلاقي	النسبة المئوية لإجابات المبحوثين					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	اختبار المعنوية	القرار الاحصائي	ترتيب الاهمية
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة						
1	العدالة في اتخاذ القرارات لدى الدائرة تعزز الالتزام الأخلاقي لدى المكلفين	8.9	14.3	30.8	32.6	13.4	3.31	1.121	66.20%	0.000	معنوية	3
2	ملاءمة القوانين الضريبية مع الوضع الاقتصادي للمكلفين تعزز الالتزام الأخلاقي	6.7	16.1	32.1	29.5	15.6	3.26	1.090	65.20%	0.000	معنوية	6
3	وضوح المعلومات الضريبية تساعد المكلفين بالالتزام الأخلاقي بالقيام بواجباتهم تجاه ضريبة الدخل	5.4	21.9	25.9	35.3	11.6	3.27	1.140	65.40%	0.000	معنوية	5
4	تعزز الشفافية لدى الدائرة الالتزام الأخلاقي لدى المكلفين	8.9	12.5	37.1	25.9	15.6	3.38	1.165	67.60%	0.000	معنوية	1
5	توفر الإفصاح لدى الدائرة يساهم في تعزيز الالتزام الأخلاقي لدى المكلفين	8	16.5	20.5	39.7	15.2	3.36	1.143	67.20%	0.000	معنوية	2
6	القرارات التي تتخذها الدائرة كهيئة بحماية مصالح المكلفين	8.9	13.8	30.8	33	13.4	3.28	1.135	65.60%	0.000	معنوية	4

يتبين من الجدول السابق ان الدرجة الكلية لبعد مبدأ الالتزام الأخلاقي حسب موظفي ضريبة الدخل في الضفة الغربية كانت متوسطة، بمتوسط حسابي (3.31)، و تراوحت قيم المتوسطات الحسابية ما بين (3.26-3.38) وهي اعلى من المتوسط الحسابي النظري، وللمزيد من التحقق الاحصائي فقد تم اختبار قيمة المعنوية والذي اشار الى وجود فوارق ذات دلالة احصائية فقد جاءت اعلى فقرة من حيث الاهمية النسبية هي فقرة "تعزز الشفافية لدى الدائرة الالتزام الأخلاقي لدى المكلفين" بمتوسط حسابي (3.38) وانحراف معياري (1.165)، وفي المرتبة الثانية جاءت فقرة " توفر الإفصاح لدى الدائرة يساهم في تعزيز الالتزام الأخلاقي لدى المكلفين" بمتوسط حسابي (3.36) وانحراف معياري (1.143)، واقل فقرة ذات اهمية نسبية كانت فقرة " ملاءمة القوانين الضريبية مع الوضع الاقتصادي للمكلفين تعزز الالتزام الأخلاقي" بمتوسط حسابي (3.26) وانحراف معياري (1.090).

البعد الخامس/ مبدأ الكفاءة والفعالية

جدول رقم (4.7) التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاهمية النسبية واختبار المعنوية

لمتغير الحوكمة الضريبية بعد "مبدأ الكفاءة والفعالية"

ترتيب الاهمية	القرار الاحصائي	اختبار المعنوية	الاهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية لإجابات المبحوثين					#	مبدأ الكفاءة والفعالية
						موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
6	معنوية	0.000	62.20%	1.391	3.11	18.3	29	16.1	18.3	18.3	1	تتوفر لدى الموظفين القدرات على إتمام وإنجاز عملهم بشكل جيد من حيث الوقت والسرعة
3	معنوية	0.000	69.60%	1.213	3.48	21	37.1	20.1	12.9	8.9	2	يملك المقدر الضريبي معلومات مهنية بحيث لا يمكن تضليله
4	معنوية	0.000	69.00%	1.226	3.45	21.4	33	24.1	11.6	9.8	3	الموظفين على دراية ومعرفة في القوانين المعمول بها في دائرة ضريبة الدخل
2	معنوية	0.000	71.60%	1.134	3.58	20.5	42	18.8	12.5	6.3	4	يوجد لدى الدائرة معايير خاصة للتوظيف
1	معنوية	0.000	72.00%	1.212	3.60	30.8	35	21	19.6	3.6	5	يتمتع الموظفون في الدائرة بمهارات عالية في الاتصال والتواصل مع المكلفين
5	معنوية	0.000	67.60%	1.130	3.38	19.2	26.8	33	15.2	5.8	6	تهتم الدائرة بتقييم أداء الموظفين لديها من خلال تصويب نقاط الضعف لديهم

يتبين من الجدول السابق ان الدرجة الكلية لبعء مبدأ الالتزام الأخلاقي حسب موظفي ضريبة الدخل في الضفة الغربية كانت متوسطة، بمتوسط حسابي (3.44)، و تراوحت قيم المتوسطات الحسابية ما بين (3.11-3.60) وهي اعلى من المتوسط الحسابي النظري، وللمزيد من التحقق الاحصائي فقد تم اختبار قيمة المعنوية والذي اشار الى وجود فوارق ذات دلالة احصائية فقد جاءت اعلى فقرة من حيث الاهمية النسبية هي فقرة "يتمتع الموظفون في الدائرة بمهارات عالية في الاتصال والتواصل مع المكلفين" بمتوسط حسابي (3.60) وانحراف معياري (1.212)، وفي المرتبة الثانية جاءت فقرة "يوجد لدى الدائرة معايير خاصة للتوظيف" بمتوسط حسابي (3.58) وانحراف معياري (1.134)، و اقل فقرة ذات اهمية نسبية كانت فقرة "تتوفر لدى الموظفين القدرات على إتمام وإنجاز عملهم بشكل جيد من حيث الوقت والسرعة" بمتوسط حسابي (3.11) وانحراف معياري (1.391).

ج- تحليل المؤشرات المتعلقة بمتغير أنظمة المعلومات

البعد الأول/ المستلزمات المادية

جدول رقم (4.8) التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاهمية النسبية واختبار

المعنوية لمتغير أنظمة المعلومات بعد "المستلزمات المادية"

#	البعد الأول/ المستلزمات المادية	النسبة المئوية لإجابات المبحوثين					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	اختبار المعنوية	القرار الاحصائي	ترتيب الاهمية
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق						
1	تتوفر في الدائرة أجهزة حواسيب ملائمة لإنجاز العمل المطلوب	6.7	16.1	29	23.2	25	3.44	1.215	68.80%	0.000	معنوية	3
2	توفر الدائرة وسائل إدخال البيانات تتناسب واحتياجات العمل في الدائرة	3.1	19.6	26.8	34.4	16.1	3.41	1.072	68.20%	0.000	معنوية	4
3	تتناسب وسائل إخراج المعلومات واحتياجات الدائرة	10.3	13.8	22.8	31.7	21.4	3.40	1.253	68.00%	0.000	معنوية	6
4	تتوفر في الدائرة تقنيات اتصال حديثة	7.1	10.7	30.8	32.6	18.8	3.45	1.127	69.00%	0.000	معنوية	2
5	تتناسب كفاءة الأجهزة مع حجم العمل المطلوب إنجازه في الدائرة	5.8	16.5	19.6	40.2	17.9	3.48	1.136	69.60%	0.000	معنوية	1
6	توفر الأنظمة مساحة تخزينية كافية لعمليات حفظ المعلومات إلكترونياً	9.4	13.8	32.2	33.9	19.6	3.41	1.217	68.20%	0.000	معنوية	5

يتبين من الجدول السابق ان الدرجة الكلية لبعد المستلزمات المادية حسب موظفي ضريبة الدخل في الضفة الغربية كانت متوسطة، بمتوسط حسابي (3.43)، و تراوحت قيم المتوسطات الحسابية ما بين (3.40-3.48) وهي اعلى من المتوسط الحسابي النظري، وللمزيد من التحقق الاحصائي فقد تم اختبار قيمة المعنوية والذي اشار الى وجود فوارق ذات دلالة احصائية فقد جاءت اعلى فقرة من حيث الاهمية النسبية هي فقرة " تتناسب كفاءة الأجهزة مع حجم العمل المطلوب إنجازه في الدائرة " بمتوسط حسابي (3.48) وانحراف معياري (1.136)، وفي المرتبة الثانية جاءت فقرة " تتوفر في الدائرة تقنيات اتصال حديثة " بمتوسط حسابي (3.45) وانحراف معياري (1.127)، و اقل فقرة ذات اهمية نسبية كانت فقرة " تتناسب وسائل إخراج المعلومات واحتياجات الدائرة" بمتوسط حسابي (3.40) وانحراف معياري (1.253).

البعد الثاني/ المستلزمات البرمجية

جدول رقم (4.9) التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاهمية النسبية واختبار

المعنوية لمتغير أنظمة المعلومات بعد "المستلزمات البرمجية"

#	البعد الثاني/ المستلزمات البرمجية	النسبة المئوية لإجابات المبحوثين					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	اختبار المعنوية	القرار الاحصائي	ترتيب الاهمية
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة						
1	تتميز برامج وتطبيقات الحاسوب بالسهولة في التعامل لدى الدائرة	6.7	17	31.3	29.9	15.2	3.30	1.122	66.00%	0.000	معنوية	3
2	البرمجيات المستخدمة تتلاءم مع كافة النشاطات والعمليات التي تقوم بها دائرة ضريبة الدخل	6.3	19.6	26.3	34.8	12.9	3.29	1.112	65.80%	0.000	معنوية	4
3	البرمجيات والمعلومات الرقمية لدى الدائرة متوافقة ومتناسقة	8.9	12.9	36.2	25.4	16.5	3.28	1.154	65.60%	0.000	معنوية	6
4	توضح الإدارة المختصة التعليمات اللازمة لتشغيل البرمجيات التي تحتاجها الدائرة	8.5	16.5	20.5	39.7	14.7	3.36	1.170	67.20%	0.000	معنوية	1
5	يتم تحديث البرمجيات بشكل مستمر بما يتناسب مع حاجات العمل	6.3	16.5	33.5	25.4	18.3	3.33	1.139	66.60%	0.000	معنوية	2
6	يتم توثيق برمجيات الأنظمة وبرمجيات التشغيل	8.5	11.6	38.4	25.4	16.1	3.29	1.129	65.80%	0.000	معنوية	5

يتبين من الجدول السابق ان الدرجة الكلية لبعث المستلزمات البرمجية حسب موظفي ضريبة الدخل في الضفة الغربية كانت متوسطة، بمتوسط حسابي (3.31)، و تراوحت قيم المتوسطات الحسابية ما بين (3.28-3.36) وهي اعلى من المتوسط الحسابي النظري، وللمزيد من التحقق الاحصائي فقد تم اختبار قيمة المعنوية والذي اشار الى وجود فوارق ذات دلالة احصائية فقد جاءت اعلى فقرة من حيث الاهمية النسبية هي فقرة "توضح الإدارة المختصة التعليمات اللازمة لتشغيل البرمجيات التي تحتاجها الدائرة" بمتوسط حسابي (3.36) وانحراف معياري (1.170)، وفي المرتبة الثانية جاءت فقرة " يتم تحديث البرمجيات بشكل مستمر بما يتناسب مع حاجات العمل" بمتوسط حسابي (3.33) وانحراف معياري (1.139)، واقل فقرة ذات اهمية نسبية كانت فقرة " البرمجيات والمعلومات الرقمية لدى الدائرة متوافقة ومتناسقة" بمتوسط حسابي (3.28) وانحراف معياري (1.154).

البعد الثالث/ المستلزمات البشرية

جدول رقم (4.10) التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاهمية النسبية واختبار

المعنوية لمتغير أنظمة المعلومات بعد "المستلزمات البشرية"

#	البعد الثالث/ المستلزمات البشرية	النسبة المئوية لإجابات المبحوثين					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	اختبار المعنوية	القرار الاحصائي	ترتيب الاهمية
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة						
1	وجود إدارة مستقلة لأنظمة المعلومات في الهيكل التنظيمي لوزارة المالية	4.5	15.2	27.2	36.6	16.5	3.46	1.075	69.20%	0.000	معنوية	3
2	مستخدمو أنظمة المعلومات يتقنون المهارات الفنية الكافية للعمل عليها في الدائرة	4.9	21	20.5	27.7	25.9	3.49	1.220	69.80%	0.000	معنوية	2
3	تحافظ الإدارة المختصة بالأنظمة على مستوى جيد من الخدمات في جميع الأوقات	5.4	14.7	26.8	30.8	22.3	3.50	1.148	70.00%	0.000	معنوية	1
4	تقوم الدائرة بعمل دورات تدريبية دورية لكافة الموظفين مع أنظمة المعلومات المطبقة في الدائرة	8.5	29	14.7	31.3	16.5	3.18	1.255	63.60%	0.000	معنوية	6
5	العاملون بالإدارة المختصة بأنظمة المعلومات على علم بالاحتياجات المختلفة للأنظمة	9.4	12.9	29.5	32.6	15.6	3.32	1.165	66.40%	0.000	معنوية	4
6	تعالج الإدارة المختصة بأنظمة المعلومات المشاكل والاستفسارات التي تواجه دائرة ضريبة الدخل في استخدام الشبكة أو النظام المطبق	8.9	13.8	30.8	33	13.4	3.28	1.135	65.60%	0.000	معنوية	5

يتبين من الجدول السابق ان الدرجة الكلية لبعد المستلزمات البشرية حسب موظفي ضريبة الدخل في الضفة الغربية كانت متوسطة، بمتوسط حسابي (3.39)، و تراوحت قيم المتوسطات الحسابية ما بين (3.18-3.50) وهي اعلى من المتوسط الحسابي النظري، وللمزيد من التحقق الاحصائي فقد تم اختبار قيمة المعنوية والذي اشار الى وجود فوارق ذات دلالة احصائية فقد جاءت اعلى فقرة من حيث الاهمية النسبية هي فقرة "تحافظ الإدارة المختصة بالأنظمة على مستوى جيد من الخدمات في جميع الأوقات" بمتوسط حسابي (3.18) وانحراف معياري (1.255)، وفي المرتبة الثانية جاءت فقرة "مستخدمو أنظمة المعلومات يتقنون المهارات الفنية الكافية للعمل عليها في الدائرة" بمتوسط حسابي (3.49) وانحراف معياري (1.220)، واقل فقرة ذات اهمية نسبية كانت فقرة "تقوم الدائرة بعمل دورات تدريبية دورية لكافة الموظفين مع أنظمة المعلومات المطبقة في الدائرة" بمتوسط حسابي (3.18) وانحراف معياري (1.255).

البعد الرابع/ المستلزمات التنظيمية

جدول رقم (4.11) التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاهمية النسبية واختبار

المعنوية لمتغير أنظمة المعلومات بعد "المستلزمات التنظيمية"

#	البعد الرابع/ المستلزمات التنظيمية	النسبة المئوية لإجابات المبحوثين					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	اختبار المعنوية	القرار الاحصائي	ترتيب الاهمية
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	تغير موافق بشدة						
1	تتابع الإدارة العليا سير العمل في دائرة ضريبة الدخل القائم على استخدام أنظمة المعلومات	17	19.6	16.1	29.9	17.4	3.11	1.366	62.20%	0.000	معنوية	6
2	تشجع الإدارة العليا على استخدام أنظمة المعلومات الإلكترونية	7.6	14.7	20.5	37.5	19.6	3.47	1.182	69.40%	0.000	معنوية	3
3	تناسب الأنظمة والتعليمات وبطاقة الوصف الوظيفي مع احتياجات شغل الوظيفة	9.8	12.1	23.7	33.5	21	3.44	1.226	68.80%	0.000	معنوية	4
4	تهتم الإدارة العليا بتطوير أنظمة المعلومات المستخدمة وفقاً لاحتياجات العمل وتقييمه	5.4	13.4	19.2	41.5	20.5	3.58	1.117	71.60%	0.000	معنوية	2
5	توفر الإدارة العليا البرامج التدريبية المتعلقة باستخدام نظم المعلومات الإدارية	3.6	19.6	21.4	23.2	32.1	3.61	1.223	72.20%	0.000	معنوية	1
6	يوجد آلية مناسبة للتعامل مع المعلومات الإدارية وسريتها بحسب المستويات الإدارية	9.4	29.5	14.7	29.5	17	3.15	1.276	63.00%	0.000	معنوية	5

يتبين من الجدول السابق ان الدرجة الكلية لبعث المستلزمات التنظيمية حسب موظفي ضريبة الدخل في الضفة الغربية كانت متوسطة، بمتوسط حسابي (3.44)، و تراوحت قيم المتوسطات الحسابية ما بين (3.11-3.61) وهي اعلى من المتوسط الحسابي النظري، وللمزيد من التحقق الاحصائي فقد تم اختبار قيمة المعنوية والذي اشار الى وجود فوارق ذات دلالة احصائية فقد جاءت اعلى فقرة من حيث الاهمية النسبية هي فقرة "العاملون بالإدارة المختصة بأنظمة المعلومات على علم بالاحتياجات المختلفة للأنظمة" بمتوسط حسابي (3.61) وانحراف معياري (1.223)، وفي المرتبة الثانية جاءت فقرة " تقوم الدائرة بعمل دورات تدريبية دورية لكافة الموظفين مع أنظمة المعلومات المطبقة في الدائرة" بمتوسط حسابي (3.58) وانحراف معياري (1.117)، و اقل فقرة ذات اهمية نسبية كانت فقرة "وجود إدارة مستقلة لأنظمة المعلومات في الهيكل التنظيمي لوزارة المالية" بمتوسط حسابي (3.11) وانحراف معياري (1.366).

التحليل الاولي للبيانات:

الغرض من التحليل الاولي للبيانات هو التأكد من مدى ملاءمة بيانات الدراسة للطرق الاحصائية التي سوف تستخدمها الدراسة في اختبار فرضيات الدراسة.

وللتأكد من ثبات المقياس تم حساب الاتساق الداخلي للأداة المستخدمة وصلاحيتها من خلال اختبار معامل كرومباخ ألفا Chronbach Alpha، حيث تراوحت درجات الثبات لكل فقرة من فقرات المقياس ما بين (0.955-0.965)، وهذه النتيجة توضح ان الاستبانة تتصف بدرجة عالية من الثبات وانها صالحة للاستخدام في البحث العلمي بالإضافة انه قد تم احتساب قيمة الالتواء والتفرطح Skewness and Kurtosis للبيانات وللذان يدلان على التوزيع الاعتدالي والطبيعي للبيانات المستخدمة، وتشير النتائج الى عدم وجود اي انحرافات تذكر في البيانات، حيث ان قيمة الالتواء والتفرطح تراوحت ما بين (-2 و +2) وهو المعيار المسموح به من قبل الاحصائيين، والجدول التالي يوضح هذه النتائج:

جدول رقم (4.12) قيم كرومباخ ألفا وقيم ال Skewness وال Kurtosis لمتغيرات الدراسة

أنظمة المعلومات	الحوكمة الضريبية	التهرب الضريبي	
0.959	0.965	0.955	Chronbach Alpha
-0.683	-0.608	-0.812	Skewness
-0.494	-0.804	-0.165	Kurtosis

معايير جودة نموذج الدراسة:

جودة التنبؤ Q^2 :

يمثل مقياس جودة التنبؤ Q^2 القدرة التنبؤية خارج نموذج العينة أو أهميتها التنبؤية، عندما يظهر نموذج المسار في برنامج PLS علاقة تنبؤية، فإنه يتنبأ بدقة البيانات الغير المستخدمة في تقدير النموذج، وتشير قيم Q^2 الأكبر من صفر لمتغير كامن داخلي معين إلى الصلة التنبؤية لنموذج المسار (Hair Jr, Hult, Ringle, & Sarstedt, 2016)، الجدول رقم (4.13) يوضح نتائج جودة نموذج الدراسة.

جدول رقم (4.13): جودة التنبؤ Q^2 .

$Q^2 (=1-SSE/SSO)$	SSE	SSO	
0.504	2334.996	4704.000	التهرب الضريبي
0.467	2147.639	4032.000	الحوكمة الضريبية
	4256.000	4256.000	أنظمة المعلومات

يتضح من الجدول السابق، بأن قيمة جودة التنبؤ معنوية مقبولة من الناحية الإحصائية لأنها أكبر من قيمة صفر بحسب (Hair Jr et al., 2016)، مما يدل على أن المتغيرات الموجودة في نموذج الدراسة لديها القدرة على التنبؤ بحسب البيانات المستخدمة.

جودة المطابقة (GoF): Goodness of Fit

اقترح الباحثون السابقون (Henseler and Sarstedt (2013) معيارًا عالميًا لمؤشر حسن الملاءمة (المطابقة GoF)، يستخدم هذا المعيار لقياس الملاءمة الإجمالية للتحقق من صحة نموذج PLS وتأكيد، تم استخدام مؤشر GoF في دراسات مختلفة في نمذجة مسار PLS مثل (Sarstedt & Ringle, 2010)، يتم التعرف على المعيار GoF كطريقة للتحقق من أداء نموذج PLS وتأكيد في القياس على مستوى النموذج البنائي و الهيكلي ككل، وبالتالي التركيز بشكل خاص على الأداء العام (Esposito Vinzi, Chin, Henseler, & Wang, 2010)، بالإضافة الى ذلك، قام الباحثون بتعريف GoF أنه "معيار للتحقق من صحة نموذج PLS على صعيد عالمي" (Tenenhaus, Amato, & Esposito Vinzi, 2004)، الجدول رقم (4.14) يوضح القيم اللازمة لحساب جودة معيار المطابقة.

جدول رقم (4.14): جودة المطابقة GoF

\overline{AVE}	R^2	المتغير التابع
0.588	0.873	التهرب الضريبي

$$GOF = \sqrt{R^2 \times (AVE)}$$

$$GoF = \sqrt{0.873 \times 0.588}$$

$$GoF = \sqrt{0.513}$$

$$GoF = 0.716$$

قيمة معيار GoF تساوي 0.716 وهي أكبر من 0.36 حسب معيار (Wetzels, Odekerken-) (Schröder, & Van Oppen, 2009)، مما يدل على جودة مطابقة كبيرة لنموذج الدراسة. استنادا إلى القيم الموضحة أعلاه، فإن مستوى ملاءمة النموذج مرتفع بدرجة كافية، مما يشير إلى أن صلاحية النموذج العالمي مناسبة، في الختام، دعمت نتائج التحليل هذه الفرضيات البحثية مع معاملات مسار مقبولة وقيم t كبيرة.

نتائج تحليل بيانات الدراسة

يقسم التحليل باستخدام برنامج التحليل الاحصائي المتقدم Smart-PLS3 الى جزئين رئيسيين وهما:

1. تحليل النموذج القياسي (النموذج الخارجي) Measurement Model: وهو ذلك الجزء من نموذج المعادلة الهيكلية، والذي يتعامل مع متغيرات الدراسة ومؤشراتها حيث يحدد العلاقات بين المتغيرات المشاهدة (المؤشرات او الاسئلة) والمتغيرات غير المشاهدة (الكامنة)، كما أنه أيضا يصف صدق وثبات المتغيرات المشاهدة.
2. تحليل النموذج الهيكلي (النموذج الداخلي) Structural Model: وهو النموذج الداخلي الذي يوضح العلاقات السببية الموجودة بين متغيرات الدراسة، حيث انه يوضح طبيعة العلاقة بين العوامل المستقلة والتابعة، وكذلك يبين نسبة الأثر ومعامل التفسير لكل من العوامل المستقلة في العامل التابع. ومن خلال نتائج النموذج الهيكلي يمكن توضيح نتائج فرضيات الدراسة وقيمة العلاقات وشارتها (موجبة او سالبة).

بناءً على المراحل الأساسية للتحليل الاحصائي من خلال برنامج Smart-PLS3 فان تحليل البيانات سيتم على مرحلتين لكي يتم التأكد اولا من ان البيانات التي تم جمعها قد اجتازت معايير النموذج القياسي Measurement Model، وثانيا يتم تقييم النموذج الهيكلي Structural Model وذلك من اجل الوصول الى نتائج الفرضيات وتحقيق اهداف هذه الدراسة

تحليل النموذج القياسي (النموذج الخارجي Measurement Model)

يقسم تحليل النموذج القياسي Measurement Model الى قسمين رئيسيين هما:

1- الصدق التقاربي Convergent validity

2- الصدق التمايزي Discriminant validity

تتمثل إحدى المزايا الأساسية لبرنامج (Smart-PLS3) في قدرته على تقدير الصدق البنائي للمقاييس. ويشير الصدق البنائي إلى الدرجة التي تعكس بها عناصر مقياس البناء النظري والمفاهيمي الذي صممت

لقياسه. ويتم التحقق من الصدق البنائي للمقياس من خلال اختبار توافر كلا من الصدق التقاربي، والصدق التمايزي لذات المقياس. وفيما يلي نتائج اختبار كلا النوعين من الصدق.

1. تحليل الصدق التقاربي للمقاييس Convergent validity

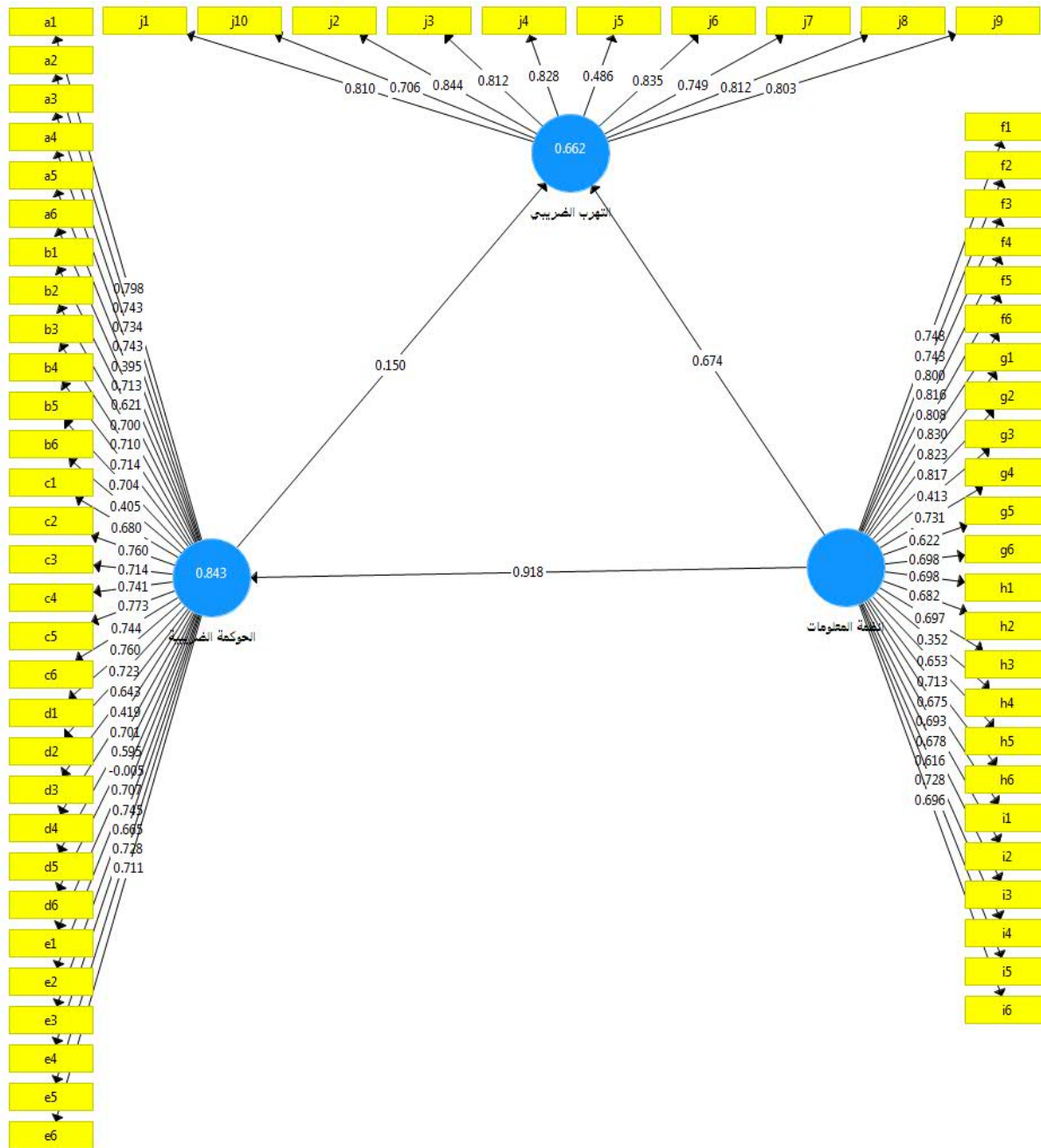
يشير الصدق التقاربي Convergent Validity إلى درجة اتساق العناصر المستخدمة لقياس المفهوم مع بعضها البعض. ووفقاً لما أشار إليه (Hair Jr et al, 2016) فإن تقدير الصدق التقاربي يتم من خلال ثلاثة معايير هي: (A) الاتساق الداخلي - التشعبات Factor Loading، (B) ثبات المقياس Reliability - الموثوقية المركبة Composite Reliability (CR)، (C) متوسط التباين المفسر Average Variance Extracted (AVE).

وفي **Error! Unknown switch argument.** توضيحاً للمعايير المعتمدة علمياً لقبول عناصر الصدق التقاربي:

جدول رقم (4.15): معايير قبول عناصر الصدق التقاربي

المعايير	القيم المعتمدة
الاتساق الداخلي Factor loading	يجب أن تكون قيمة التشعبات Factor loading لكل الاسئلة أكبر من 0.50 بحسب (Hair Jr et al., 2016).
الموثوقية المركبة Composite Reliability (CR)	يجب أن تكون قيم الموثوقية المركبة CR أكبر من 0.70 لتجسيد الاتساق الداخلي بين مؤشرات العام وذلك بحسب (Hair Jr et al., 2016).
متوسط التباين المفسر Average Variance Extracted (AVE)	يجب ان تكون قيم التباين المفسر (AVE) أكبر من 0.50 لتجسد نجاح جميع أسئلة العامل في قياسه وذلك بحسب (Hair Jr et al., 2016).

ظهر **Error! Reference source not found.** نتائج تحليل النموذج القياسي Measurement Model كما اظهرها برنامج Smart-PLS3.



شكل رقم (1) النموذج القياسي ويظهر قيم التشعبات قبل الحذف

A. الاتساق الداخلي - التشعبات Factor Loading :

يتم تقدير الاتساق الداخلي لنموذج الدراسة من خلال اختبار تشعبات الأسئلة (الفقرات) لجميع الأبعاد. وللتحقق من الصدق التقاربي لنموذج الدراسة، يتم تقييم صدق النموذج من خلال قياس تشعبات فقرات نموذج الدراسة (Factor loading) حيث تشير النتائج في **Error! Unknown switch** و **argument.** و **Error! Reference source not found.** الى قيم تشعبات Factor Loadings العبارات (الأسئلة) لجميع عوامل الدراسة.

جدول رقم (4.16): نتائج تشعبات الأسئلة لكل ابعاد نموذج الدراسة قبل الحذف

قيم التشعبات	العبرة	الرمز	العامل
0.810	يقوم المكلفون باستغلال بعض الثغرات الموجودة بالقانون الضريبي	J1	التهرب الضريبي
0.706	نادرا ما يقوم المكلفون بالتصريح العادل للدخل عند تقديم الإقرار الضريبي	J2	
0.844	يستعين المكلف بالضريبة بأهل الاختصاص لمعرفة الطرق المستخدمة للتهرب من الضريبة	J3	
0.812	تقديم المكلف البيان الضريبي السنوي باعتماده على سجلات ودفاتر حسابات مصطنعة تخالف ما هو موجود بالدفاتر الحقيقية	J4	
0.828	يقوم المكلفون بشكل مستمر بتخفيض قيمة الدخل الخاضع للضريبة بتخفيض قيمة الدخل الخاضع للضريبة بشكل مستمر	J5	
0.486	يقوم المكلفون عادة بعمليات شراء وهمية لتضخيم المصروفات	J6	
0.835	المكلفون يقدمون فواتير مزورة من أجل تخفيض قيمة الضريبة	J7	
0.749	يتم إخفاء بعض عمليات البيع بغرض التقليل من العائدات	J8	
0.812	شعور المكلف بتدني عدالة النظام الضريبي	J9	
0.803	شعور بعض المكلفين بالمبالغة في تقدير الاعباء الضريبية عليهم	J10	
0.798	اللوائح والانظمة متاحة لكافة الموظفين في الدائرة	A1	مبدأ الشفافية
0.743	تتم إجراءات العمل بشكل مبسط يسمح بأداء الأنشطة دون تعقيد من قبل الموظفين	A2	
0.734	ترفع الأنظمة والتشريعات المطبقة في الدائرة مستوى الشفافية والكفاءة في التقارير المالية	A3	
0.743	تقدم الدائرة تقاريرها بشكل واضح لوزارة المالية	A4	
0.395	تنشر الدائرة المعلومات الضريبية حول عمليات التحصيل للضريبي للمكلفين بالضريبة بطريقة عادلة	A5	
0.713	تنشر الدائرة القوائم المالية بطريقة تمكن المكلفين الاطلاع عليها في اي وقت	A6	
0.621	يوجد لجان تفتيش ومراقبة من خارج الدائرة للتأكد من سير العمل وفق السياسة العامة للدائرة	B1	مبدأ المساءلة

0.700	يتم التدرج في نوع العقوبة بما يتناسب نوع المخالفة وتكرارها	B2		
0.710	يوجد نظام فعال في الدائرة للرقابة والتدقيق	B3		
0.714	يتوفر في الوزارة موقع إلكتروني يتضمن كافة المعلومات وآليات اتخاذ القرار	B4		
0.704	تعاقب الدائرة كل من يخالف القانون او يثبت تورطه بقضية فساد	B5		
0.405	تسمح آليات المساءلة في الدائرة بالمراجعة في أي وقت	B6		
0.680	تفصح الدائرة عن خططها فيما يتعلق بالإجراءات المنوي القيام بها	C1	مبدأ الإفصاح	
0.760	يتم عرض حسابات الدائرة وفقا لمبادئ المحاسبة الحكومية المستندة لقانون ضريبة الدخل الفلسطيني	C2		
0.714	يساعد الإفصاح على تعديل الأخطاء الضريبية وتحسين طرق معالجتها	C3		
0.741	تفصح الدائرة في خططها المستقبلية عن حجم الأداء المتوقع من خلال موقعها الإلكتروني على الانترنت	C4		
0.773	تقوم الدائرة بالإفصاح عن المعلومات المالية من خلال موقعها الإلكتروني	C5		
0.744	يتم الإفصاح من خلال المنشورات عن السياسات العامة للدائرة	C6		
0.760	العدالة في اتخاذ القرارات لدى الدائرة تعزز الالتزام الأخلاقي لدى المكلفين	D1	مبدأ الالتزام الأخلاقي	
0.723	ملاءمة القوانين الضريبية مع الوضع الاقتصادي للمكلفين تعزز الالتزام الأخلاقي	D2		
0.643	وضوح المعلومات الضريبية تساعد المكلفين بالالتزام الأخلاقي بالقيام بواجباتهم تجاه ضريبة الدخل	D3		
0.419	تعزز الشفافية لدى الدائرة الالتزام الأخلاقي لدى المكلفين	D4		
0.701	توفر الإفصاح لدى الدائرة يساهم في تعزيز الالتزام الأخلاقي لدى المكلفين	D5		
0.595	القرارات التي تتخذها الدائرة كفيلة بحماية مصالح المكلفين	D6		
-0.005	تتوفر لدى الموظفين القدرات على إتمام وإنجاز عملهم بشكل جيد من حيث الوقت والسرعة	E1	مبدأ الكفاءة والفعالية	
0.707	يملك المقدر الضريبي معلومات مهنية بحيث لا يمكن تضليله	E2		
0.745	الموظفون على دراية ومعرفة في القوانين المعمول بها في دائرة ضريبة الدخل	E3		
0.665	يوجد لدى الدائرة معايير خاصة للتوظيف	E4		
0.728	يتمتع الموظفون في الدائرة بمهارات عالية في الاتصال والتواصل مع المكلفين	E5		
0.711	تهتم الدائرة بتقييم أداء الموظفين لديها من خلال تصويب نقاط الضعف لديهم	E6		

0.748	تتوفر في الدائرة أجهزة حواسيب ملائمة لإنجاز العمل المطلوب	F1	المستلزمات المادية	أنظمة المعلومات
0.743	توفر الدائرة وسائل إدخال البيانات تتناسب واحتياجات العمل في الدائرة	F2		
0.800	تتناسب وسائل إخراج المعلومات واحتياجات الدائرة	F3		
0.816	تتوفر في الدائرة تقنيات اتصال حديثة	F4		
0.808	تتناسب كفاءة الأجهزة مع حجم العمل المطلوب إنجازه في الدائرة	F5		
0.830	توفر الأنظمة مساحة تخزينية كافية لعمليات حفظ المعلومات إلكترونياً	F6		
0.823	تتميز برامج وتطبيقات الحاسوب بالسهولة في التعامل لدى الدائرة	G1	المستلزمات البرمجية	
0.817	البرمجيات المستخدمة تتلاءم مع كافة النشاطات والعمليات التي تقوم بها دائرة ضريبة الدخل	G2		
0.413	البرمجيات والمعلومات الرقمية لدى الدائرة متوافقة ومتناسقة	G3		
0.731	توضح الإدارة المختصة التعليمات اللازمة لتشغيل البرمجيات التي تحتاجها الدائرة	G4		
0.622	يتم تحديث البرمجيات بشكل مستمر بما يتناسب مع حاجات العمل	G5		
0.698	يتم توثيق برمجيات الأنظمة وبرمجيات التشغيل	G6		
0.698	وجود إدارة مستقلة لأنظمة المعلومات في الهيكل التنظيمي لوزارة المالية	H1	المستلزمات البشرية	
0.682	مستخدمو أنظمة المعلومات يتقنون المهارات الفنية الكافية للعمل عليها في الدائرة	H2		
0.697	تحافظ الإدارة المختصة بالأنظمة على مستوى جيد من الخدمات في جميع الأوقات	H3		
0.352	تقوم الدائرة بعمل دورات تدريبية دورية لكافة الموظفين مع أنظمة المعلومات المطبقة في الدائرة	H4		
0.653	العاملون بالإدارة المختصة بأنظمة المعلومات على علم بالاحتياجات المختلفة للأنظمة	H5		
0.713	تعالج الإدارة المختصة بأنظمة المعلومات المشاكل والاستفسارات التي تواجه دائرة ضريبة الدخل في استخدام الشبكة أو النظام المطبق	H6		
0.675	تتابع الإدارة العليا سير العمل في دائرة ضريبة الدخل القائم على استخدام أنظمة المعلومات	I1	المستلزمات التنظيمية	
0.693	تشجع الإدارة العليا على استخدام أنظمة المعلومات الإلكترونية	I2		
0.678	تتناسب الأنظمة والتعليمات وبطاقة الوصف الوظيفي مع احتياجات شغل الوظيفة	I3		
0.616	تهتم الإدارة العليا بتطوير أنظمة المعلومات المستخدمة وفقاً لاحتياجات العمل وتقييمه	I4		

0.728	توفر الإدارة العليا البرامج التدريبية المتعلقة باستخدام نظم المعلومات الإدارية	15		
0.696	يوجد آلية مناسبة للتعامل مع المعلومات الإدارية وسريتها بحسب المستويات الإدارية	16		

من خلال **Error! Reference source not found.** و **Error! Unknown switch argument.** يظهر ان أداة الدراسة اشتملت على 70 سؤال وعند القيام باختبار الاتساق الداخلي-التشعبات تبين انه يستوجب حذف الفقرات (J5-J6) من متغير التهرب الضريبي، وحذف (A5-B6-D4-E1) من متغير الحوكمة الضريبية، وحذف (G3-H4) من متغير أنظمة المعلومات وذلك لان قيمها اقل من 0.50، فتصبح قيم التشعبات لفقرات الاستبانة بعد الحذف كما يلي:

جدول رقم (4.17): نتائج تشعبات الأسئلة لكل ابعاد نموذج الدراسة بعد الحذف

قيم التشعبات	العبرة	الرمز	العامل	
0.824	يقوم المكلفون باستغلال بعض الثغرات الموجودة بالقانون الضريبي	J1	التهرب الضريبي	
0.708	نادرا ما يقوم المكلفون بالتصريح العادل للدخل عند تقديم الإقرار الضريبي	J2		
0.845	يستعين المكلف بالضريبة بأهل الاختصاص لمعرفة الطرق المستخدمة للتهرب من الضريبة	J3		
0.832	تقديم المكلف البيان الضريبي السنوي باعتماده على سجلات ودفاتر حسابات مصطنعة تخالف ما هو موجود بالدفاتر الحقيقية	J4		
0.843	المكلفون يقدمون فواتير مزورة من أجل تخفيض قيمة الضريبة	J7		
0.761	يتم إخفاء بعض عمليات البيع بغرض التقليل من العائدات	J8		
0.798	شعور المكلف بتدني عدالة النظام الضريبي	J9		
0.786	شعور بعض المكلفين بالمبالغة في تقدير الاعباء الضريبية عليهم	J10		
0.800	اللوائح والأنظمة متاحة لكافة الموظفين في الدائرة	A1		مبدأ الشفافية
0.747	تتم إجراءات العمل بشكل مبسط يسمح بأداء الأنشطة دون تعقيد من قبل الموظفين	A2		
0.736	ترفع الأنظمة والتشريعات المطبقة في الدائرة مستوى الشفافية والكفاءة في التقارير المالية	A3		
0.747	تقدم الدائرة تقاريرها بشكل واضح لوزارة المالية	A4		
0.703	تنشر الدائرة القوائم المالية بطريقة تمكن المكلفين من الاطلاع عليها في اي وقت	A6		
0.621	يوجد لجان تفتيش ومراقبة من خارج الدائرة للتأكد من سير العمل وفق السياسة العامة للدائرة	B1	مبدأ المساءلة	
0.698	يتم التدرج في نوع العقوبة بما يتناسب مع نوع المخالفة وتكرارها	B2		
0.702	يوجد نظام فعال في الدائرة للرقابة والتدقيق	B3		

0.711	يتوفر في الوزارة موقع إلكتروني يتضمن كافة المعلومات وآليات اتخاذ القرار	B4	مبدأ الإفصاح	أنظمة المعلومات
0.676	تعاقب الدائرة كل من يخالف القانون او يثبت تورطه بقضية فساد	B5		
0.764	تفصح الدائرة عن خططها فيما يتعلق بالإجراءات المنوي القيام بها	C1		
0.716	يتم عرض حسابات الدائرة وفقا لمبادئ المحاسبة الحكومية المستندة لقانون ضريبة الدخل الفلسطيني	C2		
0.746	يساعد الإفصاح على تعديل الأخطاء الضريبية وتحسين طرق معالجتها	C3		
0.768	تفصح الدائرة في خططها المستقبلية عن حجم الأداء المتوقع من خلال موقعها الإلكتروني على الانترنت	C4		
0.740	تقوم الدائرة بالإفصاح عن المعلومات المالية من خلال موقعها الإلكتروني	C5		
0.762	يتم الإفصاح من خلال المنشورات عن السياسات العامة للدائرة	C6		
0.720	العدالة في اتخاذ القرارات لدى الدائرة تعزز الالتزام الأخلاقي لدى المكلفين	D1	مبدأ الالتزام الأخلاقي	
0.651	ملاءمة القوانين الضريبية مع الوضع الاقتصادي للمكلفين تعزز الالتزام الأخلاقي	D2		
0.696	وضوح المعلومات الضريبية تساعد المكلفين بالالتزام الأخلاقي بالقيام بواجباتهم تجاه ضريبة الدخل	D3		
0.599	توفر الإفصاح لدى الدائرة يساهم في تعزيز الالتزام الأخلاقي لدى المكلفين	D5		
0.712	القرارات التي تتخذها الدائرة كفيلة بحماية مصالح المكلفين	D6		
0.753	يمتلك المقدر الضريبي معلومات مهنية بحيث لا يمكن تضليله	E2		
0.665	الموظفون على دراية ومعرفة في القوانين المعمول بها في دائرة ضريبة الدخل	E3		
0.736	يوجد لدى الدائرة معايير خاصة للتوظيف	E4		
0.719	يتمتع الموظفون في الدائرة بمهارات عالية في الاتصال والتواصل مع المكلفين	E5		
0.800	تهتم الدائرة بتقييم أداء الموظفين لديها من خلال تصويب نقاط الضعف لديهم	E6		
0.743	تتوفر في الدائرة أجهزة حواسيب ملائمة لإنجاز العمل المطلوب	F1		المستلزمات المادية
0.746	توفر الدائرة وسائل إدخال البيانات تتناسب واحتياجات العمل في الدائرة	F2		
0.805	تتناسب وسائل إخراج المعلومات واحتياجات الدائرة	F3		
0.817	تتوفر في الدائرة تقنيات اتصال حديثة	F4		
0.809	تتناسب كفاءة الأجهزة مع حجم العمل المطلوب إنجازه في الدائرة	F5		

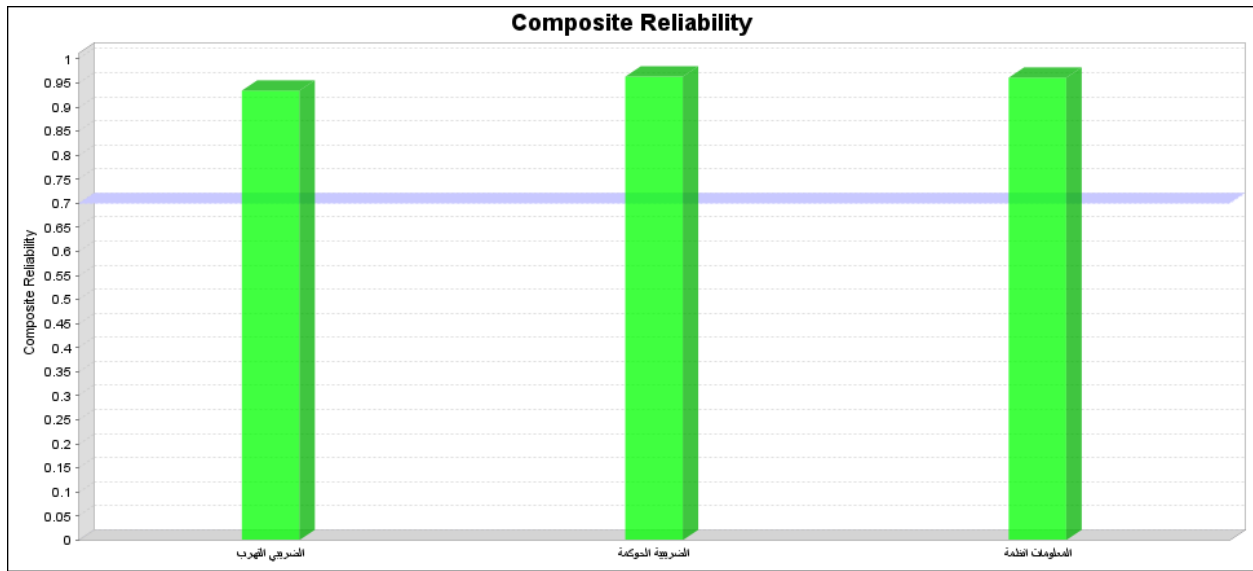
0.832	توفر الأنظمة مساحة تخزينية كافية لعمليات حفظ المعلومات إلكترونياً	F6	
0.827	تتميز برامج وتطبيقات الحاسوب بالسهولة في التعامل لدى الدائرة	G1	المستلزمات البرمجية
0.820	البرمجيات المستخدمة تتلاءم مع كافة النشاطات والعمليات التي تقوم بها دائرة ضريبة الدخل	G2	
0.734	توضح الإدارة المختصة التعليمات اللازمة لتشغيل البرمجيات التي تحتاجها الدائرة	G4	
0.631	يتم تحديث البرمجيات بشكل مستمر بما يتناسب مع حاجات العمل	G5	
0.705	يتم توثيق برمجيات الأنظمة وبرمجيات التشغيل	G6	
0.697	وجود إدارة مستقلة لأنظمة المعلومات في الهيكل التنظيمي لوزارة المالية	H1	
0.692	مستخدمو أنظمة المعلومات يتقنون المهارات الفنية الكافية للعمل عليها في الدائرة	H2	
0.708	تحافظ الإدارة المختصة بالأنظمة على مستوى جيد من الخدمات في جميع الأوقات	H3	
0.645	العاملون بالإدارة المختصة بأنظمة المعلومات على علم بالاحتياجات المختلفة للأنظمة	H5	
0.705	تعالج الإدارة المختصة بأنظمة المعلومات المشاكل والاستفسارات التي تواجه دائرة ضريبة الدخل في استخدام الشبكة أو النظام المطبق	H6	
0.670	تتابع الإدارة العليا سير العمل في دائرة ضريبة الدخل القائم على استخدام أنظمة المعلومات	I1	المستلزمات التنظيمية
0.688	تشجع الإدارة العليا على استخدام أنظمة المعلومات الإلكترونية	I2	
0.672	تتناسب الأنظمة والتعليمات وبطاقة الوصف الوظيفي مع احتياجات شغل الوظيفة	I3	
0.613	تهتم الإدارة العليا بتطوير أنظمة المعلومات المستخدمة وفقاً لاحتياجات العمل وتقييمه	I4	
0.730	توفر الإدارة العليا البرامج التدريبية المتعلقة باستخدام نظم المعلومات الإدارية	I5	
0.691	يوجد آلية مناسبة للتعامل مع المعلومات الإدارية وسريتها بحسب المستويات الإدارية	I6	

B. ثبات المقياس الموثوقية المركبة. Composite Reliability

يقيس معيار الموثوقية المركبة مجموع أحمال العامل المتغير الكامنة بالنسبة إلى مجموع أحمال العامل زائد تباين الخطأ ويجب أن تكون القيمة الموصي بها 0.7 فما فوق بحسب (Hair Jr et al., 2016). ويمكن توضيح نتائج ثبات مقياس الموثوقية المركبة Composite Reliability (CR) في Error! Unknown switch argument و Error! Reference source not found. التالي:

جدول رقم (4.18) نتائج الموثوقية المركبة CR

Composite Reliability (CR) الموثوقية المركبة	المتغير
0.963	الحوكمة الضريبية
0.961	أنظمة المعلومات
0.934	التهرب الضريبي



شكل رقم (2): الموثوقية المركبة CR

تشير نتائج مقياس الموثوقية المركبة CR أن جميع القيم أكبر من 0.70 كما في **Error! Unknown** و **switch argument**. ويمكن القول ان مقياس الموثوقية المركبة قد تحقق، أي ان مستوى الاتساق الداخلي بين عوامل الدراسة يعتبر عالي وذلك بحسب (Hair Jr et al., 2016).

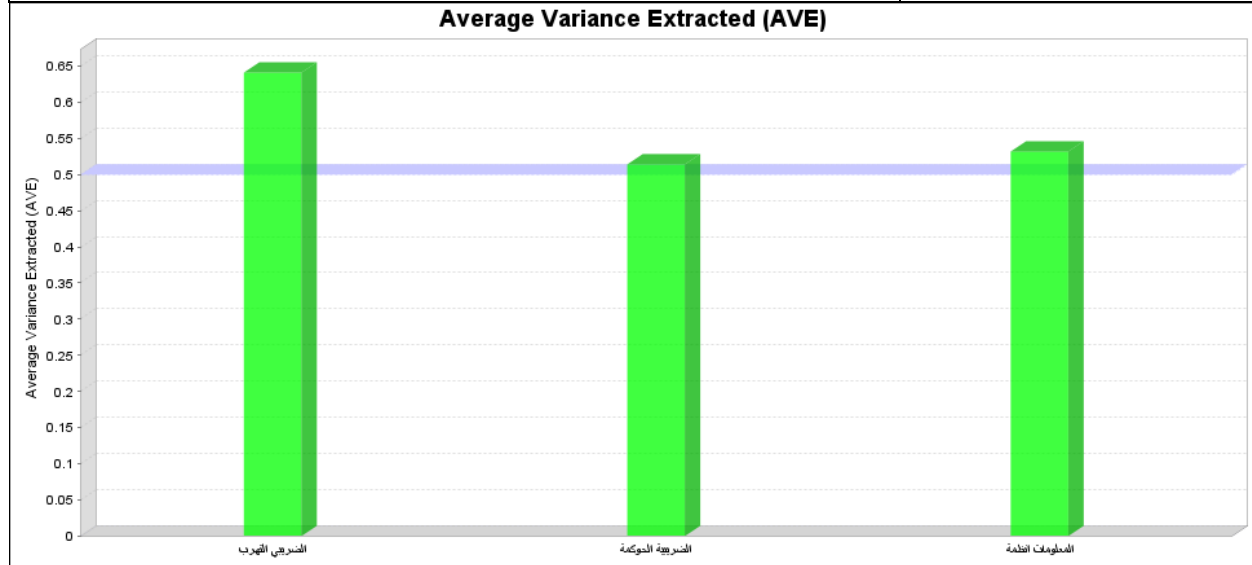
C. متوسط التباين المفسر (AVE) Average Variance Extracted

يعتبر مقياس متوسط التباين المفسر AVE من أشهر المقاييس الشائعة لإثبات صحة التقارب على مستوى النموذج البنائي. ويعرف هذا المقياس بأنه القيمة المتوسطة الكبرى للتحملات المربعة للمؤشرات المرتبطة بالعامل، أي مجموع التحميلات المربعة مقسوما على عدد المؤشرات (الأسئلة). وباستخدام المنطق نفسه

المستخدم في المؤشرات الفردية تشير قيمة AVE البالغة 0.50 أو أكثر الى البناء (العامل) يفسر في المتوسط أكثر من نصف التباين في مؤشراتته. وعلى النقيض من ذلك، تشير القيمة AVE التي تقل عن 0.50 الى انه في المتوسط لا يزال هناك تباين أكبر في خطأ العناصر بدلا من التباين المفسر في البناء. وفيما يتعلق بنتائج متوسط التباين المفسر (AVE) Average Variance Extracted (AVE) فهي كما في **Error! Unknown switch argument.** و **Error! Reference source not found.** التالي:

جدول رقم (4.19): نتائج متوسط التباين المفسر AVE

المتغير	Average Variance Extracted (AVE) متوسط التباين المفسر
الحوكمة الضريبية	0.514
أنظمة المعلومات	0.532
التهرب الضريبي	0.641



شكل رقم (3): التباين المفسر Average Variance Extracted

تشير نتائج متوسط التباين المفسر Average Variance Extracted كما في **Error! Unknown switch argument.** و **Error! Reference source not found.** فإن جميع القيم تجاوزت المعيار الموصي به. أي أن معيار متوسط التباين المفسر قد تحقق أي انه يوجد توافق بين أسئلة العامل مع بعضها البعض.

2. الصدق التمايزي Discriminant Validity

يشير معيار الصدق التمايزي Discriminant Validity إلى درجة تباعد المتغيرات عن بعضها البعض أو بمعنى آخر أن كل متغير يمثل نفسه ولا يمثل غيره من المتغيرات وذلك من أجل التأكد من ان المتغيرات المستخدمة غير مكررة. تم استخدام معيار (Fornell and Larcker 1981) وحتى يكون هناك صدق تمايزي لأداة الدراسة يجب ان يكون معيار Fornell-Larcker لكل متغير من متغيرات الدراسة أكبر ما يمكن مقارنة ببقية المتغيرات، أي أن المتغير يمثل نفسه أكثر من تمثيله لبقية المتغيرات، وبالتالي لا يكون هناك تداخل بين متغيرات الدراسة. **Error! Reference source not found.** يوضح انه لا يوجد تداخل بالتالي معيار الصدق التمايزي لأداة الدراسة محقق.

جدول رقم (4.20): نتائج الصدق التمايزي

أنظمة المعلومات	الحوكمة الضريبية	التهرب الضريبي	
		0.801	التهرب الضريبي
	0.717	0.770	الحوكمة الضريبية
0.729	0.698	0.771	أنظمة المعلومات

بناءً على ما سبق، تظهر النتائج صحة الاسئلة المستخدمة في قياس المتغيرات من خلال تحليل النموذج القياسي Measurement Model بشقيه الصدق التقاربي Convergent validity والصدق التمايزي Discriminant validity فانه من الممكن البدء بتحليل النموذج الهيكلي (النموذج الداخلي) Structural Model والذي سيتم مناقشته في القسم التالي.

تحليل النموذج الهيكلي (النموذج الداخلي) Structural Model

بعد قبول نتائج مقاييس الصدق التقاربي والتمايزي للنموذج القياسي، فإن الخطوة التالية تتناول تقييم نتائج النموذج الهيكلي. وهذا ينطوي على دراسة القدرات التنبؤية للنموذج والعلاقات بين متغيرات الدراسة، ولقد تم اختبار مجموعة من المعايير ينبغي استخدامها لتقييم النموذج الهيكلي، وتتضمن المعايير الأساسية لاختبار النموذج الهيكلي ما يلي:

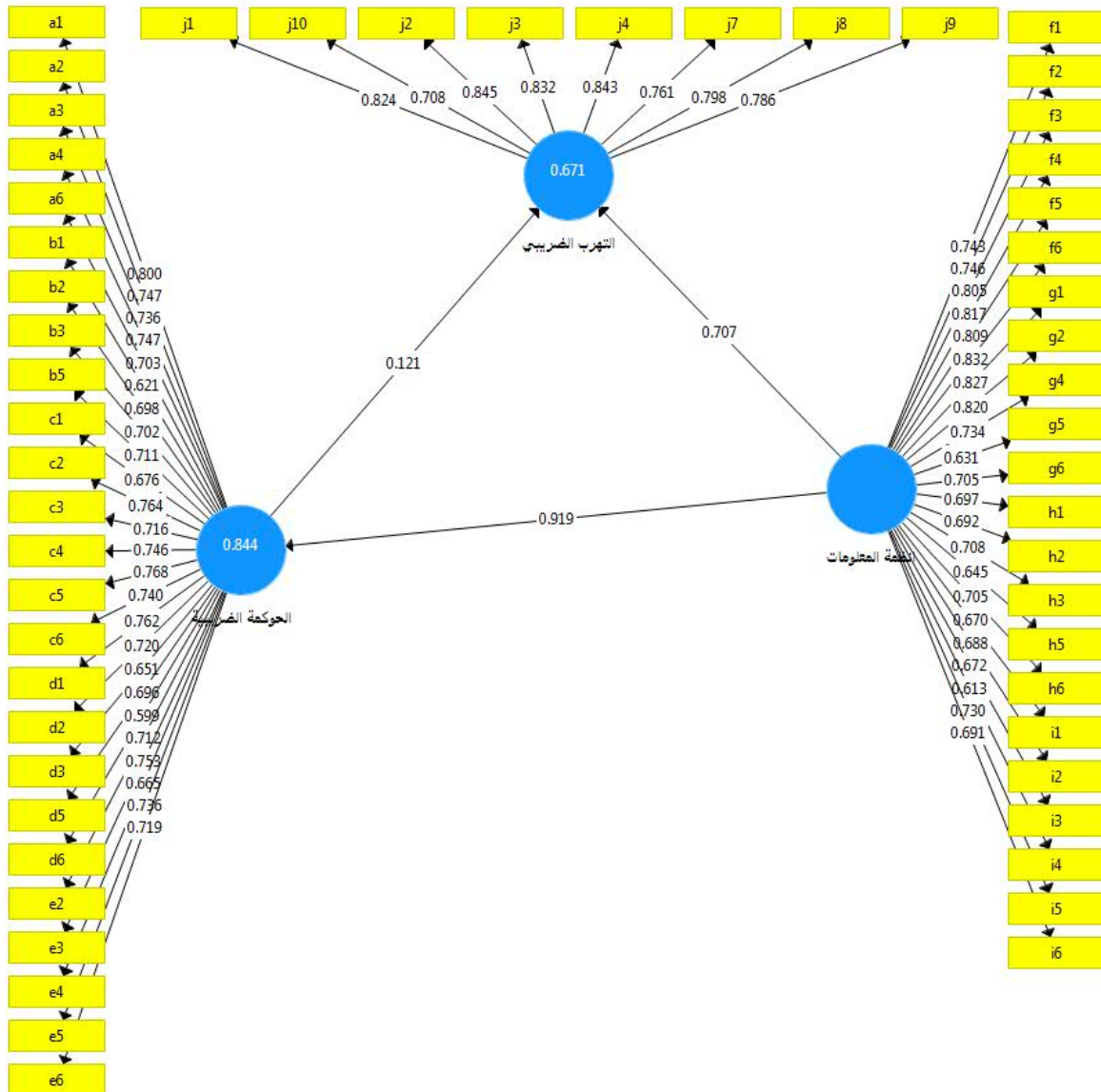
(A) معامل التفسير coefficient of determination (R^2).

(B) حجم التأثير Effect size (f^2).

(C) اختبار الفرضيات.

Error! Unknown switch argument.

Smart-PLS3



شكل رقم (4): النموذج الهيكلي

Error! Unknown switch argument. التالي يبين القيم الموصي بها عليما لقبول النموذج الهيكلي:

جدول رقم (4.21): معايير تقييم النموذج الهيكلي (النموذج الداخلي) Structural Model

المعايير	الوصف
معامل التفسير R^2	بحسب (Cohen (1988) فإن قيمة معامل التفسير R^2 تكون كما يلي: <ul style="list-style-type: none"> لا يوجد معامل تفسير في حال كانت $0.02 > R^2$ صغيرة في حال كانت $0.02 \leq R^2 < 0.12$ متوسطة في حال كانت $0.12 \leq R^2 < 0.25$ كبيرة في حال كانت $0.25 \leq R^2 \leq 1$
حجم الأثر f^2	بحسب (Hair, Ringle, and Sarstedt (2013) فإن قيمة حجم الأثر f^2 تكون كما يلي: <ul style="list-style-type: none"> لا يوجد حجم أثر في حال كانت $0.02 > f^2$ صغيرة في حال كانت $0.02 \leq f^2 < 0.15$ متوسطة في حال كانت $0.15 \leq f^2 < 0.35$ كبيرة في حال كانت $0.35 \leq f^2 \leq 1$
فحص معامل المسار باستخدام Boot Strapping	يجب تقدير معامل المسار من حيث الحجم والملائمة والقيمة المستخدمة عادة كما يلي: <ul style="list-style-type: none"> عند مستوى الدلالة 10% يساوي 1.65 عند مستوى الدلالة 5% يساوي 1.96 عند مستوى الدلالة 1% يساوي 2.59 بحسب (Hair et al. (2013)

A. معامل التفسير R^2 :

معامل التفسير (معامل التحديد) يعتبر المقياس الأكثر شيوعا لتقييم النموذج الهيكلي وهو المعروف بقيمة R^2 ، ويمثل هذا المعامل مقياسا للقوة التنبؤية للنموذج ويحسب على انه الترابط التربيعي بين القيم الفعلية والتنبؤية الخاصة بالنموذج الهيكلي. بالاعتماد على النموذج القياسي في **Error! Reference source not found.** سابقا، و **Error! Unknown switch argument.** ادناه يبين نتائج معامل التفسير R^2 حيث اظهرت النتيجة ان المتغير التابع (التهرب الضريبي) تم تفسيره بنسبة 67.1% من قبل العوامل المستقلة (الحكومة الضريبية، أنظمة المعلومات). وهذا يعني ان 32.9% مما تبقى من نسبة التفسير لعوامل أخرى لم تدرس في نموذج الدراسة الحالي وكان قيمة R^2 لمتغير الحكومة الضريبية يساوي 84.4% وبحسب القيم المعمول بها لمعامل التفسير R^2 فان هذه القيم تعتبر ذات تعتبر نسبة تفسير كبيرة.

جدول رقم (4.22): نتائج معامل التفسير R^2

النتيجة	R^2	المتغير
عالية	0.671	التهرب الضريبي
عالية	0.844	الحوكمة الضريبية

B. حجم الأثر f^2 للمتغيرات الخارجية Effect size

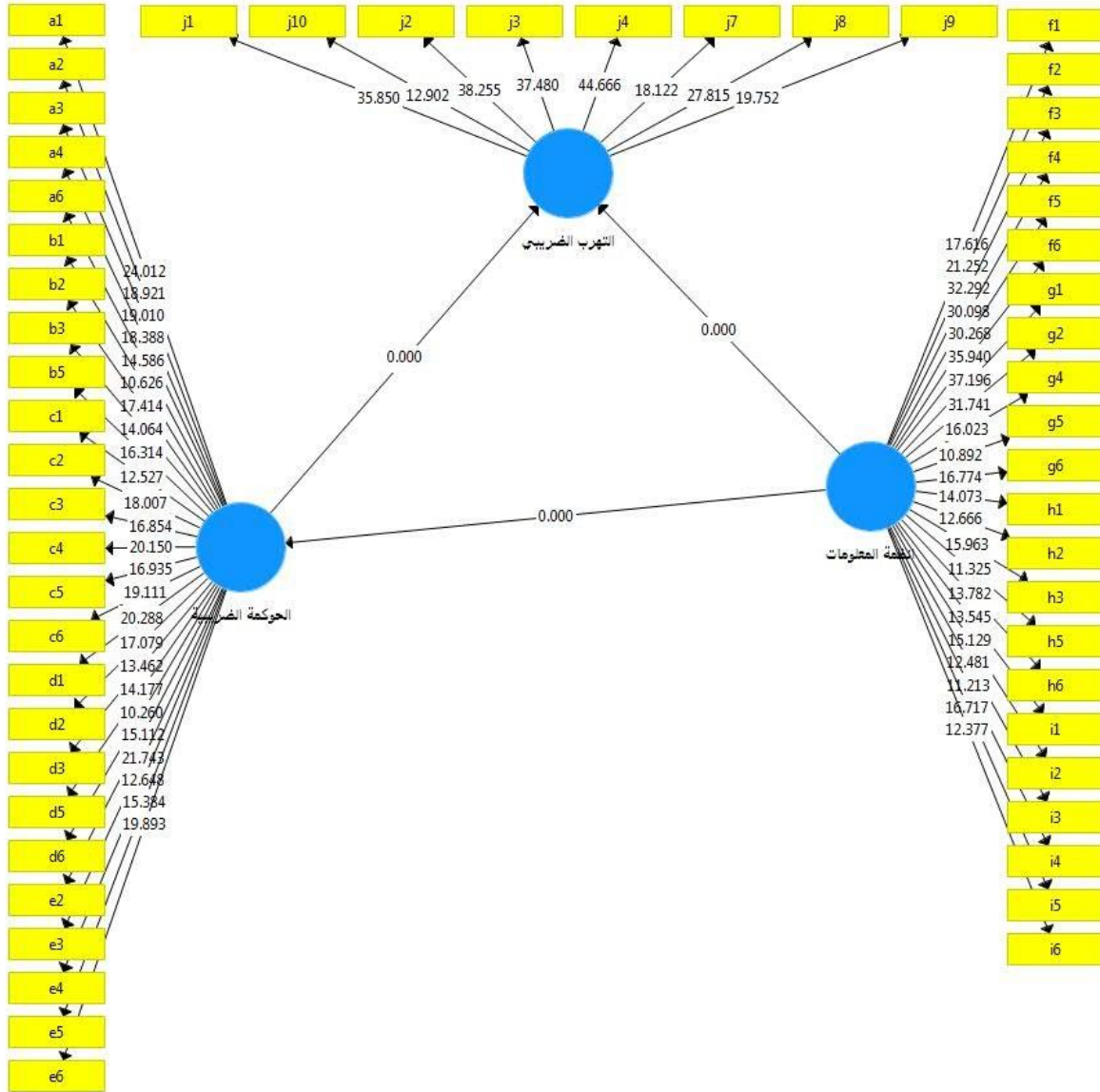
فيما يتعلق بقيم حجم الأثر f^2 ، يظهر **Error! Unknown switch argument.** نتائج حجم الأثر f^2 والذي بدوره يشرح قدرة كل متغير مستقل (على حدى) على تفسير المتغير التابع، ويتبين من نتائج التحليل ان الحوكمة الضريبية وأنظمة المعلومات لها اثر كبير على التهرب الضريبي بينما مبدأ الكفاءة والفعالية له تأثير صغير، أما فيما يتعلق بأنظمة المعلومات فكان لمبدأ المستلزمات البرمجية تأثير كبيراً عليها.

جدول رقم (4.23): نتائج حجم الأثر f^2

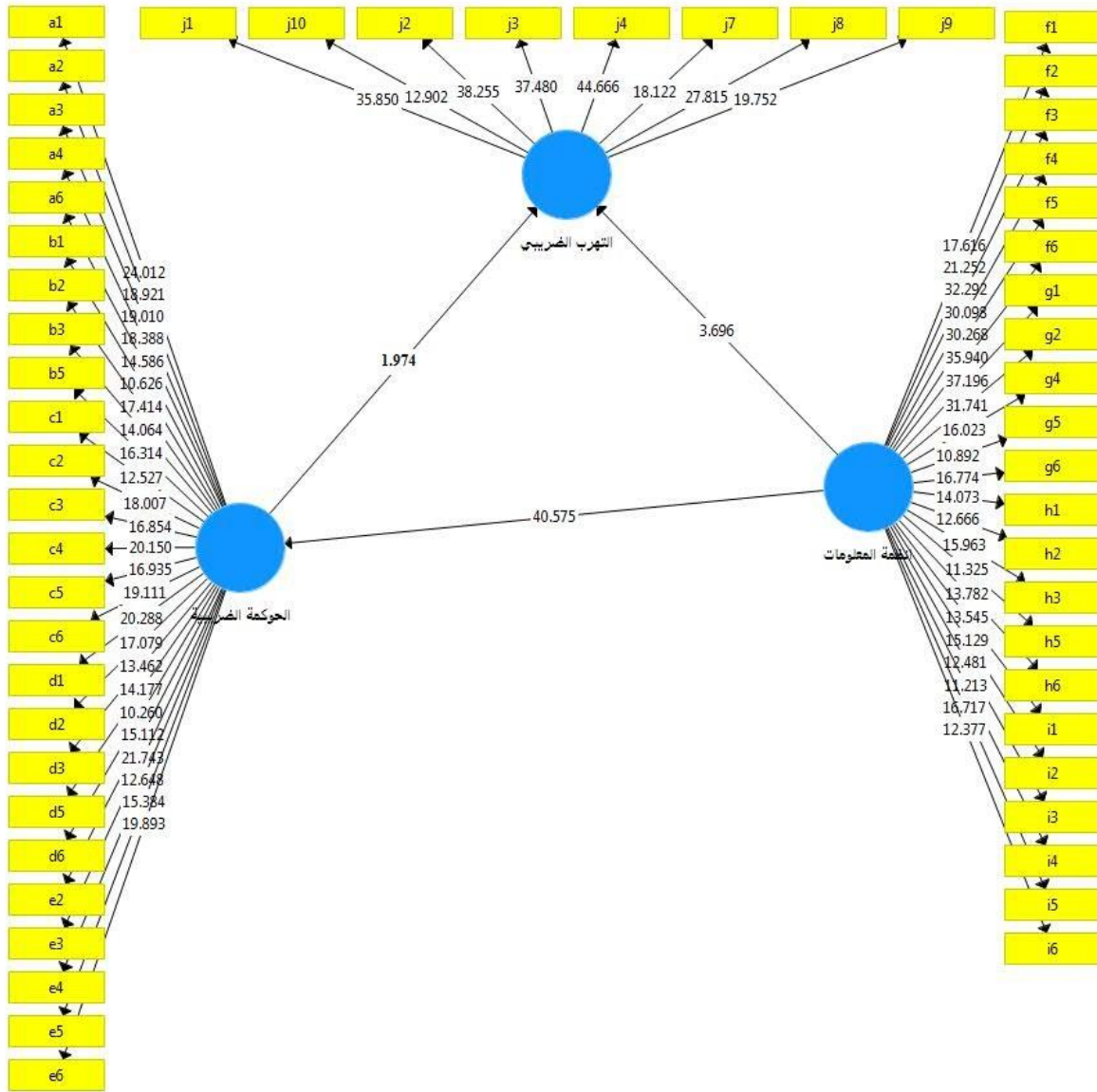
النتيجة	حجم الأثر f^2	المتغير
أثر كبير	0.513	الحوكمة الضريبية ← التهرب الضريبي
أثر كبير	0.204	أنظمة المعلومات ← التهرب الضريبي
أثر كبير	0.745	أنظمة المعلومات ← الحوكمة الضريبية

C. اختبار الفرضيات

بعد التأكد من قيم كل من معامل التفسير R^2 وحجم الأثر f^2 ، تم اختبار فرضيات الدراسة وكانت النتائج كما هو موضح في الشكل رقم 5 والشكل رقم 6 التاليين:



شكل رقم (5): قيم ال P-Values لفرضيات الدراسة



شكل رقم (6): قيم ال T-Values لفرضيات الدراسة

جدول رقم (4.24): نتائج اختبار فرضيات الدراسة

النتيجة	P-value	T-value	قيمة الارتباط	الفرضية	الرقم
مقبولة (معنوية)	*0.000	3.696	0.347	أنظمة المعلومات ← التهرب الضريبي	H01
مقبولة (معنوية)	*0.000	40.575	0.707	أنظمة المعلومات ← الحوكمة الضريبية	H02
مقبولة (معنوية)	*0.001	1.974	0.919	الحوكمة الضريبية ← التهرب الضريبي	H03
مقبولة (معنوية)	*0.006	4.256	0.818	أنظمة المعلومات ← الحوكمة الضريبية ← التهرب الضريبي	H04

* معنوية عند ($\alpha \leq 0.01$) ** معنوية عند ($\alpha \leq 0.05$)

مناقشة فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى:

H01: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة الاحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لأبعاد أنظمة المعلومات (المستلزمات المادية، المستلزمات البرمجية، المستلزمات البشرية، المستلزمات التنظيمية) في الحد من التهرب الضريبي في دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية. يتبين من الجدول رقم (4.24) والشكل رقم (5) والشكل رقم (6) ان قيمة $t = 3.696$ معنوية عند مستوى دلالة $p = 0.000 \geq 0.05$ ، وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة الاحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لأبعاد أنظمة المعلومات (المستلزمات المادية، المستلزمات البرمجية، المستلزمات البشرية، المستلزمات التنظيمية) في الحد من التهرب الضريبي في دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية، وبلغت قيمة الارتباط 34.7%.

الفرضية الثانية:

H02: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة الاحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لأبعاد أنظمة المعلومات (المستلزمات المادية، المستلزمات البرمجية، المستلزمات البشرية، المستلزمات التنظيمية) لدرجة تطبيق قواعد الحوكمة (الشفافية، المساءلة، الإفصاح، الالتزام الأخلاقي، الكفاءة والفعالية) في دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية.

يتبين من الجدول رقم (4.24) والشكل رقم (5) والشكل رقم (6) ان قيمة $t = 40.575$ معنوية عند مستوى دلالة $p = 0.000 \geq 0.05$ ، وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة الاحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لأبعاد أنظمة المعلومات (المستلزمات المادية، المستلزمات البرمجية، المستلزمات البشرية، المستلزمات التنظيمية) لدرجة تطبيق قواعد الحوكمة (الشفافية، المساءلة، الإفصاح، الالتزام الأخلاقي، الكفاءة والفعالية) في دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية وبلغت قوة الارتباط بين المتغيرات 0.707.

الفرضية الثالثة:

H03: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لدرجة تطبيق قواعد الحوكمة (الشفافية، المساءلة، الإفصاح، الالتزام الأخلاقي، الكفاءة والفعالية) في الحد من التهرب الضريبي في دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية. يتبين من الجدول رقم (4.24) والشكل رقم (5) والشكل رقم (6) ان قيمة $t = 1.974$ معنوية عند مستوى دلالة $p = 0.001 \geq 0.05$ ، وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لدرجة تطبيق قواعد الحوكمة (الشفافية، المساءلة، الإفصاح، الالتزام الأخلاقي، الكفاءة والفعالية) في الحد من التهرب الضريبي في دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية وبلغت قوة الارتباط 91.9%.

الفرضية الرابعة:

H04: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لأبعاد أنظمة المعلومات في الحد من التهرب الضريبي في دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية من خلال تطبيق قواعد الحوكمة الضريبية. يتبين من الجدول رقم (4.24) والشكل رقم (5) والشكل رقم (6) ان قيمة $t = 4.256$ معنوية عند مستوى دلالة $p = 0.006 \geq 0.05$ ، وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لأبعاد أنظمة المعلومات في الحد من التهرب الضريبي في دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية من خلال تطبيق قواعد الحوكمة الضريبية وبلغت قوة الارتباط 81.8%.

الفصل الخامس

ملخص نتائج الدراسة والتوصيات

مقدمة

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على دور الحوكمة الضريبية كمتغير وسيط بين أنظمة المعلومات والحد من التهرب الضريبي لدى دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية من وجهة نظر موظفي إدارة ضريبة الدخل، ومن أجل تحقيق ذلك قام الباحث بتحليل بيانات الدراسة الميدانية واختبار فرضياتها واستطاع أن يستخلص أهم النتائج، وتم تصنيفها لنتائج خاصة بالدراسة الميدانية، ونتائج عامة، تتعلق بالحوكمة الضريبية، أنظمة المعلومات، التهرب الضريبي، وذلك على النحو التالي:

ملخص نتائج الدراسة

النتائج المتعلقة بالمتغير الوسيط (الحوكمة الضريبية)

يرى الباحث أنه هناك علاقة ذات دلالة بين تطبيق قواعد ومبادئ الحوكمة الضريبية والحد من عمليات التهرب الضريبي، لأن الحوكمة الضريبية تحمل أهمية وضرورة لتفعيل وضبط أداء المنظومة الضريبية من خلال تطبيق قواعد ومبادئ (الشفافية، الإفصاح، الالتزام الأخلاقي، الكفاءة والفعالية) وركائز الحوكمة الضريبية، لأن المكلفين هم طرف رئيسي و أساسي وشريك استراتيجي في تمويل التنمية في الدولة، من خلال استخدام دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية لأنظمة المعلومات المحوسبة المتطورة التي تعكس بعملها كافة قواعد ومبادئ الحوكمة الضريبية، وعليه سيبين الباحث نتائج أبعاد الحوكمة الضريبية.

بعد الشفافية

أظهرت النتائج أن بعد الشفافية بشكل عام حسب موظفي ضريبة الدخل في الضفة الغربية كانت متوسطة بمتوسط حسابي (3.544) وبنسبة مئوية (70.88%) معبراً عن درجة متوسطة، علماً بأن ترتيب أبعاد الشفافية جاء كالتالي: المرتبة الأولى بعد ترفع الأنظمة والتشريعات المطبقة في الدائرة مستوى الشفافية والكفاءة في التقارير المالية وقد جاء بنسبة مئوية (72.6%) أي بدرجة متوسطة، وتلاه بعد تنشر الدائرة المعلومات الضريبية حول عمليات التحصيل الضريبي للمكلفين بالضريبة بطريقة عادلة بالمرتبة الثانية وقد جاء بنسبة مئوية (71.6%) أي بدرجة متوسطة، ثم احتل بعد اللوائح والأنظمة متاحة لكافة الموظفين في الدائرة المرتبة الثالثة وقد جاء بنسبة مئوية (71.00%) أي بدرجة متوسطة، وكان لبعده تتم إجراءات العمل بشكل مبسط يسمح بأداء الأنشطة دون تعقيد من قبل الموظفين المرتبة الرابعة وقد جاء بنسبة مئوية (70.40%) أي بدرجة متوسطة، ثم جاء بعد تنشر الدائرة القوائم المالية بطريقة تمكن المكلفين الاطلاع عليها في اي وقت في المرتبة الخامسة وقد جاء بنسبة مئوية (70.00%) أي بدرجة

متوسطة، وتلاه بعد تقدم الدائرة تقاريرها بشكل واضح لوزارة المالية في المرتبة السادسة وقد جاء بنسبة مئوية (69.20%) أي بدرجة متوسطة.

ويرى الباحث: أن تطبيق الشفافية يعتبر من أساليب الإدارة الرشيدة وإساس في تحديد دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية قدرتها على تحقيق أهدافها بكفاءة، وفهم المكلفين بسياسات دوائر ضريبة الدخل، وذلك لتمكين موظفي إدارة ضريبة الدخل من أداء مهامهم بالشكل المطلوب وبأكثر فاعلية، لأن هدف دائرة ضريبة الدخل زيادة الشفافية المتعلقة بأعمالها تجاه المكلفين وتوفير المناخ المناسب الذي يتيح المعلومات لكل من موظفي الدائرة والمكلفين بالضرائب، وعلى الرغم من ضعف بعد تقدم الدائرة تقاريرها بشكل واضح لوزارة المالية" لكن ذلك لا يعني عدم قيام إدارة ضريبة الدخل بتقديم تقاريرها المالية للوزارة، واتفقت هذه النتيجة مع ما ورد في دراسة (الرشيدى، 2021) ودراسة (العنزي، 2018) من حيث النتيجة التي أظهرت وجود اهتمام من قبل دوائر الضريبة بتعزيز مبدأ الشفافية لموظفيها وللمكلفين بالضرائب، بهدف تمكينهم من أداء مهامهم بالشكل المطلوب وبأكثر فاعلية، وتعارضت هذه النتيجة مع دراسة (Zakariya, 2015) التي قالت بان الاهتمام بمستوى التعليم لموظفي دوائر الضريبة ومستوى دخلهم أفضل من تعزيز الشفافية.

بعد المساءلة

أظهرت النتائج أن بعد المساءلة بشكل عام حسب موظفي ضريبة الدخل في الضفة الغربية كانت متوسطة بمتوسط حسابي (3.43) وبنسبة مئوية (68.60%) معبراً عن درجة متوسطة، علماً بأن ترتيب أبعاد المساءلة جاء كالتالي: المرتبة الأولى بعد تعاقب الدائرة كل من يخالف القانون أو يثبت تورطه بقضية فساد، وقد جاء بنسبة مئوية (69.80%) أي بدرجة متوسطة، وتلاه بعد يتوفر في الوزارة موقع إلكتروني يتضمن كافة المعلومات وآليات اتخاذ القرار في المرتبة الثانية وقد جاء بنسبة مئوية (69.00%) أي بدرجة متوسطة، ثم احتل بعد يوجد لجان تفتيش ومراقبة من خارج الدائرة للتأكد من سير العمل وفق السياسة العامة للدائرة المرتبة الثالثة وقد جاء بنسبة مئوية (68.60%) أي بدرجة متوسطة، ثم جاء بعد تسمح آليات المساءلة في الدائرة بالمراجعة في أي وقت في المرتبة الرابعة وقد جاء بنسبة مئوية (68.20%) أي بدرجة متوسطة، وتلاه بعد يوجد نظام فعال في الدائرة للرقابة والتدقيق بالمرتبة الخامسة وقد جاء بنسبة مئوية (67.80%) أي بدرجة متوسطة.، كذلك بعد يوجد لجان تفتيش ومراقبة من خارج الدائرة للتأكد من سير العمل وفق السياسة العامة للدائرة احتل المرتبة السادسة وقد جاء بنسبة مئوية (67.60%) أي بدرجة متوسطة.

ويرى الباحث: ترتبط المساءلة بكثير من المصطلحات والمفاهيم التي تعزز دورها وتسهم في تحقيق مستوى عال من الحوكمة والسبب في ذلك إلى اهتمام دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية بمبدأ المساءلة لموظفيها وللمكلفين بالضرائب، وذلك لتحقيق العدالة الضريبية بين الطرفين، لأن المساءلة تعتبر

الحجر الرئيسي للدائرة، لان المساءلة تعتبر من أقوى أدوات مكافحة الفساد في القطاع العام بشكل عام ودائرة ضريبة الدخل بشكل خاص، وعلى الرغم من ضعف بعد "يتم التدرج في نوع العقوبة بما يتناسب مع نوع المخالفة وتكرارها" لكن ذلك لا يعني عدم قيام إدارة ضريبة الدخل معاقبة من يقوم بالمخالفة، بل انها تقوم بتوجيه عقوبة حسب المخالفة، واتفقت هذه الدراسة ما ورد في دراسة (Joel,2018) ودراسة (البريم، 2016)، وتعارضت هذه النتيجة مع دراسة (نصبة، 2015) على أن وجود غياب للعدالة الضريبية يؤدي إلى انخفاض إيرادات الضرائب ولتحقيق العدالة يجب الاهتمام بمبدأ المساءلة في دوائر ضريبة الدخل.

بعد الإفصاح

أظهرت النتائج أن بعد الإفصاح بشكل عام حسب موظفي ضريبة الدخل في الضفة الغربية كانت متوسطة بمتوسط حسابي (3.37) وبنسبة مئوية (67.40%) معبراً عن درجة متوسطة، علماً بأن ترتيب أبعاد الإفصاح جاء كالتالي: المرتبة الأولى بعد يتم عرض حسابات الدائرة وفقاً لمبادئ المحاسبة الحكومية المستندة لقانون ضريبة الدخل الفلسطيني وقد جاء بنسبة مئوية (70.00%) أي بدرجة متوسطة، وتلاه بعد يساعد الإفصاح على تعديل الأخطاء الضريبية وتحسين طرق معالجتها بالمرتبة الثانية وقد جاء بنسبة مئوية (69.80%) أي بدرجة متوسطة، ثم احتل بعد تفصح الدائرة عن خططها فيما يتعلق بالإجراءات المنوي القيام بها المرتبة الثالثة وقد جاء بنسبة مئوية (68.40%) أي بدرجة متوسطة، ثم جاء بعد تقوم الدائرة بالإفصاح عن المعلومات المالية من خلال موقعها الإلكتروني بالمرتبة الرابعة وقد جاء بنسبة مئوية (65.40%) أي بدرجة متوسطة، وتلاه بعد يتم الإفصاح من خلال المنشورات عن السياسات العامة للدائرة بالمرتبة الخامسة وقد جاء بنسبة مئوية (63.40%) أي بدرجة متوسطة، كذلك بعد تفصح الدائرة في خططها المستقبلية عن حجم الأداء المتوقع من خلال موقعها الإلكتروني على الانترنت احتل المرتبة السادسة وقد جاء بنسبة مئوية (63.00%) أي بدرجة متوسطة. ويرى الباحث: الإفصاح هو عملية إظهار المعلومات المالية ويرجع سبب اهتمام دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية بمبدأ الإفصاح عن خططها المستقبلية ومعلوماتها المالية هو تعزيز الوضوح لدى الموظفين والمكلفين، سواء كان الإفصاح من خلال الموقع الإلكتروني لوزارة المالية أو المنشورات، وعلى الرغم من ضعف بعد "تفصح الدائرة في خططها المستقبلية عن حجم الأداء المتوقع من خلال موقعها الإلكتروني على الانترنت" لكن ذلك لا يعني عدم قيام إدارة ضريبة الدخل بالإفصاح عن بعض من أدائها المتوقع على موقعها الإلكتروني، واتفقت هذه الدراسة ما ورد في دراسة (جرارة، 2021) ودراسة (حسيبا، 2018)، ودراسة (الرشيدى، 2021) بأن اهتمام دوائر الضريبة بمبدأ الإفصاح يعزز الوضوح لدى المكلفين والموظفين في هذه الدوائر ولم تتعارض هذه النتيجة مع أي من نتائج الدراسات السابقة.

بعد الالتزام الأخلاقي

أظهرت النتائج أن بعد الالتزام الأخلاقي بشكل عام حسب موظفي ضريبة الدخل في الضفة الغربية كانت متوسطة بمتوسط حسابي (3.31) ونسبة مئوية (66.20%) معبراً عن درجة متوسطة، علماً بأن ترتيب أبعاد الالتزام الأخلاقي جاء كالتالي: المرتبة الأولى بعد تعزز الشفافية لدى الدائرة الالتزام الأخلاقي لدى المكلفين وقد جاء بنسبة مئوية (67.60%) أي بدرجة متوسطة، وتلاه بعد توفر الإفصاح لدى الدائرة يساهم في تعزيز الالتزام الأخلاقي لدى المكلفين بالمرتبة الثانية وقد جاء بنسبة مئوية (67.20%) أي بدرجة متوسطة، ثم احتل بعد العدالة في اتخاذ القرارات لدى الدائرة تعزز الالتزام الأخلاقي لدى المكلفين المرتبة الثالثة وقد جاء بنسبة مئوية (66.20%) أي بدرجة متوسطة، ثم جاء بعد القرارات التي تتخذها الدائرة كفيلة بحماية مصالح المكلفين بالمرتبة الرابعة وقد جاء بنسبة مئوية (65.60%) أي بدرجة متوسطة، وتلاه بعد وضوح المعلومات الضريبية تساعد المكلفين بالالتزام الأخلاقي بالقيام بواجباتهم تجاه ضريبة الدخل بالمرتبة الخامسة وقد جاء بنسبة مئوية (65.40%) أي بدرجة متوسطة، كذلك بعد ملاءمة القوانين الضريبية مع الوضع الاقتصادي للمكلفين تعزز الالتزام الأخلاقي احتل المرتبة السادسة وقد جاء بنسبة مئوية (65.20%) أي بدرجة متوسطة.

ويرى الباحث: أن التزام دوائر ضريبة الدخل في القيم الأخلاقية والنزاهة له أهميته ويكون من خلال استخدام نشرات وكتيبات توعية خاصة بمدى أهمية الالتزام الأخلاقي لدى المكلفين لما يعكس جودة الخدمات العامة المقدمة للمجتمع، وعلى الرغم من ضعف بعد "ملاءمة القوانين الضريبية مع الوضع الاقتصادي للمكلفين تعزز الالتزام الأخلاقي" لكن ذلك لا يعني عدم وجود قوانين وتشريعات خاصة بضريبة الدخل ومنها ما هو مناسب وغير مناسب للوضع الاقتصادي الفلسطيني المتذبذب، واتفقت هذه الدراسة ما ورد في دراسة (العمرى، 2016) ودراسة (Zakariya, 2015) من حيث اهتمام دوائر ضريبة الدخل بتعزيز مبدأ الالتزام الأخلاقي لما له من أثر إيجابي على التزام المكلفين بواجبهم تجاه دفع الضرائب، وتعارضت هذه النتيجة مع دراسة (البريم، 2016) من خلال ربطها بالالتزام الأخلاقي بالوازع الديني وبيئة المكلف.

بعد الكفاءة والفعالية

أظهرت النتائج أن بعد الالتزام الأخلاقي بشكل عام حسب موظفي ضريبة الدخل في الضفة الغربية كانت متوسطة بمتوسط حسابي (3.44) ونسبة مئوية (68.80%) معبراً عن درجة متوسطة، علماً بأن ترتيب أبعاد الكفاءة والفعالية جاء كالتالي: المرتبة الأولى بعد يتمتع الموظفون في الدائرة بمهارات عالية في الاتصال والتواصل مع المكلفين وقد جاء بنسبة مئوية (72.00%) أي بدرجة متوسطة، وتلاه بعد يوجد لدى الدائرة معايير خاصة للتوظيف بالمرتبة الثانية وقد جاء بنسبة مئوية (71.60%) أي بدرجة متوسطة، ثم احتل بعد يمتلك المقدر الضريبي معلومات مهنية بحيث لا يمكن تضليله المرتبة

الثالثة وقد جاء بنسبة مئوية (69.60%) أي بدرجة متوسطة، ثم جاء بعد الموظفون على دراية ومعرفة في القوانين المعمول بها في دائرة ضريبة الدخل بالمرتبة الرابعة وقد جاء بنسبة مئوية (69.00%) أي بدرجة متوسطة، وتلاه بعد تهتم الدائرة بتقييم أداء الموظفين لديها من خلال تصويب نقاط الضعف لديهم بالمرتبة الخامسة وقد جاء بنسبة مئوية (67.60%) أي بدرجة متوسطة، كذلك بعد تتوفر لدى الموظفين القدرات على إتمام وإنجاز عملهم بشكل جيد من حيث الوقت والسرعة احتل المرتبة السادسة وقد جاء بنسبة مئوية (62.20%) أي بدرجة متوسطة.

ويرى الباحث: أن عملية الإدارة والإشراف الذكي على المؤسسة وتحمل المسؤولية الإجمالية هو سبب اهتمام دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية بمبدأ الكفاءة والفعالية وذلك من خلال تطوير قدرات ومهارات مقدري الضرائب وموظفي دوائر ضريبة الدخل، من خلال إشراكهم في أعداد مقترحات القوانين المتعلقة بضريبة الدخل، وإجراءات العمل، وعلى الرغم من ضعف بعد "تتوفر لدى الموظفين القدرات على إتمام وإنجاز عملهم بشكل جيد من حيث الوقت والسرعة" لكن ذلك لا يعني عدم وجود بعض الموظفين الذين يتمتعون بالقدرات والمهارات اللازمة لإتمام العمل بالسرعة والوقت المناسبين، واتفقت هذه الدراسة ما ورد في دراسة (نصبة، 2015) ودراسة (الرشيدي، 2021) ودراسة (عبدالرحمن، 2014) من حيث الآثار المترتبة على الاهتمام بمبدأ الكفاءة والفعالية من خلال تطوير قدرات ومهارات مقدري الضرائب وموظفي دوائر الضريبة من خلال إشراكهم في أعداد مقترحات القوانين المتعلقة بضريبة الدخل، وإجراءات العمل، وتعارضت هذه النتيجة مع دراسة (العنزي، 2018) ودراسة (العمرى، 2016) بأن الاهتمام بمبدأ الكفاءة والفعالية ترتبط بالمؤهل العلمي لمقدري الضرائب.

النتائج المتعلقة بالمتغير المستقل (أنظمة المعلومات)

يرى الباحث أنه هناك تأثير لأبعاد أنظمة المعلومات المحوسبة (المستلزمات المادية، المستلزمات البرمجية، المستلزمات البشرية، المستلزمات التنظيمية) والحد من عمليات التهرب الضريبي، من خلال عكس قواعد ومبادئ الحوكمة الضريبية كإجراءات عمل على أنظمة المعلومات المحوسبة، من خلال استخدام دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية لأنظمة المعلومات المحوسبة المتطورة، وعليه سيبين الباحث نتائج أبعاد أنظمة المعلومات.

بعد المستلزمات المادية

أظهرت النتائج أن بعد المستلزمات المادية بشكل عام حسب موظفي ضريبة الدخل في الضفة الغربية كانت متوسطة، بمتوسط حسابي (3.43)، وبنسبة مئوية (68.60%) معبراً عن درجة متوسطة، علماً بأن ترتيب أبعاد المستلزمات المادية جاء كالتالي: المرتبة الأولى بعد تتناسب كفاءة الأجهزة مع حجم العمل المطلوب إنجازها في الدائرة وقد جاء بنسبة مئوية (72.6%) أي بدرجة متوسطة، وتلاه بعد تتوفر

في الدائرة تقنيات اتصال حديثة المرتبة الثانية وقد جاء بنسبة مئوية (71.6%) أي بدرجة متوسطة، ثم احتل بعد تتوفر في الدائرة أجهزة حواسيب ملائمة لإنجاز العمل المطلوب بالمرتبة الثالثة وقد جاء بنسبة مئوية (71.00%) أي بدرجة متوسطة، ثم جاء بعد توفر الدائرة وسائل إدخال البيانات تتناسب واحتياجات العمل في الدائرة بالمرتبة الرابعة وقد جاء بنسبة مئوية (70.40%) أي بدرجة متوسطة، وتلاه بعد توفر الأنظمة مساحة تخزينية كافية لعمليات حفظ المعلومات إلكترونياً بالمرتبة الخامسة وقد جاء بنسبة مئوية (70.00%) أي بدرجة متوسطة، كذلك بعد تتناسب وسائل إخراج المعلومات واحتياجات الدائرة احتل المرتبة السادسة وقد جاء بنسبة مئوية (69.20%) أي بدرجة متوسطة.

ويرى الباحث: السبب في ذلك إلى اهتمام دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية بتوفير المستلزمات المادية المتطورة والمناسبة لأداء واحتياجات العمل، وذلك بهدف انجاز العمل بشكل مناسب وبوقت قصير، وتخزين كافة البيانات بشكل الكتروني للرجوع إليها متى ما كانت هناك حاجة لذلك، وعلى الرغم من ضعف بعد "تتناسب وسائل إخراج المعلومات واحتياجات الدائرة" لكن ذلك لا يعني عدم وجود أجهزة إخراج المعلومات بطريقة واضحة ومفهومة لموظفي إدارة ضريبة الدخل كي تساعدهم في انجاز أعمالهم، واتفقت هذه الدراسة ما ورد في دراسة (ابن عون، 2016) ودراسة (الموسوي، 2016) ودراسة (Shakavart, 2016) من أن انجاز موظفي دوائر الضريبة للأعمال الموكلة لهم تتم بالشكل المطلوب في حال توفر بنية تحتية متطورة ومناسبة لاحتياجاتهم الوظيفية، وتعارضت هذه النتيجة مع دراسة (الربيعي ورشيد، 2013) التي لم تربط انجاز موظفي دوائر الضريبة لمهامهم بوجود بنية تحتية متطورة.

بعد المستلزمات البرمجية

أظهرت النتائج أن بعد المستلزمات البرمجية بشكل عام حسب موظفي ضريبة الدخل في الضفة الغربية كانت متوسطة، بمتوسط حسابي (3.31)، وبنسبة مئوية (66.20%) معبراً عن درجة متوسطة، علماً بأن ترتيب أبعاد المستلزمات البرمجية جاء كالتالي: المرتبة الأولى بعد توضح الإدارة المختصة التعليمات اللازمة لتشغيل البرمجيات التي تحتاجها الدائرة وقد جاء بنسبة مئوية (67.20%) أي بدرجة متوسطة، وتلاه بعد يتم تحديث البرمجيات بشكل مستمر بما يتناسب مع حاجات العمل بالمرتبة الثانية وقد جاء بنسبة مئوية (66.60%) أي بدرجة متوسطة، ثم احتل بعد تتميز برامج وتطبيقات الحاسوب بالسهولة في التعامل لدى الدائرة، المرتبة الثالثة وقد جاء بنسبة مئوية (66.00%) أي بدرجة متوسطة، ثم جاء بعد البرمجيات المستخدمة تتلاءم مع كافة النشاطات والعمليات التي تقوم بها دائرة ضريبة الدخل بالمرتبة الرابعة وقد جاء بنسبة مئوية (65.80%) أي بدرجة متوسطة، وتلاه بعد يتم توثيق برمجيات الأنظمة وبرمجيات التشغيل بالمرتبة الخامسة وقد جاء بنسبة مئوية (65.80%) أي بدرجة متوسطة، كذلك بعد البرمجيات والمعلومات الرقمية لدى الدائرة متوافقة ومتناسقة احتل المرتبة السادسة وقد جاء بنسبة مئوية (65.60%) أي بدرجة متوسطة.

ويرى الباحث: السبب في ذلك إلى اهتمام دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية بتوفير المستلزمات البرمجية المناسبة لأعمال الدائرة، بحيث تتميز بالبساطة والسهولة من حيث التعامل والادخال ومعالجة البيانات، لكي تصبح اعمال دائرة ضريبة الدخل في الضفة الغربية مؤتمتة بشكل كامل مما يسهل ذلك على الموظفين في أداء أعمالهم والمكلفين بمتابعة امورهم المالية المتعلقة بضريبة الدخل، وعلى الرغم من ضعف بعد " البرمجيات والمعلومات الرقمية لدى الدائرة متوافقة ومتناسقة " لكن ذلك لا يعني عدم وجود برمجيات مرتبطة بأعمال إدارة ضريبة الدخل، واتفقت هذه الدراسة ما ورد في دراسة (السرطان، 2019) ودراسة (غنيم، 2017) ودراسة (Munirat, 2016) أنه مع وجود أنظمة معلومات حاسوبية ذات برمجية متطورة ومناسبة لأعمال الدوائر تؤدي بها التميز والبساطة في التعامل مع البيانات المالية، وتعارضت هذه النتيجة مع دراسة (الاقرع، 2017) التي أظهرت بان التعامل مع البيانات المالية ممكن من خلال الأسلوب التقليدي دون الحاجة لبرمجيات متطورة.

بعد المستلزمات البشرية

أظهرت النتائج أن بعد المستلزمات البشرية بشكل عام حسب موظفي ضريبة الدخل في الضفة الغربية كانت متوسطة، بمتوسط حسابي (3.39)، ونسبة مئوية (67.80%) معبراً عن درجة متوسطة، علماً بأن ترتيب أبعاد المستلزمات البشرية جاء كالتالي: المرتبة الأولى بعد تحافظ الإدارة المختصة بالأنظمة على مستوى جيد من الخدمات في جميع الأوقات وقد جاء بنسبة مئوية (70.00%) أي بدرجة متوسطة، ثم احتل بعد مستخدمو أنظمة المعلومات يتقنون المهارات الفنية الكافية للعمل عليها في الدائرة المرتبة الثانية وقد جاء بنسبة مئوية (69.80%) أي بدرجة متوسطة، ثم احتل بعد وجود إدارة مستقلة لأنظمة المعلومات في الهيكل التنظيمي لوزارة المالية المرتبة الثالثة وقد جاء بنسبة مئوية (69.20%) أي بدرجة متوسطة، ثم جاء بعد العاملون بالإدارة المختصة بأنظمة المعلومات على علم بالاحتياجات المختلفة للأنظمة بالمرتبة الرابعة وقد جاء بنسبة مئوية (66.40%) أي بدرجة متوسطة، وتلاه بعد تعالج الإدارة المختصة بأنظمة المعلومات المشاكل والاستفسارات التي تواجه دائرة ضريبة الدخل في استخدام الشبكة أو النظام المطبق بالمرتبة الخامسة وقد جاء بنسبة مئوية (65.60%) أي بدرجة متوسطة، كذلك بعد تقوم الدائرة بعمل دورات تدريبية دورية لكافة الموظفين مع أنظمة المعلومات المطبقة في الدائرة احتل المرتبة السادسة وقد جاء بنسبة مئوية (63.60%) أي بدرجة متوسطة.

ويرى الباحث: السبب في ذلك إلى اهتمام دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية بتوفير المستلزمات البشرية المناسبة، وذلك من خلال وضع معايير خاصة للتوظيف، إضافة الى تطوير مهارات الكادر البشرية من خلال عقد الندوات والدورات التدريبية على أحدث التقنيات والبرمجيات وتوفير بيئة عمل مناسبة، وعلى الرغم من ضعف بعد " تقوم الدائرة بعمل دورات تدريبية دورية لكافة الموظفين مع أنظمة المعلومات المطبقة في الدائرة " لكن ذلك لا يعني عدم قيام الدائرة بعقد عدد من الدورات

التدريبية المتخصصة للموظفين الذين يعملون على الأنظمة الالكترونية، واتفقت هذه الدراسة مع ما ورد في دراسة (غنيم، 2017) ودراسة (عبدالرحمن، 2015) ودراسة (Fashiko, 2015) أنه بوجود كادر بشري ذو إمكانيات ومهارات جيدة للتعامل مع الأنظمة المحوسبة سيؤدي الى التعامل مع أنظمة المعلومات المحوسبة بكل يسر، وتعارضت هذه النتيجة مع دراسة (Sarlak, 2013) التي ربطت التعامل مع أنظمة المعلومات المحوسبة من خلال المهارة فقط دون دورات تدريبية متعلقة بهذه الانظمة.

بعد المستلزمات التنظيمية

أظهرت النتائج أن بعد المستلزمات التنظيمية بشكل عام حسب موظفي ضريبة الدخل في الضفة الغربية كانت متوسطة، بمتوسط حسابي (3.44)، ونسبة مئوية (68.80%) معبراً عن درجة متوسطة، علماً بأن ترتيب أبعاد المستلزمات التنظيمية جاء كالتالي: المرتبة الأولى بعد توفر الإدارة العليا البرامج التدريبية المتعلقة باستخدام نظم المعلومات الإدارية وقد جاء بنسبة مئوية (72.20%) أي بدرجة متوسطة، وتلاه بعد تهتم الإدارة العليا بتطوير أنظمة المعلومات المستخدمة وفقاً لاحتياجات العمل وتقييمه بالمرتبة الثانية وقد جاء بنسبة مئوية (71.60%) أي بدرجة متوسطة، ثم احتل بعد تشجع الإدارة العليا على استخدام أنظمة المعلومات الالكترونية المرتبة الثالثة وقد جاء بنسبة مئوية (69.40%) أي بدرجة متوسطة، ثم جاء بعد تتناسب الأنظمة والتعليمات وبطاقة الوصف الوظيفي مع احتياجات شغل الوظيفة بالمرتبة الرابعة وقد جاء بنسبة مئوية (68.80%) أي بدرجة متوسطة، وتلاه بعد يوجد آلية مناسبة للتعامل مع المعلومات الإدارية وسريتها بحسب المستويات الإدارية بالمرتبة الخامسة وقد جاء بنسبة مئوية (63.00%) أي بدرجة متوسطة، كذلك بعد تتابع الإدارة العليا سير العمل في دائرة ضريبة الدخل القائم على استخدام أنظمة المعلومات احتل المرتبة السادسة وقد جاء بنسبة مئوية (62.20%) أي بدرجة متوسطة.

ويرى الباحث: السبب في ذلك إلى اهتمام دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية بتوفير وتطوير الأنظمة المستخدمة وفقاً لاحتياجات العمل، ومواكبة تطورات بيئة العمل الداخلية والخارجية، والتكنولوجيا الحديثة، وعلى الرغم من ضعف بعد " تتابع الإدارة العليا سير العمل في دائرة ضريبة الدخل القائم على استخدام أنظمة المعلومات " لكن ذلك لا يعني عدم وجود أنظمة محوسبة تكنولوجية مختصة بحاجات العمل في دائرة ضريبة الدخل، واتفقت هذه الدراسة ما ورد في دراسة (الوحيدي، 2018) ودراسة (برهوم، 2018) ودراسة (الأقرع، 2017) ودراسة (Ramamurthy, 2014) بأن الاهتمام بالأطر القانونية والتنظيمية بدوائر ضريبة الدخل سيؤدي الى احترام واجبات وحقوق كل من موظفي دوائر ضريبة الدخل والمكلفين، ولم تتعارض هذه النتيجة مع أي من نتائج الدراسات السابقة.

النتائج المتعلقة بالمتغير التابع (التهرب الضريبي)

أظهرت النتائج أن بعد التهرب الضريبي بشكل عام حسب موظفي ضريبة الدخل في الضفة الغربية كانت متوسطة، بمتوسط حسابي (3.577)، ونسبة مئوية (71.54%) معبراً عن درجة متوسطة، علماً بأن ترتيب أبعاد التهرب الضريبي جاء كالتالي: المرتبة الأولى بعد شعور بعض المكلفين بالمبالغة في تقدير الأعباء الضريبية عليهم وقد جاء بنسبة مئوية (78.20%) أي بدرجة متوسطة، وتلاه بعد يقوم المكلفون عادة بعمليات شراء وهمية لتضخيم المصروفات بالمرتبة الثانية وقد جاء بنسبة مئوية (72.40%) أي بدرجة متوسطة، ثم احتل بعد يقوم المكلفون بشكل مستمر بتخفيض قيمة الدخل الخاضع للضريبة بتخفيض قيمة الدخل الخاضع للضريبة بالمرتبة الثالثة وقد جاء بنسبة مئوية (72.00%) أي بدرجة متوسطة، ثم جاء بعد المكلفون يقدمون فواتير مزورة من أجل تخفيض قيمة الضريبة بالمرتبة الرابعة وقد جاء بنسبة مئوية (71.20%) أي بدرجة متوسطة، وتلاه بعد شعور المكلف بتدني عدالة النظام الضريبي بالمرتبة الخامسة وقد جاء بنسبة مئوية (70.80%) أي بدرجة متوسطة، ثم جاء بعد يتم إخفاء بعض عمليات البيع بغرض التقليل من العائدات بالمرتبة السادسة وقد جاء بنسبة مئوية (70.40%) أي بدرجة متوسطة، وتلاه بعد نادراً ما يقوم المكلفون بالتصريح العادل للدخل عند تقديم الإقرار الضريبي بالمرتبة السابعة وقد جاء بنسبة مئوية (70.40%) أي بدرجة متوسطة، ثم احتل بعد يستعين المكلف بالضريبة بأهل الاختصاص لمعرفة الطرق المستخدمة للتهرب من الضريبة المرتبة الثامنة وقد جاء بنسبة مئوية (70.20%) أي بدرجة متوسطة، وتلاه بعد يقوم المكلفون باستغلال بعض الثغرات الموجودة بالقانون الضريبي بالمرتبة التاسعة وقد جاء بنسبة مئوية (70.00%) أي بدرجة متوسطة، كذلك بعد تقديم المكلف البيان الضريبي السنوي باعتماده على سجلات ودفاتر حسابات مصطنعة تخالف ما هو موجود بالدفاتر الحقيقية احتل المرتبة العاشرة وقد جاء بنسبة مئوية (69.80%) أي بدرجة متوسطة.

ويرى الباحث: السبب في ذلك إلى اهتمام دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية في الحد من التهرب الضريبي، لما له من أضرار مباشرة وغير مباشرة على الاقتصاد الفلسطيني وإيرادات الدولة، لأن الضرائب تعتبر عنصر أساسي في حصول الدولة على الإيرادات، لتقديم خدمات عامة ذات جودة عالية تخدم المجتمع، والتهرب الضريبي ينعكس سلباً على الخدمات التي تقدمها الحكومة للمجتمع بكافة أطيافه، وعلى الرغم من ضعف بعد تقديم المكلف البيان الضريبي السنوي باعتماده على سجلات ودفاتر حسابات مصطنعة تخالف ما هو موجود بالدفاتر الحقيقية" لكن ذلك لا يعني عدم تقديم بعض المكلفين للسجلات والدفاتر المتعلقة بالحسابات الصحيحة، واتفقت هذه الدراسة ما ورد في دراسة (العلي، 2019) ودراسة (يامن، 2019) ودراسة (عبيد واخرون، 2019) ودراسة (عوض،

(2017) على ان التهرب الضريبي يعتبر افة الدول لما له من اضرار جسيمة على إيرادات الدول، ولم تتعارض هذه النتيجة مع أي من نتائج الدراسات السابقة.

نتائج عامة عن دور الحوكمة الضريبية كمتغير وسيط بين أنظمة المعلومات والحد من التهرب الضريبي:

من خلال هذه الدراسة، أوضحنا دور تأثير قواعد ومبادئ الحوكمة الضريبية وابعاد أنظمة المعلومات وقدرتهم على خفض مستوى ظاهرة التهرب الضريبي، وتبين أن التطبيق الكامل لقواعد ومبادئ الحوكمة الضريبية من خلال استخدام أنظمة المعلومات المحوسبة ذات الكفاءة والتطور التكنولوجي في دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية، لهم دور كبير وفعال في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي. وبحسب آراء موظفي دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية فيما يتعلق بتطبيق قواعد ومبادئ الحوكمة الضريبية (المشاركة والمساءلة، الشفافية، الإفصاح، الالتزام الأخلاقي، الكفاءة والفعالية) فإن نسبة الموافقة الإجمالية (68.37%) أي ان هناك دور فعال لقواعد ومبادئ الحوكمة الضريبية في دوائر ضريبة الدخل في الحد من مستوى ظاهرة التهرب الضريبي لدى بعض المكلفين، وفيما يتعلق بأهمية وجود أنظمة معلومات محوسبة متطورة في دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية من وجهة نظر موظفيها كانت نسبت الموافقة الإجمالية (67.80%) أي ان هناك دور فعال لاستخدام أبعاد ومستلزمات أنظمة المعلومات التكنولوجية (المادية، والبرمجية، والبشرية، والتنظيمية) في أتمته أعمال وإجراءات دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية وان استخدامها لبنية تحتية وأنظمة وبرمجيات متطورة سيساعدها بالسيطرة والحد من مستوى ظاهرة التهرب الضريبي لدى بعض المكلفين، أما فيما يتعلق بمحور التهرب الضريبي كانت نسبته حسب اراء موظفي دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية هي (71.54%) وذلك يعود إلى شعور بعض المكلفين بعدم عدالة قانون ونظام ضريبة الدخل المعمول به في دوائر ضريبة الدخل ووجود محاباة وتميز بالإجراءات العقابية بين المكلفين.. وهذا أمر لافت للنظر.

كما وتوصلت هذه الدراسة الى أن موظفي دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية لديهم معرفة جيدة في قواعد ومبادئ الحوكمة الضريبية وأنظمة المعلومات التكنولوجية، وتبين ذلك من خلال إجابات الباحثين على فقرات الاستبيان، ولوحظ أيضا بأنه كانت اتجاهات الافراد ايجابية فيما يتعلق بمحور الحوكمة الضريبية ومحور انظمة المعلومات ومحور التهرب الضريبي، مما يدل على ان دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية تسعى وبشكل كبير لتطبيق شامل لقواعد ومبادئ الحوكمة الضريبية واستخدام أنظمة معلومات محوسبة متطورة ذات كفاءة عالية لتساعدها في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي. كما وأجمع أفراد العينة في دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية على وجود وتوفير القوانين والانظمة الضريبية للموظفين والمكلفين والتي تسهل عمل الموظفين في دوائر ضريبة الدخل لأداء وانجاز مهامهم وإظهار

حقوق وواجبات المكلفين، واتفقوا ايضا على ان دوائر ضريبة الدخل تقوم بنشر المعلومات الضرورية المتعلقة بعمليات التحصيل الضريبي لموظفيها والمكلفين بالضريبة بشكل عادل وذلك من خلال عقد الاجتماعات الدورية لإشراكهم في اتخاذ القرارات. وأنظمة المعلومات المحوسبة المطبقة والمعمول بها في دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية عملت على سد الثغرات التي قد يستخدمها ويستغلها بعض المكلفين للتهرب من واجباتهم تجاه دفعهم لضريبة الدخل، وهذا ساهم بشكل كبير في قياس قيمة الدخل الخاضع للضريبة بشكل حقيقي ودعم ميزانية الدولة.

وأسرفت هذه الدراسة على وجود علاقة طردية قوية مترابطة بين قواعد ومبادئ الحوكمة الضريبية وابعاد أنظمة المعلومات التكنولوجية في الحد من مستوى ظاهرة التهرب الضريبي، بحيث تعمل دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية على تطبيق قواعد ومبادئ الحوكمة الضريبية بكل الوسائل المتاحة لها وذلك من خلال توفير بيئة تشريعية ناظمة تضبط مختلف الاعمال، وتوفير أنظمة معلومات محوسبة.

توصيات الدراسة

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج ومن خلال ما تم عرضه في الجانبين النظري والتطبيقي ضمن هذه الدراسة، والذي تم الحصول عليه من خلال التحليل الاحصائي للبيانات، تم الخروج بمجموعة من التوصيات وهي كما يلي:

- ❖ تركيز اهتمام دوائر ضريبة الدخل بتبني مفهوم وقواعد ومبادئ الحوكمة الضريبية وذلك لما له من أثر في تحسين حقوق الأطراف ذات العلاقة.
- ❖ تعزيز أهمية تطبيق قواعد ومبادئ الحوكمة الضريبية ودورها في محاربة ظاهرة التهرب الضريبي.
- ❖ تحقيق العدالة الضريبية بين المكلفين بدفع الضرائب ودوائر ضريبة الدخل من خلال تحديث أو اصدار تشريعات ضريبية تتلاءم مع الوضع الاقتصادي الفلسطيني والتطور التكنولوجي.
- ❖ تعزيز قنوات اتصال وتواصل بين دوائر ضريبة الدخل والمكلفين، بهدف الإجابة عن استفساراتهم مما سيخلق ثقة بين دوائر ضريبة الدخل والمكلفين.
- ❖ تطوير موظفي دوائر ضريبة الدخل بتدريبهم على قواعد ونظام الحوكمة الضريبية.
- ❖ أهمية ابراز دور استخدام أنظمة المعلومات المحوسبة في رفع كفاءة وفعالية موظفي دوائر ضريبة الدخل، وكفاءة الخدمات المقدمة للمكلفين إلكترونياً.
- ❖ الاستفادة من أنظمة المعلومات المحوسبة في التخطيط لرسم السياسات المستقبلية لدوائر ضريبة الدخل وإشراك المجتمع الضريبي برسم السياسات الضريبية.
- ❖ تحديث وتطوير أنظمة المعلومات المحوسبة في دوائر ضريبة الدخل.

- ❖ الاهتمام بمراجعة المعلومات التي تقدمها أنظمة المعلومات المحوسبة للتأكد من خلوها من الأخطاء.
- ❖ تعزيز التعاون بين دوائر ضريبة الدخل والجهات الحكومية الأخرى ذات العلاقة في تبادل المعلومات، المنتجة من خلال أنظمة المعلومات المحوسبة وذلك للحد من مستوى ظاهرة التهرب الضريبي.
- ❖ الاهتمام برفع مستوى الوعي الضريبي للمكلفين من خلال قيام موظفي دوائر ضريبة الدخل في سرعة إنهاء الملفات المالية والضريبية المتعلقة بالمكلفين وملاءمة الأدوات والوسائل المستخدمة في نشر الوعي الضريبي بالصورة الصحيحة.
- ❖ إعادة نظر المشرع الفلسطيني في تحديد الحقوق والواجبات والالتزامات للمكلفين ودوائر ضريبة الدخل من خلال منح القانون الفلسطيني للمكلفين حق المحافظة على سرية المعلومات.
- ❖ حبذا قيام مأموري التقدير الضريبي في دوائر ضريبة الدخل برفع مستوى ثقتهم بمصداقية البيانات المالية التي يقدمها المكلف.
- ❖ إجراء المزيد من الدراسات حول الحوكمة الضريبية وأنظمة المعلومات، وأثرها في الحد من التهرب الضريبي.

الدراسات المقترحة

- ✓ اقتصرت هذه الدراسة على دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية، لذا فإنه ينصح بدراسة مستقبلية لنفس الموضوع تشمل المحافظات الجنوبية والشمالية وإجراء مقارنة بينهما.
- ✓ توقفت هذه الدراسة على دراسة واقع ضريبة الدخل في دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية ولم تشمل ضريبة القيمة المضافة والمكوس، فإن الباحث يقترح إجراء دراسة عن ضريبة القيمة المضافة وعن ضريبة المكوس لكي تكون دراسة شاملة لأنواع الضرائب ومدى تأثيرها على الميزانية العامة للدولة.
- ✓ اتخذ الباحث الحوكمة الضريبية كمتغير وسيط لمعرفة مدى تأثيره على أنظمة المعلومات للحد من التهرب الضريبي باعتماده على خمسة مبادئ للحوكمة، فيقترح الباحث ان يتم دراسة كامل ابعاد الحوكمة كمتغير مستقل، تحت عنوان " دور الحوكمة الضريبية كمتغير وسيط بين الأداء الاستراتيجي لدوائر ضريبة الدخل والحد من التهرب الضريبي".
- ✓ درس الباحث أنظمة المعلومات كمتغير مستقل، فيقترح الباحث دراسة خصائص أنظمة المعلومات كمتغير مستقل، تحت عنوان "دور قدرة خصائص أنظمة المعلومات التوسط بين الحوكمة الضريبية والتهرب الضريبي".

✓ درس الباحث التهرب الضريبي كمتغير تابع، فيقترح الباحث دراسة تحت عنوان "أثر جودة نظم المعلومات المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي".

المصادر والمراجع العربية والأجنبية:

القوانين

1) قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لسنة 2011.

المراجع العربية

الكتب:

- 1) أبو جمعة، محمود حسين (2017). "حوكمة الجامعات.. مدخل معرفي". مقدمة إلى مؤتمر حوكمة الجامعات في مؤسسات التعليم، مجلس حوكمة الجامعات العربية، جامعة الشرق الاوسط، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
- 2) أبو محمد، ناصر (2011). "أثر مقدر الضريبة في الحد من التهرب الضريبي في الأردن" رسالة ماجستير منشورة، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، عمان، الاردن.
- 3) أبو نصار، محمد (2011). "الضرائب ومحاسبتها بين النظرية والتطبيق"، مركز أحمد ياسين، عمان، الاردن.
- 4) أحمد عبد السميع علام (2012). "المالية العامة مفاهيم وتحليل اقتصادي وتطبيق"، الطبعة الاولى، مكتبة الوفاء، الاسكندرية، مصر.
- 5) إدريس، ثابت (2007). "نظم المعلومات الإدارية في المنظمات المعاصرة"، الدارة الجامعية، المنوفية، مصر.
- 6) البياتي، علاء (1992). "المدخل لنظم المعلومات"، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق.
- 7) بيلوي، حازم (2012). "كيف سيغير عالم المعلومات الجديد حياتنا"، مجلة وجهات النظر، الشركة المصرية للنشر العربي والدولي، القاهرة، مصر.
- 8) جعفري، عمار (2017). "تفعيل اليات مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي"، مجلة الابداع، العدد 6، جامعة لونيبي على البليدة، الجزائر.
- 9) الحسين، عطا الله (2013). "نظم المعلومات المحاسبية"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 10) خالد أمين عبد الله، حامد داود الطلحة (2015). "النظم الضريبية"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر.
- 11) الخضير، محسن أحمد (2018). "حوكمة الشركات"، مجموعة النيل العربية، مدينة نصر، القاهرة.
- 12) سالمى، علاء والدباغ، رياض (2015). "تقنيات المعلومات الادارية"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

- 13) السلامين، ياسر (2014). "لمحاسبة الضريبية وتطبيقاتها في فلسطين"، المكتبة الأكاديمية، فلسطين.
- 14) السلامين، ياسر والدقة، عبد الرحمن (2014). "المحاسبة الضريبية وتطبيقاتها في فلسطين"، ط4، فلسطين: المكتبة الأكاديمية.
- 15) سلطان، ابراهيم (2016). "نظم المعلومات الإدارية: مدخل النظم"، الدار الجامعية للنظم، الاسكندرية، مصر.
- 16) سليمان، محمد مصطفى (2008). "حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والاداري"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.
- 17) السيد عطية عبد الواحد (2005). "مبادئ اقتصاديات المالية العامة"، دار النهضة العربي، مصر.
- 18) الشيخ علي، خيرى أحمد (2019). "تأخر ظهور قانون ضريبة القيمة المضافة الفلسطيني وأثره على الإيرادات"، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- 19) الشيخ علي، خيرى أحمد (2020). "تأخر ظهور قانون ضريبة القيمة المضافة الفلسطيني وأثره على الإيرادات"، دار نشر الشروق، فلسطين.
- 20) صفوت عبد السلام عوض الله (2002). "الاقتصاد السري"، دار النهضة العربية، القاهرة مصر.
- 21) طارق عبد العال (2009). "حوكمة الشركات (شركات قطاع عام وخاص ومصارف)"، الطبعة الثانية، الدار الجامعية.
- 22) العاني، جواد (2018). "العملية الادارية وتكنولوجيا المعلومات"، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن
- 23) عبد المجيد قدي (2011). "دراسات في علم الضرائب"، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن.
- 24) عبد المنعم فوزي (1972). "المالية العامة والسياسة المالية"، دار النهضة العربية، بيروت- لبنان.
- 25) عبد ربه، رائد (2013). "مبادئ نظم المعلومات الادارية"، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 26) عجلان، حسن (2007). "استراتيجيات الادارة المعرفية في منظمات الأعمال"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن

- 27) عدنان بن حيدر بن درويش (2007). "حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة"، اتحاد المصارف العربية.
- 28) عز، عبد الفتاح (2007). "مقدمة في الاحصاء الوصفي الاستدلالي باستخدام SPSS"، دار خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.
- 29) عطا الله، الحسين أحمد (2013). "نظم المعلومات المحاسبية"، دار اليازوري للنشر، عمان، الأردن
- 30) عفانة، عدي (2004). "الجديد في المحاسبة الضريبية"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 31) العلي، طارق (2019). "إدارة المخاطر: أفراد، إدارات، شركات، بنوك"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- 32) الغانمي، فرقد (2019). "اهمية دور مراقب الحسابات في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي"، المعهد التقني، هيئة التعليم التقني، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (4)، العراق.
- 33) فاطمة، العبيدي (2012). "مخاطر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وأثرها على فاعلية عملية التدقيق" دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 34) قاسم، عبد الرزاق محمد (2010). "نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 35) قندلجي، عامر، السامرائي، إيمان (2009). "تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها"، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 36) الكردي، منال (2003). "مقدمة في نظم المعلومات الإدارية المفاهيم الأساسية والتطبيقات"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر.
- 37) محرزي، محمد عباس (2017). "اقتصاديات الجباية والضرائب"، دار هومة، الجزائر.
- 38) محمد عباس محرزي (2010). "اقتصاديات الجباية والضرائب"، الطبعة الرابعة، دار هومة، الجزائر.
- 39) محمد، أمال إبراهيم، العوامل المؤثرة على فاعلية وظيفة المراجعة الداخلية في الوحدات الحكومية المصرية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2019.

40) مراد، ناصر (2014). "فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق"، ديوان المطبوعات الجامعية، البليدة، الجزائر.

41) مسعود، باسل داوود محمد (2019). "التدقيق والتسويات وأثره على ضريبة الدخل في فلسطين"، نابلس، فلسطين.

42) ناصر مراد (2013). " فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق"، ديوان المطبوعات الجامعية، البليدة.

43) ناهض، الخالدي (2015). "أثر استخدام أساليب المعالجة الالكترونية للبيانات على زيادة فعالية مكاتب تدقيق الحسابات"، غزة، فلسطين.

44) النجار، فايز جمعة، 2010، نظم المعلومات الادارية - منظور اداري-، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، عمان، الاردن.

45) يونس أحمد البطريق (1995). "المالية العامة"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

الأطروحات العلمية:

1) البحيصي، عصام (2011). "استكشاف المخاطر التي تهدد نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في الشركات الفلسطينية"، دراسة تطبيقية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

2) بكر، عبد الرحمن (2014). "الحوكمة الضريبية وأثرها في الحد من التهرب الضريبي"، أطروحة ماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة الإسرائ، عمان، الاردن.

3) بوزرورة، حيزية (2018). "التهرب الضريبي في الجزائر وآليات مكافحته"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، الجزائر.

4) جمعة، محمد عبد الله (2005). "التهرب الضريبي لدى أصحاب المهن الحرة"، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

5) الجنابي، ريم محسن (2009). "أثر حوكمة الشركات في القيمة السوقية لأسهم رأس المال في الشركات المصرفية"، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.

6) خلف، جهاد صبحي (2014). "ضريبة الدخل بموجب قرار بقانون رقم 8 لسنة 2011- دراسة تحليلية فنية"، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

7) الدالي، سليمان (2015). "دور التدقيق الضريبي في اكتشاف التهرب الضريبي"، مجلة جامعة تشرين، تشرين، سوريا.

8) داؤود، رواد (2015). "التدقيق الضريبي في الحد من التهرب الضريبي"، مجلة جامعة تشرين، سوريا.

- 9) درغام، ماهر والعمور، سالم (2011). "ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل في قطاع غزة"، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال، الجامعة الاردنية، الاردن.
- 10) الزعانين، علا (2007). "أثر التحول في نظم المعلومات المحاسبية"، دراسة تطبيقية في وزارة المالية الفلسطينية، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.
- 11) الشريف، حرية (2008). "مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية"، دراسة تطبيقية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- 12) الشنطي، أيمن (2011). "دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير مهنة تدقيق الحسابات"، مجلة كلية بغداد للعلوم، العراق.
- 13) الشيخ، عبد الرازق حسن (2014). "دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر الأسهم"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- 14) الشخي، مازن والعنكي، هيثم (2015). "أتمتة الانظمة الرقابية للحد من التهرب الضريبي في العراق (دراسة تطبيقية)"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية، العراق.
- 15) الشخي، مازن والعنكي، هيثم (2015)، أتمتة الانظمة الرقابية للحد من التهرب الضريبي في العراق (دراسة تطبيقية)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية، العراق.
- 16) صباح، عبد الدايم (2014). "أهمية الثقافة الضريبية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر.
- 17) عبد المالك بطين (2015). "دور الحوكمة في تعزيز الرقابة الداخلية للمؤسسة الخدمية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر.
- 18) عبد المنعم، عبد ربه (2016). "بحث قانوني ودراسة عن حوكمة الشركات ودورها في مكافحة الفساد".
- 19) العبيدي، فاطمة (2012). "مخاطر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وأثرها على فعالية عملية التدقيق في الأردن"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، عمان، الاردن.
- 20) عجمي، منصور (2011). "قياس كفاءة وفاعلية النظم المحاسبية في شركات النفط الكويتية"، ديوان المحاسبة، الكويت.
- 21) عجمي، منصور (2011). "قياس كفاءة وفاعلية النظم المحاسبية في شركات النفط الكويتية"، رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.
- 22) علي، علي الصادق احمد (2013). "دور حوكمة الشركات في الحد من التهرب الضريبي"، كلية العلوم، جامعة بغداد، العراق.

- 23) عمران، خلود موسى وجراح، ندى بدر (2014). "تأمين حماية مواقع الحوكمة الالكترونية للشركات في محافظة البصرة"، مطبعة باب الشرقي، بغداد، العراق.
- 24) عمرو، بيان (2014). "مدى تطبيق معايير الحوكمة في دوائر ضريبة الدخل الفلسطينية في محافظات الضفة الغربية وأثرها في زيادة كفاءة وفاعلية الأداء"، رسالة ماجستير، جامعة الخليل، فلسطين.
- 25) غنيم، ماهر محمود (2004). "دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في عملية صنع القرارات في بلديات قطاع غزة"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- 26) فايزة بوخولوف (2017). "أثر الحوكمة الجبائية على سياسة الإنفاق الجبائي في الجزائر"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، بجامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر.
- 27) الفتلاوي، مجيد (2019). "دور نظام المعلومات المحاسبية والتكاليفية في مكافحة الفساد المالي"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، بغداد، العراق.
- 28) فروانة، أشرف (2015). "دور نظم المعلومات الادارية في تحسين أداء الادارة المدرسية"، رسالة ماجستير، أكاديمية الادارة والسياسة للدراسات العليا، غزة، فلسطين.
- 29) قاعود، عدنان محمد (2008). "تقييم نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في منشآت الأعمال الفلسطينية"، دراسة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.
- 30) قباجه، عدنان (2011). "تعزيز حوكمة الشركات في فلسطين"، نابلس، فلسطين.
- 31) كنزة براهمة (2014). "دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسطنطينيه، الجزائر.
- 32) محمد البشير بن عمر (2017). "دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
- 33) مسوغي، منى (2014). "دراسة السوق"، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
- 34) مصطفى، حسين (2015). "قيود التكلفة والمنفعة - أساسيات الإطار النظري في مراجعة الحسابات"، مكتبة الطالب الجامعي، غزة، فلسطين.
- 35) معاشو، مليكة (2016). "آليات مكافحة التهرب الضريبي"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، الجزائر.

- 36) معزوز، جمال سليم (2016). "درجة تطبيق مبادئ الحوكمة وعلاقتها بجودة إجراءات العمل في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر مديري المدارس الحكومية الثانوية"، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- 37) مليكة زغيب، سوسن زيرق (2013). "دور النظام المحاسبي المالي في دعم الحوكمة في الجزائر"، حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، بسكرة، الجزائر.
- 38) مهند محمد موسى العبيني، عبد الرحمن محمد عبد الرحمن (2015). "دور الحوكمة الضريبية في الحد من الفساد الحكومي"، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 44.
- 39) مولود مليكاوي (2018). "واقع الحوكمة الجبائية لسياسة الإنفاق الجبائي في الجزائر"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، الجزائر.
- 40) ناصر الدين، تمارا (2017). "مفهوم الحوكمة في إطار دولة القانون والمجتمع المدني". دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، الأردن.
- 41) نهاري، محمد حبيب (2017). "دور الحوكمة في تفعيل الرقابة الجبائية" رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة مولاي الطاهر، المغرب.
- 42) الهيميلة، تحسين عاصي (2016). "دور المواطنة التنظيمية في تطبيق الحوكمة الإلكترونية". مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، العراق.
- 43) يوسف حسن عثمان جعفر (2017) "دور الحوكمة الضريبية في زيادة مستوى الالتزام الضريبي"، مجلة الدراسات العليا، العدد السادس والثلاثون، الجزائر.
- 44) يونس جعادي (2019). "تطبيق مبادئ الحوكمة ودورها في تحسين أداء العاملين في المؤسسات الضريبية"، دراسة ماجستير، معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر.

المؤتمرات

- 1) بن الزاوي، إيمان نعمون (2015). "إرساء مبادئ الحوكمة في شركات التأمين التعاوني"، مداخلة في ملتقى حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة محمد خضير، الجزائر.
- 2) بوعلام ولهي (2013). "نحو مساهمة علمية لتفعيل الحوكمة الضريبية لضبط الأداء المالي والمحاسبي للشركات، حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية"، ورقة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية، جامعة اليرموك، الأردن.

- 3) حمدي، عبد المعطي (2005). "حوكمة الشركات وحوكمة الإدارة الضريبية"، بحث مقدم إلى المؤتمر الضريبي التاسع، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، القاهرة، مصر.
- 4) وهبة، محمد سليم (2013). "التهرب الضريبي واقع وتوصيات"، ورقة عمل، المؤتمر الثاني للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، صنعاء، اليمن.

المواقع الإلكترونية

أبو هلال، مروان، (2014) "ضريبة الدخل في فلسطين"، شبكة سديسان للبحوث، موقع إلكتروني
<http://abufara.net/index.php/component/content/article/14-data-articles/83-2012-10-24-04-17-39-sample>

المراجع الأجنبية

- 1) Abeer, Hassan, Monomita, Nand, Lee, Roberts, Ahmed, Elamer and Suman, Lodh. (2020). The Future of Businesses Reporting: Learning from Financial and COVID-19 Crises, (April 8, 2020). Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=3571571>.
- 2) Agnar Sandmo, (2004) "The theory of tax evasion": A retrospective view. Norwegian School of Economics and Business Administration, December.
- 3) Ahmed Riahi-Belkaoui (2004) "Relationship between tax compliance internationally and selected determinants of tax morale" Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, Volume 13, Issue 2, Page: 135.
- 4) Alamgir, M. (2007). Corporate Governance: A Risk Perspective, paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, A conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May. p7 – 8.
- 5) Alhourt H.O (2018). "From the Fantasy World to Smart Cities.
- 6) ASX Corporate Governance Council : (2014), 3rd edition.
- 7) Atkins, Jill Frances, Buchling, Michael, Dannielle, Cerbone and Lange, Yvette. (2020). Accounting governance and integrated thinking in the

context of COVID-19, See discussions, stats, and author profiles for this publication at: <https://www.researchgate.net/publication/341553718>.

- 8) Benjamin Mwanzia Mulili & Peter Wong, (2011) "Corporate Governance Practices in Developing Countries": The Case for Kenya, *International Journal of Business Administration*, Vol. 2, No. 1; February.
- 9) Bernard Bobeet Pirlon (1987). "Fixalite et Choix économique", imprimerie.
- 10) bhasa, Malla. Praveen (2004), "understanding corporate governance Quadrilateral", *corporate governance*. (4), 7-11,
- 11) black, B.H, and Kim, W (2003). "Does corporate governance affect firm value"? working paper 327, Stanford law school.
- 12) Cohen, J. (1988). *Statistical Power Analysis for the Behavioral Sciences*. 2nd edn. Hillsdale, New Jersey: L (2nd edn ed.). New Jersey: Lawrence Erlbaum Associates.
- 13) Esposito Vinzi, V., Chin, W. W., Henseler, J., & Wang, H. (2010). *Handbook of partial least squares: Concepts, methods and applications Ed.:* Springer Publishing Company, Incorporated.
- 14) Fauziati, P. et al (2016). " The impact of Tax Knowledge on Tax Compliance – Case study in Kota Padang, Indonesia ", *Journal of advanced research in Business and Management Studies*, ISSN (Online) : 2462-1935 | Vol.2 , No.1
- 15) Financial Reporting Council (FRC). (2020). *Guidance for companies on Corporate Governance and Reporting (Including Interim Reports)*, [https://www.frc.org.uk/about-the-frc/covid-19/company-guidance-updated-20may-2020-\(covid-19\)](https://www.frc.org.uk/about-the-frc/covid-19/company-guidance-updated-20may-2020-(covid-19)).
- 16) Fornell, C., & Larcker, D. F. (1981). Evaluating structural equation models with unobservable variables and measurement error. *Journal of marketing research*, 18 .50-39 ,(1)
- 17) Foster, Richard. (2020). *Critical insights into Covid-19's impact on organisations through the lens of the King IV Report*,

https://cdn.ymaws.com/gccbdi.org/resource/resmgr/documents/covid19/Richard_Foster_-_Final_PDF_.pdf.

18) Freeland, C. (2007). Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks, paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, A conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May. p10.

19) Gao, Xiang and Yu, Jianxing. (2020). Public governance mechanism in the prevention and control of the COVID-19: information, decision-making and execution, *Journal of Chinese Governance*, Vol. 5, No.2, 178-197, DOI: 10.1080/23812346.2020.1744922.

20) Georgia Kaplanoglou and Vassilis T. Rapanos (2011), *The Greek FixalGisisand the Role of Fixal Governance*, Hellenic Observatory or the LSE.

21) gruszczynski, marek (2006),"corporate governance and financial performance of companies in Poland", *international advances in economic research*, 12,(2), pp4-8.

22) Hair Jr, J. F., Hult, G. T. M., Ringle, C., & Sarstedt, M. (2016). *A primer on partial least squares structural equation modeling (PLS-SEM)*: Sage publications.

23) Hair, J. F., Ringle, C. M., & Sarstedt, M. (2013). Editorial-partial least squares structural equation modeling: Rigorous applications, better results and higher acceptance. *Long Range Planning*, 46(1-2), 1-12 .

24) Hair, Joseph F., Hult, G., Tomas, M., Ringle, Christian M., & Sarstedt, M. (2013). *A primer on partial least squares structural equation modeling (PLS-SEM)*: Sage Publications.

25) Henseler, J., & Sarstedt, M. (2013). Goodness-of-fit indices for partial least squares path modeling. *Computational Statistics*, 28(2), 565-580 .

26) Inter-American Investment Corporation (IDB Invest). (2020). This work has been licensed under Creative Commons IGO 3.0, Attribution-

NonCommercial No Derivatives license (CC-IGO BY-NC-ND 3.0 IGO License), (<http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/3.0/igo/legalcode>).

- 27) Jean Claude Martinez (1984). "La Fraude Fiscale Paris".
- 28) Jones, Sally M. (2005) "Principles of Taxation for Business and Investment Planning", the McGraw Hill Irwin Company ..
- 29) Kristina Minnick & Tracy Noga (2009) "Do Corporate Governance Characteristics Influence Tax Management?" Bentley University Research Forum, September.
- 30) Martinez Jean Claude, la fraude fiscale, PUF, Paris; 1984, p10.
- 31) Misheal D Ascenzo, (2005), "Relationships between tax administration and tax agent and tax payer" The Asia Oceania Consultants Association (AOTCA) General Meeting, Manila 11 Nov.
- 32) Nor Shaipah Abdul Wahab, Kevin Holland (2012) "Tax planning, corporate governance and equity value" The British Accounting Review, Volume 44, Issue 2, June, Pages 111-124.
- 33) OECD, (2004) "Principles of Corporate Governance Organization for Economy Cooperation and Development Publication Service".
- 34) Qadri, M.N (2014). "E-governance at university of Kashmir: bringing efficiency & transparency" , international journal of information and computation technology.
- 35) Robert W. Mc. Gee Editor "The Ethics of Tax Evasion Perspectives in Theory and practice", School of Business, Florida International University, 2012, page 17.
- 36) Sandrine Groult, (2014), La Nouvelle Gouvernance Fiscale en.
- 37) Sarstedt, M., & Ringle, C. M. (2010). Treating unobserved heterogeneity in PLS path modeling: a comparison of FIMIX-PLS with different data analysis strategies. *Journal of Applied Statistics*, 37(8), 1299-1318 .

- 38) Velury, U. Tomfrank and Johan Adms, (2005),"corporate governance and control role", Harfard business review,75(2), pp102–105.
- 39) Wetzels, M., Odekerken–Schröder, G., & Van Oppen, C. (2009). Using PLS path modeling for assessing hierarchical construct models: Guidelines and empirical illustration. *MIS quarterly*, 33(1), 177–195 .

الملحق (1)



جامعة القدس المفتوحة عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي الإدارة والسياسات العامة

حضرة الأستاذ الدكتور..... المحترم

تشكل هذه الاستبانة جزءاً من دراسة يقوم بها الباحث للحصول على درجة الماجستير في تخصص الادارة والسياسات العامة في جامعة القدس المفتوحة والدراسة بعنوان:

دور الحوكمة الضريبية كمتغير وسيط بين أنظمة المعلومات والحد من التهرب الضريبي لدى دائرة ضريبة الدخل في الضفة الغربية

ولأغراض هذه الدراسة قام الباحث ببناء وتطوير استبانة من خلال مراجعة الدراسات السابقة والبيانات المتعلقة بالموضوع وسوف تكون الاجابة على فقرات الاستبانة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي:

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
------------	-------	-------	-----------	----------------

وبما ان حضرتكم من المختصون والمهتمون في هذا المجال يسر الباحث ان يضع بين ايديكم الكريمة الاستبانة في صورتها الاولى راجيا من حضرتكم التكرم بتحكيمها من حيث:

- مدى ملائمة وانتماء الفقرة للمجال الذي تدرج تحته
- شمول المجال الواحد ووضوح الفقرات وسلامتها العلمية واللغوية
- اضافة او تعديل ما تروه مناسباً
- أي ملاحظات او اقتراحات ترونها مناسبة

هذا وسيكون لأرائكم وتوجيهاتكم السديدة الاثر الفاعل في تطوير الدراسة وإخراجها بصورة ملائمة لذا ارجو ابداء آرائكم في كل فقرة من فقرات الاستبانة وذلك بوضع اشارة (X) في الحقل الذي تروه مناسب والتلطف بتدوين ملاحظاتكم (حذف، اضافة، تعديل، اعادة صياغة) على فقرات الاستبانة.

الجزء الأول: المعلومات الشخصية.

يهدف هذا الجزء إلى التعرف على بعض الخصائص الوظيفية والاجتماعية لموظفي "دائرة ضريبة الدخل في الضفة الغربية"، وذلك بهدف تحليل النتائج التي سيحصل عليها هذا الاستبيان، لذا نرجو منكم التكرم بالإجابة المناسبة على الأسئلة التالية وذلك بوضع علامة (X) في المكان المناسب للإجابة.

- 1) الجنس: ذكر () أنثى ()
- 2) المؤهل العلمي: دبلوم () بكالوريوس () ماجستير فأعلى ()
- 3) الدرجة الوظيفية: مدير عام () مدير دائرة () نائب مدير دائرة () رئيس قسم () موظف ()
- 4) سنوات الخبرة: 5 سنوات فأقل () من 6 إلى 10 سنوات () أكثر من 10 سنة ()
- 5) المديرية: رام الله () بيت لحم () اريحا () جنين () قلقيلية () طوباس () طولكرم () سلفيت () نابلس () الخليل ()

الجزء الثاني: محاور الاستبانة:

فيما يلي مجموعة من الفقرات التي تقيس "دور الحوكمة الضريبية كمتغير وسيط بين أنظمة المعلومات والحد من التهرب الضريبي لدى دائرة ضريبة الدخل في الضفة الغربية"، وعليه يرجى تحديد الموافقة أو عدم الموافقة عن العبارات التالية وذلك بوضع علامة (X) في المكان المناسب لاختيارك. المحور الأول: أبعاد مبادئ الحوكمة الضريبية 30 فقرة.

الرقم	العبرة	مناسبة الفقرة		وضوح الصياغة		انتماء الفقرة للمجال		ملاحظات
		مناسبة	غير مناسبة	واضحة	غير واضحة	منتمية	غير منتمية	
الحوكمة الضريبية – مبدأ الشفافية								
1	تتوفر في دائرة ضريبة الدخل لوائح وقوانين وأنظمة متاحة لكافة العاملين فيها	X						
2	تعتمد دائرة ضريبة الدخل مبدأ الشفافية في تطبيق الأنظمة والقوانين	X						
3	تعمل الأنظمة والتشريعات المطبقة في دائرة ضريبة الدخل على رفع مستوى الشفافية والكفاءة في التقارير المالية التي تنشرها الدائرة	X						
4	تقدم دائرة ضريبة الدخل تقاريرها بشكل واضح لوزارة المالية إضافة الى معلومات كافية عن عمل الدائرة	X						
5	دائرة ضريبة الدخل تنشر المعلومات الضريبية حول عمليات التحصيل الضريبي للموظفين المكلفين بالضريبة بطريقة عادلة	X						
6	تنشر دائرة ضريبة الدخل القوائم المالية بطريقة تمكن كل الموظفين والمكلفين الاطلاع عليها في اي وقت			X				إعادة صياغة
الحوكمة الضريبية – مبدأ المساءلة								
7	يوجد لجان تفتيش ومراقبة من خارج دائرة ضريبة الدخل للتأكد من سير العمل وفق السياسة العامة للدائرة	X						
8	تتم المساءلة في دائرة ضريبة الدخل بناء على معلومات موثوقة	X						
9	وجود نظام فعال في دائرة ضريبة الدخل للرقابة والتدقيق	X						

						X	يوجد في دائرة ضريبة الدخل وصف محدد وكامل لكل وظيفة	10
						X	تنزل دائرة ضريبة الدخل العقوبة بحق كل من يخالف القانون او يثبت تورطه بقضية فساد	11
						X	تسمح الليات المساءلة في دائرة ضريبة الدخل بالمراجعة في أي وقت	12
الحوكمة الضريبية – مبدأ الإفصاح								
						X	يتضمن التقرير السنوي المعد من قبل دائرة ضريبة الدخل والمقدم لوزارة المالية افصاحا عن مستوى الحوكمة في الدائرة	13
						X	يتم عرض حسابات دائرة ضريبة الدخل وفقا لمبادئ المحاسبة الحكومية المستندة لقانون ضريبة الدخل الفلسطيني	14
						X	يساعد الإفصاح على تعديل الأخطاء الضريبية وتحسين طرق معالجتها	15
						X	تفصح دائرة ضريبة الدخل في خططها المستقبلية عن حجم الأداء المتوقع من خلال موقعها الالكتروني على الانترنت	16
						X	تقوم دائرة ضريبة الدخل بالإفصاح عن المعلومات المالية من خلال موقعها الالكتروني	17
إعادة صياغة			X				تفصح دائرة ضريبة الدخل بشكل واضح من خلال منشوراتها بالسياسة العامة لدى دائرة ضريبة الدخل	18
الحوكمة الضريبية – مبدأ الالتزام الأخلاقي								
						X	توفر العدالة في اتخاذ القرارات لدى دائرة ضريبة الدخل تساهم في الالتزام الأخلاقي لدى المكلفين	19
						X	ملاءمة القوانين الضريبية مع الوضع الاقتصادي للمكلف تساعده بالالتزام الأخلاقي	20
						X	وضوح المعلومات الضريبية يساعد المكلف بالالتزام الأخلاقي بالقيام بواجبه تجاه ضريبة الدخل	21
						X	توفر الشفافية لدى دائرة ضريبة الدخل الالتزام الأخلاقي لدى المكلفين	22
						X	توفر الإفصاح لدى دائرة ضريبة الدخل يساهم في تعزيز الالتزام الأخلاقي لدى المكلفين	23
						X	تتخذ دائرة ضريبة الدخل قرارات كفيلة بحماية مصالح المكلفين	24
الحوكمة الضريبية – مبدأ الكفاءة والفعالية								
						X	تتوفر لدى الموظفين الخبر والكفاءة والملائمة لإتمام وإنجاز عملهم بشكل جيد من حيث الوقت والسرعة	25
						X	يملك المقدر الضريبي معلومات مهنية بحيث لا يمكن تضليله	26
						X	الموظفين على دراية ومعرفة في القوانين المعمول بها في دائرة ضريبة الدخل	27
						X	تعمل دائرة الضريبة على وضع معايير خاصة بها للتوظيف	28
						X	للموظف المهارات العالية في الاتصال والتواصل مع المكلفين	29
						X	تقوم دائرة ضريبة الدخل بالاهتمام في تقييم أداء الموظفين من خلال تصويب نقاط الضعف لديهم	30

المحور الثاني: أنظمة المعلومات 24فقرة.

ملاحظات	انتماء الفقرة للمجال		وضوح الصياغة		مناسبة الفقرة		العبرة	الرقم
	غير منتمية	منتمية	غير واضحة	واضحة	غير مناسبة	مناسبة		
							أنظمة المعلومات – المستلزمات المادية	
						X	تتوفر في دائرة ضريبة الدخل أجهزة حواسيب ملائمة لإنجاز العمل المطلوب	31
						X	توفر دائرة ضريبة الدخل وسائل ادخال البيانات تتناسب واحتياجات العمل في الدائرة	32
						X	تتناسب وسائل اخراج المعلومات واحتياجات دائرة ضريبة الدخل	33
						X	تتوفر في دائرة ضريبة الدخل تقنيات اتصال حديثة وذات كفاءة عالية	34
						X	تتناسب كفاءة الأجهزة مع حجم العمل المطلوب إنجازه في دائرة ضريبة الدخل	35
						X	توفر الأنظمة مساحة تخزينية كافية لعمليات حفظ المعلومات الكترونيا	36
							أنظمة المعلومات – المستلزمات البرمجية	
						X	تتميز برامج وتطبيقات الحاسوب بالسهولة في التعامل لدى دائرة ضريبة الدخل	37
						X	البرمجيات المستخدمة تتلاءم مع كافة النشاطات والعمليات التي تقوم بها دائرة ضريبة الدخل	38
						X	تتناسب البرمجيات والمعلومات الرقمية المستخدمة في دائرة ضريبة الدخل	39
						X	توضح الإدارة المختصة التعليمات اللازمة لتشغيل البرمجيات التي تحتاجها دائرة ضريبة الدخل	40
						X	تحديث البرمجيات بما يتناسب مع حاجات العمل لدى دائرة ضريبة الدخل	41
						X	يتم توثيق برمجيات الأنظمة وبرمجيات التشغيل	42
							أنظمة المعلومات – المستلزمات البشرية	
						X	وجود إدارة مستقلة لأنظمة المعلومات في الهيكل التنظيمي للمؤسسة	43
						X	مستخدمو أنظمة المعلومات مؤهلون بالمهارات الفنية الكافية للعمل عليها في دائرة ضريبة الدخل	44
						X	يتم توثيق برامج التدريب وموارد التدريب على استخدام الأنظمة الالكترونية المختلفة في دائرة ضريبة الدخل	45
						X	تقوم دائرة ضريبة الدخل بعمل دورات تدريبية دورية لكافة المتعاملين مع أنظمة المعلومات المطبقة في الدائرة	46
						X	يدرك العاملون بالإدارة المختصة بأنظمة المعلومات بالاحتياجات المختلفة للأنظمة	47
						X	تعالج الإدارة المختصة بأنظمة المعلومات المشاكل والاستفسارات التي تواجه دائرة ضريبة الدخل في استخدام الشبكة أو النظام المطبق	48
							أنظمة المعلومات – المستلزمات التنظيمية	
						X	تتابع الإدارة العليا سير العمل في دائرة ضريبة الدخل القائم على استخدام أنظمة المعلومات	49

						X	تشجع الإدارة العليا على استخدام أنظمة المعلومات الإلكترونية	50
						X	تتناسب الأنظمة والتعليمات وبطاقة الوصف الوظيفي مع احتياجات شغل الوظيفة	51
						X	تهتم الإدارة العليا بتطوير أنظمة المعلومات المستخدمة وفقاً لاحتياجات العمل وتقييمه	52
						X	توفر الإدارة العليا البرامج التدريبية المتعلقة باستخدام نظم المعلومات الإدارية	53
						X	يوجد آلية معنية للتعامل مع المعلومات الإدارية وسريتها بحسب المستويات الإدارية	54

المحور الثالث: التهرب الضريبي 10 فقرة.

ملاحظات	انتماء الفقرة للمجال		وضوح الصياغة		مناسبة الفقرة		العبارة	الرقم
	غير منتمية	منتمية	غير واضحة	واضحة	غير مناسبة	مناسبة		
						X	استغلال المكلف بالضريبة لبعض الثغرات الموجودة بالقانون الضريبي	55
						X	قيام المكلف بالضريبة التصريح بالمداخل والاحجام عند تقديم الاقرار الضريبي لإدارة الضرائب	56
						X	يستعين المكلف بالضريبة بأهل الاختصاص لمعرفة الطرق المستخدمة للتخلص من الضريبة	57
						X	تقديم المكلف البيان الضريبي السنوي باعتماده على سجلات ودفاتر حسابات مصطنعة تخالف ما هو موجود بالدفاتر الحقيقية	58
						X	تخفيض قيمة الدخل الخاضع للضريبة	59
						X	التصريح بفواتير شراء وهمية من أجل تضخيم المصاريف	60
						X	تقديم فواتير مزورة من أجل تخفيض قيمة الضريبة	61
						X	اخفاء بعض عمليات البيع بغرض التقليل من العائدات	62
						X	شعور المكلف بتدني عدالة النظام الضريبي	63
						X	إحساس المكلف بالمبالغة في تقدير العبء الضريبي	64

شكرا لكم على حسن تعاونكم

الملحق رقم (2)



جامعة القدس المفتوحة
ماجستير إدارة وسياسات عامة
استبانة الدراسة

الأخ الكريم، الأخت الكريمة
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
تحية طيبة،

يسرنا أن نضع هذه الاستبانة بين أيديكم والتي صممت لجمع المعلومات اللازمة للدراسة التي نقوم بإعدادها استكمالاً للحصول على شهادة الماجستير في الإدارة والسياسات العامة، بعنوان "دور الحوكمة الضريبية كمتغير وسيط بين أنظمة المعلومات والحد من التهرب الضريبي لدى دائرة ضريبة الدخل في الضفة الغربية".

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور الحوكمة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي باستخدام أنظمة المعلومات التكنولوجية في دائرة ضريبة الدخل في الضفة الغربية، ونظراً لأهمية رأيكم في هذا المجال نأمل منكم التكرم بالإجابة على أسئلة الاستبانة بدقة، حيث أن صحة النتائج تعتمد بدرجة كبيرة على صحة إجاباتكم، لذلك نرجو منكم أن تولوا هذا الاستبيان اهتمامكم، ومشاركاتكم ضرورية ورأيكم عامل أساسي من عوامل نجاحها.

تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير على تعاونكم المثمر لإتمام هذه الدراسة.

المشرف: د. شاهر عبيد

الباحث: محمد ميداني

الجزء الأول: المعلومات الشخصية.

يهدف هذا الجزء إلى التعرف على بعض الخصائص الوظيفية والاجتماعية لموظفي "دائرة ضريبة الدخل في الضفة الغربية"، وذلك بهدف تحليل النتائج التي سيحصل عليها هذا الاستبيان، لذا نرجو منكم التكرم بالإجابة المناسبة على الأسئلة التالية وذلك بوضع علامة (X) في المكان المناسب للإجابة.

- 1) الجنس: ذكر () أنثى ()
- 2) المؤهل العلمي: دبلوم فأقل () بكالوريوس () دراسات عليا ()
- 3) الدرجة الوظيفية: مدير عام () مدير دائرة () نائب مدير دائرة () رئيس قسم ()
موظف ()
- 4) سنوات الخدمة: 5 سنوات فأقل () من 5 إلى 10 سنوات () أكثر من 10 سنة ()
- 7) المديرية: رام الله () بيت لحم () اريحا () جنين () قلقيلية () طوباس ()
طولكرم () سلفيت () نابلس () الخليل ()

الجزء الثاني: محاور الاستبانة:

فيما يلي مجموعة من الفقرات التي تقيس "دور الحوكمة الضريبية كمتغير وسيط بين أنظمة المعلومات والحد من التهرب الضريبي لدى دائرة ضريبة الدخل في الضفة الغربية"، وعليه يرجى تحديد الموافقة أو عدم الموافقة على العبارات التالية وذلك بوضع علامة (X) في المكان المناسب لاختيارك.

المحور الأول: أبعاد مبادئ الحوكمة الضريبية 30 فقرة.

الرقم	العبارة	المقياس			
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة
الحوكمة الضريبية – مبدأ الشفافية					
1	اللوائح والأنظمة متاحة لكافة الموظفين في الدائرة				
2	تتم إجراءات العمل بشكل مبسط يسمح بأداء الأنشطة دون تعقيد من قبل الموظفين				
3	ترفع الأنظمة والتشريعات المطبقة في الدائرة مستوى الشفافية والكفاءة في التقارير المالية				
4	تقدم الدائرة تقاريرها بشكل واضح لوزارة المالية				
5	تنشر الدائرة المعلومات الضريبية حول عمليات التحصيل الضريبي للمكلفين بالضريبة بطريقة عادلة				
6	تنشر الدائرة القوائم المالية بطريقة تمكن المكلفين الاطلاع عليها في اي وقت				
الحوكمة الضريبية – مبدأ المساءلة					
7	يوجد لجان تفتيش ومراقبة من خارج الدائرة للتأكد من سير العمل وفق السياسة العامة للدائرة				
8	يتم التدرج في نوع العقوبة بما يتناسب نوع المخالفة وتكرارها				
9	يوجد نظام فعال في الدائرة للرقابة والتدقيق				
10	يتوفر في الوزارة موقع إلكتروني يتضمن كافة المعلومات وآليات اتخاذ القرار				
11	تعاقب الدائرة كل من يخالف القانون او يثبت تورطه بقضية فساد				
12	تسمح آليات المساءلة في الدائرة بالمراجعة في أي وقت				
الحوكمة الضريبية – مبدأ الإفصاح					
13	تفصح الدائرة عن خططها فيما يتعلق بالإجراءات المنوي القيام بها				
14	يتم عرض حسابات الدائرة وفقا لمبادئ المحاسبة الحكومية المستندة لقانون ضريبة الدخل الفلسطيني				
15	يساعد الإفصاح على تعديل الأخطاء الضريبية وتحسين طرق معالجتها				
16	تفصح الدائرة في خططها المستقبلية عن حجم الأداء المتوقع من خلال موقعها الإلكتروني على الانترنت				
17	تقوم الدائرة بالإفصاح عن المعلومات المالية من خلال موقعها الإلكتروني				
18	يتم الإفصاح من خلال المنشورات عن السياسات العامة للدائرة				
الحوكمة الضريبية – مبدأ الالتزام الأخلاقي					
19	العدالة في اتخاذ القرارات لدى الدائرة تعزز الالتزام الأخلاقي لدى المكلفين				
20	ملاءمة القوانين الضريبية مع الوضع الاقتصادي للمكلفين تعزز الالتزام الأخلاقي				
21	وضوح المعلومات الضريبية تساعد المكلفين بالالتزام الأخلاقي بالقيام بواجباتهم تجاه ضريبة الدخل				

22	تعزز الشفافية لدى الدائرة الالتزام الأخلاقي لدى المكلفين				
23	توفر الإفصاح لدى الدائرة يساهم في تعزيز الالتزام الأخلاقي لدى المكلفين				
24	القرارات التي تتخذها الدائرة كفيلة بحماية مصالح المكلفين				
الحوكمة الضريبية – مبدأ الكفاءة والفعالية					
25	تتوفر لدى الموظفين القدرات على إتمام وإنجاز عملهم بشكل جيد من حيث الوقت والسرعة				
26	يمتلك المقدر الضريبي معلومات مهنية بحيث لا يمكن تضليله				
27	الموظفين على دراية ومعرفة في القوانين المعمول بها في دائرة ضريبة الدخل				
28	يوجد لدى الدائرة معايير خاصة للتوظيف				
29	يتمتع الموظفون في الدائرة بمهارات عالية في الاتصال والتواصل مع المكلفين				
30	تهتم الدائرة بتقييم أداء الموظفين لديها من خلال تصويب نقاط الضعف لديهم				

المحور الثاني: أنظمة المعلومات 24 فقرة.

الرقم	العبارة	المقياس				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
أنظمة المعلومات – المستلزمات المادية						
31	تتوفر في الدائرة أجهزة حواسيب ملائمة لإنجاز العمل المطلوب					
32	توفر الدائرة وسائل إدخال البيانات تتناسب واحتياجات العمل في الدائرة					
33	تتناسب وسائل إخراج المعلومات واحتياجات الدائرة					
34	تتوفر في الدائرة تقنيات اتصال حديثة					
35	تتناسب كفاءة الأجهزة مع حجم العمل المطلوب إنجازه في الدائرة					
36	توفر الأنظمة مساحة تخزينية كافية لعمليات حفظ المعلومات إلكترونياً					
أنظمة المعلومات – المستلزمات البرمجية						
37	تتميز برامج وتطبيقات الحاسوب بالسهولة في التعامل لدى الدائرة					
38	البرمجيات المستخدمة تتلاءم مع كافة النشاطات والعمليات التي تقوم بها دائرة ضريبة الدخل					
39	البرمجيات والمعلومات الرقمية لدى الدائرة متوافقة ومتناسقة					
40	توضح الإدارة المختصة التعليمات اللازمة لتشغيل البرمجيات التي تحتاجها الدائرة					
41	يتم تحديث البرمجيات بشكل مستمر بما يتناسب مع حاجات العمل					
42	يتم توثيق برمجيات الأنظمة وبرمجيات التشغيل					
أنظمة المعلومات – المستلزمات البشرية						
43	وجود إدارة مستقلة لأنظمة المعلومات في الهيكل التنظيمي لوزارة المالية					
44	مستخدمو أنظمة المعلومات يتقنون المهارات الفنية الكافية للعمل عليها في الدائرة					
45	تحافظ الإدارة المختصة بالأنظمة على مستوى جيد من الخدمات في جميع الأوقات					
46	تقوم الدائرة بعمل دورات تدريبية دورية لكافة الموظفين مع أنظمة المعلومات المطبقة في الدائرة					

47	العاملون بالإدارة المختصة بأنظمة المعلومات على علم بالاحتياجات المختلفة للأنظمة				
48	تعالج الإدارة المختصة بأنظمة المعلومات المشاكل والاستفسارات التي تواجه دائرة ضريبة الدخل في استخدام الشبكة أو النظام المطبق				
أنظمة المعلومات – المستلزمات التنظيمية					
49	تتابع الإدارة العليا سير العمل في دائرة ضريبة الدخل القائم على استخدام أنظمة المعلومات				
50	تشجع الإدارة العليا على استخدام أنظمة المعلومات الالكترونية				
51	تتناسب الأنظمة والتعليمات وبطاقة الوصف الوظيفي مع احتياجات شغل الوظيفة				
52	تهتم الإدارة العليا بتطوير أنظمة المعلومات المستخدمة وفقاً لاحتياجات العمل وتقييمه				
53	توفر الإدارة العليا البرامج التدريبية المتعلقة باستخدام نظم المعلومات الإدارية				
54	يوجد آلية مناسبة للتعامل مع المعلومات الإدارية وسريتها بحسب المستويات الإدارية				

المحور الثالث: التهرب الضريبي 10 فقرة.

الرقم	العبارة	المقياس			
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة
55	يقوم المكلفون باستغلال بعض الثغرات الموجودة بالقانون الضريبي				
56	نادرا ما يقوم المكلفين بالتصريح العادل للدخل عند تقديم الإقرار الضريبي				
57	يستعين المكلف بالضريبة بأهل الاختصاص لمعرفة الطرق المستخدمة للتهرب من الضريبة				
58	تقديم المكلف البيان الضريبي السنوي باعتماده على سجلات ودفاتر حسابات مصطنعة تخالف ما هو موجود بالدفاتر الحقيقية				
59	يقوم المكلفون بشكل مستمر بتخفيض قيمة الدخل الخاضع للضريبة بتخفيض قيمة الدخل الخاضع للضريبة بشكل مستمر				
60	يقوم المكلفون عادة بعمليات شراء وهمية لتضخيم المصروفات				
61	المكلفون يقدمون فواتير مزورة من أجل تخفيض قيمة الضريبة				
62	يتم إخفاء بعض عمليات البيع بغرض التقليل من العائدات				
63	شعور المكلف بتدني عدالة النظام الضريبي				
64	شعور بعض المكلفين بالمبالغة في تقدير الاعباء الضريبية عليهم				

شكرا لكم على حسن تعاونكم

الملحق رقم (3)

ملحق المحكمين

الرقم	الاسم	التخصص	مكان العمل
1	د. حاتم الأغا	دكتوراه في المحاسبة	جامعة القدس المفتوحة
2	د. صلاح صبري	دكتوراه في الإدارة العامة	جامعة القدس المفتوحة
3	د. عبد الفتاح الفرجاني	دكتوراه في إدارة الأعمال	جامعة القدس المفتوحة - غزة
4	د. رائد عربقات	دكتوراه في الاقتصاد وإدارة الشركات	الجامعة العربية الأمريكية
5	د. زكي أبو زيادة	دكتوراه في الإدارة العامة	جامعة الاستقلال
6	د. زاهر عطوة	دكتوراه في العلوم التربوية	الكلية العصرية الجامعية
7	د. طارق عاشور	دكتوراه في اقتصاد الأعمال	جامعة بيرزيت
8	د. سمير بيضون	دكتوراه في إدارة الأعمال	جامعة بيرزيت
9	د. أيمن أبو سويرح	دكتوراه في إدارة الأعمال	الجامعة الإسلامية - غزة
10	د. سلامة سالم سلامة	دكتوراه في القانون العام والعلوم الإدارية	جامعة القدس المفتوحة

الملحق رقم (4)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

<p>Al-Quds Open University Academic Affairs Deanship of Graduate Studies and Scientific Research</p> <p>Ramallah - P.O. Box: 1804 Tel: 02/2976240 - 02/2956073 Fax: 02/2963738 Email - Graduate Studies: fgs@qou.edu Email - Scientific Research: sprgs@qou.edu</p>		<p>جامعة القدس المفتوحة الشؤون الأكاديمية عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي</p> <p>رام الله - ص.ب 1804 هاتف: 02/2956073 - 02/2976240 فاكس: 02/2963738 بريد الكتروني - الدراسات العليا: fgs@qou.edu بريد الكتروني - البحث العلمي: sprgs@qou.edu</p>
---	---	---

الرقم: ع. د. ب. ع. 21/482/ع

التاريخ: 2021-04-02

حضرة السيدة مازنة ابو حاكمة المحترمة

مدير عام الشؤون الادارية

وزارة المالية

تسهيل مهمة الطالب " محمد عاطف محمد ميداني "

تهديكم جامعة القدس المفتوحة أطيب التحيات، وبالإشارة إلى الموضوع أعلاه يقوم الطالب (محمد عاطف محمد ميداني) بإعداد رسالة ماجستير في تخصص الادارة والسياسات العامة موسومة ب: (دور الحوكمة الضريبية كمتغير وسيط بين أنظمة المعلومات والحد من التهرب الضريبي لدى دائرة ضريبية الدخل في الضفة الغربية)، وعليه أمل من حضرتكم تسهيل مهمة الطالب بتوزيع ادوات دراسته علي عينة الدراسة من الموظفين في وزاراتكم الموقرة، شاكرين لكم حسن تعاونكم في خدمة العلم وأهله. وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

أ. د. حسني عوض

عميد الدراسات العليا والبحث العلمي

نسخة:

• الملف.